



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

الأمن الاقتصادي العراقي : المهددات الإقليمية والأفاق المستقبلية

رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة

رويدة عباس عبدالجليل

إلى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم السياسية/ قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هيثم كريم صيوان

2023م

بغداد

1444هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

(طه: ١١٤)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى بلدي الغالي

عائلتي الطيبة

إلى معلمي الأستاذ الدكتور أحمد الحمداني رحمه الله

إلى رفاق الطريق

إلى كل من علمني حرفاً وساندني حتى النهاية

رويدة عباس عبد الجليل

شكر وتقدير

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظمة سلطانه وجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم علي به من اتمام هذا البحث.

ثم أنه لا يسعني إلا إن أشيد بالفضل وافر بالمعروف لكل من ساهم في انجاز هذا البحث وأخص بالذكر، المشرف (أ.د. هيثم كريم صيوان) لإشرافه على بحثي المتواضع فضلاً عن التوجيه والنصح والتصويب والتشجيع وما علمني من فيض إنسانيته وكرمه و خلقه الرفيع.

إلى كلية العلوم السياسية المتمثلة بعميد الجامعة (أ.م.د. علي فارس حميد)والى قسم العلاقات الاقتصادية الدولية الذي كان أكثر من مجرد قسم وإنما عائلة داعمة لطلبتها، وكل الاساتذة الذين بذلوا جهدهم لدعمي وتشجيعي ومساندتي وتزويدي بالافكار والمصادر والاطمئنان على وضعي الدراسي، فشكرا من القلب إلى (رئيسة القسم المحترمة أ.د. اخلاص قاسم نافل، أ.م.د. عصام اسعد، أ.د. عبد الصمد سعدون، أ.م.د. محمد عباس احمد، أ.م.د. وسن احسان، أ.م.د. ايضاح نعمان ، و أ.م.د. محمد حميد)

والشكر موصول لأهلي الداعم الاول بالدعاء والنصح والتوجيه ...

الى أصدقاء ورفقاء الطريق في دراسة الماجستير من تحملوني بكل لحظة طويلة مدة الكتابة، إلى زملاء العمل وأصحاب التطوع وكل من ساعدني من قريب أو بعيد بارك ربي بهم وجزاهم عني كل خير.

المستخلص:

يواجه العراق بشكل عام والأمن الاقتصادي العراقي بشكل خاص مجموعة من المهددات الإقليمية وتعود هذا المهددات بتداعياتها الخطيرة على الأمن الإقتصادي العراقي والإستقرار السياسي للدولة.

اذ ان انظمة الحكم المتتالية من بعد عام (2003) بالرغم من إختلاف اهدافها وتوجهاتها وسياساتها،وتوفر الموارد البشرية والمادية لم تسهم في تعزيزها لتحقيق الامن الاقتصادي العراقي،إذ نلاحظ مزيد من التدهور في معظم مجالات الامن الاقتصادية والسياسية والصحية والبيئية نتيجة للحلول والخطط الوقتية التي لا تؤدي الغرض ولا تحقق الاهداف المرجوة في تعزيز وحماية الامن بمختلف مجالاته في العراق،مما سبب اشكالية كبيرة على العراق و وضعته في بيئة وظروف صعبة ،نتيجة لغياب السياسات القادرة على حل المشكلات وتوفير ابسط حقوق الافراد .

فأنطلقت اهمية البحث من حيث فكرة جوهرية وهي إن الإمن الإقتصادي يتطلب سبل وآليات لتحقيقه ،وذلك لأن العلاقة بين الأمن و الاستقرار علاقة طردية متى ما تحقق الامن الاقتصادي تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي ،فضلا عن أهمية وضع السبل والآليات التي تتسم بالديناميكية تبعاً للتغيرات التي تشهدها الساحة العراقية على وجه الخصوص والساحة الدولية الإقليمية .

وافترض البحث على إن الإقتصاد العراقي يعد جزءاً من الإمن الوطني العراقي الشامل ولايمكن إن يكتمل من دون وجود الإمن الإقتصادي وعليه إن تعاظم المهددات الإقليمية تزداد حدة تداعياتها على الإمن الإقتصادي مما يجعله اقتصاداً مخترقاً وبذلك تنعكس المهددات على كافة مجالاته.

عليه كُرس البحث إلى تحديد عدة أهداف للوصول إلى النتائج المرجوة وهي توضيح المفاهيم الأساسية للبحث ومنها الأمن والأمن الإقتصادي والمهددات الإقليمية ،فضلاً عن تبيان تداعيات المهددات الإقليمية على الأمن الإقتصادي العراقي و استشراف المشاهد المستقبلية للأمن الإقتصادي العراقي في ظل المهددات الإقليمية .

وبعد توضيح المشاهد المستقبلية للأمن الإقتصادي العراقي في ظل المهددات الإقليمية ،فالمشهد الذي تم ترجيحه هو المشهد الاول إستمرار المتغيرات الإقليمية والمشكلات في المجال المائي والمجال الأمني وتداعيات خطر الارهاب الاقليمي وازدياد التلوث المناخي وخطورة اختراق الإمن السيبراني في الوقت الحاضر وهو الأكثر واقعية الذي يقوم على إستمرار متغيرات الحاضر حتى عام (2050)، وذلك لان التحديات التي يواجهها العراق كثيرة منها التحديات الداخلية والإقليمية والدولية ، فضلاً عن الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد العراقي منذ عام (2003) وحتى عام (2023) وقت انتهاء الدراسة وتزايد مشكلات التلوث البيئي والتغيرات

المناخية وندرة المياه التي يعاني منها العراق في الفترة الحالية على اثر المشاريع المائية الإقليمية وعدم وجود سياسيات اصلاحية للمحافظة على المياه وبناء السدود وترشيد الاستهلاك لتوفير المياه، وعليه العراق يواجه تحديات من كل جانب وشبه معقدة، التي تتطلب خطط متوسطة و طويلة الأجل وحلول حقيقة جذرية وليست وقتية من أجل تحقيق الأمن الإقتصادي العراقي، وعليه لابد من اتخاذ خطوات جادة وفعالة مع مدة تتلائم وحجم التحديات للتنفيذ وصولاً إلى الهدف وهو تعزيز وتحسين الأمن الإقتصادي العراقي.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ-و	المقدمة
43 – 1	الفصل الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للأمن
2	المبحث الأول : الأمن (المفهوم، النظريات، المستويات والابعاد)
2	المطلب الأول : مفهوم الأمن لغةً و اصطلاحاً
5	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمفهوم الأمن
13	المطلب الثالث: مستويات الأمن ،مقوماته وابعاده المختلفة
20	المبحث الثاني : الأمن الإقتصادي
20	المطلب الأول : ابعاد الإمن الإقتصادي
33	المطلب الثاني: معايير قياس الإمن الإقتصادي
35	المطلب الثالث: الأمن الإقتصادي في الإسلام،الفكر الغربي والعربي
37	المطلب الرابع:- الأمن الإقتصادي و نظريات الحاجة الأساسية
39	المبحث الثالث: المهددات الإقليمية :المفهوم والأشكال
40	المطلب الاول: مفهوم المهددات
41	المطلب الثاني: أشكال وصور المهددات
93 – 44	الفصل الثاني : الأمن الاقتصادي العراقي والمهددات الاقليمية :الأبعاد الاقتصادية والسياسية
44	المبحث الأول: الأمن الإقتصادي العراقي :الابعاد والسمات الاساسية بعد عام 2003
45	المطلب الاول:مفهوم الامن الإقتصادي العراقي حسب مضامينه
55	المطلب الثاني: واقع الأمن الإقتصادي العراقي بعد عام 2003
66	المبحث الثاني: المهددات الإقليمية ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية
67	المطلب الاول: المهددات الاقتصادية الإقليمية
79	المطلب الثاني: المهددات البيئية الإقليمية
82	المبحث الثالث: المهددات السياسية والأمنية الإقليمية
83	المطلب الأول: التنافس الاقليمي على العراق

89	المطلب الثاني : المهددات الأمنية الإقليمية
119 – 94	الفصل الثالث : المهددات الإقليمية والأمن الإقتصادي : رؤية في التداعيات والمشاهد المستقبلية
94	المبحث الأول :المهددات الإقتصادية والبيئية وتداعياتها على الأمنالاقتصادي العراقي
95	المطلب الأول : المهددات الاقتصادية وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي
105	المطلب الثاني: المهددات البيئية وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي
108	المبحث الثاني :المهددات السياسية والمهددات الأمنية وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي
109	المطلب الاول: المهددات السياسية وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي
110	المطلب الثاني: المهددات الامنية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي
113	المبحث الثالث: المشاهد المستقبلية للأمن الإقتصادي العراقي في ظل المهددات الإقليمية
114	المطلب الاول: مشهد إستمرار متغيرات الحاضر حتى عام 2030
116	المطلب الثاني: مشهد تراجع قدرة العراق على تعزيز الأمن الإقتصادي العراقي حتى عام 2030
118	المطلب الثالث:المشهد الايجابي زيادة قدرة العراق على تعزيز الأمن الإقتصادي العراقي حتى عام 2030
125 – 120	الخاتمة والإستنتاجات والتوصيات
121	الخاتمة
122	الإستنتاجات
123	التوصيات
141-126	قائمة المصادر
A	ABSTRACT

المقدمة

المقدمة

إن من الأولويات الأساسية لاستمرار حياة المجتمعات هو تحقيق الأمن والاستقرار للأفراد، فالأمن في ذاته هو حق مشروع نص عليه في أهم النصوص المهمة بحقوق الإنسان، حيث أن الأمن هو مفهوم اشير اليه في القرآن الكريم في النصوص القرآنية، فالأمن هو حاجة أساسية للمجتمعات ولا يستغنى عنه بحالٍ من الأحوال، إذ قال الله تعالى «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ» (إبراهيم:35).

تحدثت الآيات الكريمة عن الأمن وكيف امتنّ الله على الأمم به والطمأنينة، وايضا وضحت الأمم المتحدة أهمية الأمن، ففي عام (1994) قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتقديم مفهوم أوسع لمفهوم الأمن القومي التقليدي المتمثل فقط بأمن وسلامه كيان الدولة سياسياً وعسكرياً، بل ارتبطت مفردة الأمن بمفردات أخرى لا تقل أهمية عن البعد السياسي والعسكري وهو الأمن البيئي والصحي والأمن الاقتصادي الذي نحن بصدد دراسته في هذا البحث، فالأمن الاقتصادي عبارة عن سياسات تعمل على الاستغلال الامثل لموارد و ثروات البلد لتغطي متطلبات و إحتياجات الفرد الأساسية وتحقيق الإستقرار الاقتصادي والمالي للفرد والمجتمع والدولة وحمايته من المخاطر والتحديات التي يتعرض لها ، فأغلب دول العالم تعمل بجهود مكثفة لتحقيق الإستقرار وديمومة مجتمعاتها في ظل المتغيرات المتسارعة والمهددات التي يعيشها النظام الدولي بشكل عام .

من خلال الدراسات السابقة نرى أن الأمن العراقي بأشكاله الإقتصادي،السياسي يتعرض لعدة مهددات إقليمية تؤثر على الأمن الإقتصادي ،في البحث هذا سيتم دراسة الأمن الاقتصادي العراقي في ظل المهددات الاقليمية التي يتعرض لها ، فالعراق و خاصة بعد عام(2003) عانى من ظروف قاسية تسببت في تراجع كبير في مؤشرات الأمن بكل ابعاده .

ففي ظل المهددات الإقليمية المختلفة والمتمثلة في(المهددات الإقتصادية ،التغيرات المناخية،المهددات السياسية والمهددات الأمنية الحديثة) كلها مهددات باختلاف مستوياتها ومخاطرها الا انها تمثل تهديد خطير أمام الأمن الإقتصادي العراقي

أمنه واستقراره ، وهنا يقع على عاتق الحكومة العراقية ان تأخذ بالسبل والتوجهات التي تمكنها من مواجهة المهددات أو على الأقل محاولة التقليل من آثارها السلبية على الأمن الاقتصادي العراقي.

أولاً : أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من أهمية الموضوع الا و هو الأمن الاقتصادي ، إذ أن اغلب الدول تعمل جاهدة للحفاظ على أمنها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ، ونتيجة لما تشهده البيئة الدولية من تحولات و متغيرات ،تضع العراق أمام مسؤولية على قدر كبير من الأهمية ،إذ ان هذه الاوضاع تتطلب من صناع القرار في الدولة العراقية القدرة في تحديد السبل والآليات الكفيلة للحد من تأثيراتها السلبية ،فضلاً عن المساهمة في توافر دراسة علمية حديثة تساعد صانع القرار العراقي على تشخيص المخاطر و المهددات الاقليمية التي تؤثر على اقتصاد البلد وأمنه واستقراره و رقد المكتبة العراقية العربية بمصدر اضافي عن الامن الاقتصادي العراقي.

ثانياً : أهداف البحث

- يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف فيما يأتي:-
- 1-توضيح بعض المفاهيم الأساسية كالامن والأمن الإقتصادي العراقي.
 - 2-تبيان المهددات الإقليمية واثرها على الأمن الاقتصادي العراقي.
 - 3-إستشراف المشاهد المستقبلية للأمن الإقتصادي العراقي في ظل المهددات الإقليمية.

ثالثاً : إشكالية البحث

ومن خلال ما سبق يمكن وضع اشكالية تتمثل في السؤال الأساس وهو ما مدى قابلية الدولة العراقية في حماية الأمن الاقتصادي العراقي في ظل المهددات الاقليمية؟ وتتفرع منه عدة تساؤلات منها الآتي :-

- 1-ما هي المهددات الإقليمية على الأمن الاقتصادي العراقي؟
- 2-هل تمثل هذه المهددات تهديد فعلي على الأمن الاقتصادي العراقي وماهي اثارها؟

3- ما هو مستقبل الأمن الاقتصادي العراقي في ظل المهددات الإقليمية؟

رابعاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها (إن الإقتصاد العراقي يعد جزء من الأمن الوطني العراقي ولا يمكن ان يكتمل الأمن الوطني الشامل في العراق الا بوجود أمن إقتصادي وعليه كلما تعاظمت المهددات الإقليمية للعراق في ضوء عدم وجود إستراتيجية لمواجهةها ادى ذلك إلى جعل الإقتصاد العراقي مخترق وعند اختراقه فان ذلك ينطوي على تداعيات تنعكس على مجمل الأمن الوطني العراقي) .

خامساً: منهجية البحث

لغرض اثبات فرضية البحث والتحقق من أهدافه تم استخدام مجموعة من المناهج ومنها المنهج الاستقرائي لدراسة وتحليل الجزيئات للوصول الى النتائج، فضلاً عن المنهج التاريخي والاسلوب الوصفي لتسليط الضوء على التغييرات التي طرأت في الماضي و وكذلك الأسلوب الإستشرافي الإجتماعي من أجل إستشراف الأمن الإقتصادي العراقي.

سادساً: حدود البحث الزمانية والمكانية

تتمثل الحدود الزمانية من (2003 - 2023) ،تم اختيارها لأنها شهدت الملامح الأساسية لهيكل النظام السياسي الجديد في العراق والتطورات المتسارعة التي تلتها ،اما الحدود الجغرافية المكانية فهي البيئة الاقليمية المجاورة إلى العراق التي تفرز محدداتها وتترك تداعياتها على الأمن الإقتصادي العراقي .

سابعاً: هيكلية البحث

لتغطية جوانب الموضوع تقدم البحث بعد المقدمة بتقسيمه إلى ثلاث فصول حيث قسم إلى ثلاث مباحث وكُرس الفصل الاول على (الاطار النظري للمفاهيم الاساسية للبحث وهي الامن والامن الاقتصادي والمهددات حيث تطرق المبحث الاول إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن وماهية الأمن وابعاده والنظريات المفسرة لمفهوم الأمن ومنها النظريات التقليدية والنظريات الحديثة وتفسيره في الفكر العربي والغربي والأسلام فضلاً عن المبحث الثاني تطرق إلى مفهوم الأمن الأنساني بمجالاته وابعاده وجاء المبحث الثالث لتناول مفهوم وأشكال المهددات الاقليمية.

اما الفصل الثاني فقد عمد إلى دراسة الأمن الاقتصادي العراقي والمهددات الاقليمية والابعاد الاقتصادية والسياسية وقسم إلى ثلاث مباحث ايضاً ،فكان المبحث الاول عن سمات وواقع الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) والمبحث الثاني عن المهددات الاقتصادية الاقليمية ،وجاء في المبحث الثالث المهددات السياسية والامنية الاقليمية.

وتطرق الفصل الثالث والآخر إلى رؤية في التداعيات والمشاهد المستقبلية للأمن الاقتصادي في ظل المهددات الاقليمية ،وقُسم إلى ثلاث مباحث تطرق المبحث الاول عن تداعيات المهددات الاقتصادية الإقليمية على الأمن الاقتصادي العراقي، وجاء في المبحث الثاني المهددات السياسية والأمنية على الأمن الاقتصادي العراقي، اما المبحث الثالث والآخر في هذا الفصل تطرق عن المشاهد المستقبلية للأمن الاقتصادي العراقي في ظل المهددات الإقليمية، وختم البحث بعدة استنتاجات وتوصيات وخاتمة التي توضح دور واهمية الامن الاقتصادي العراقي كأحد مؤشرات رفاهية واستقرار الدولة ،فضلاً عن حجم المعاناة والدمار التي عانى منها العراق من بعد(2003) والى الان، وضرورة توفر ارادة حقيقة للإصلاح و لتحقيق مصلحة العراق أولاً.

ثامناً: الدراسات السابقة

اهم الدراسات التي تطرقت لمواضيع مقارنة لدراستنا الحالية وهي كالآتي :-

1- اطروحة دكتوراه للباحث أحمد باهض تقي الموسومة بعنوان (الأمن الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية الراهنة) لعام (2005) ، تناول الكاتب المتغيرات الإقليمية والدولية بأبعادها المختلفة ومدى تأثيرها على الأمن الاقتصادي العربي متطرقاً إلى المتغير العراقي وأبعاده .

2- اطروحة دكتوراه للباحث علي صباح صابر الموسومة بعنوان (الأمن الوطني العراقي في ظل التحديات في التدخلات الإقليمية والارهاب (2003-2017م) لعام (2017)، تطرقت الدراسة إلى الامن الوطني في ظل التدخلات الإقليمية والإرهاب، وهدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الأمن الوطني وأبعاده وأهدافه ومدى تأثير العمليات الإرهابية والتدخلات الإقليمية على الأمن الوطني العراقي بعد عام(2003).

3- كتاب للباحثين مايع الشمري، شوكت الطالقاني بعنوانه الموسوم (الأمن الإقتصادي:الاسس والتحديات وسبل التحقيق مع اشارة خاصة للعراق) لعام(2018)، تطرق إلى الأمن الإنساني بشكل عام والأمن الإقتصادي بشكل خاص والتحديات التي تعيق تحقيق الأمن الإقتصادي مع إشارة خاصة إلى الأمن الإقتصادي العراقي بعد عام (2003) ، واهم التحديات التي واجهها الإقتصاد العراقي والإمن الإنساني وسبل تحصين وتحقيق الإمن الإقتصادي والإنساني في العراق من خلال استعراض الحلول والتوصيات .

4- دراسة ماجستير للباحث عبد كشمير الطائي الموسومة بعنوان (ازمة المياه واثرها على الامن الاقتصادي العراقي - دراسة في الجيوبولتيك) لعام (2021)، جاءت هذه الدراسة للكشف عن أهم الأسباب التي تكمن وراء أزمة المياه في العراق بكافة جوانبها الطبيعية والبشرية التي تتكرر بين مدة وأخرى وما ينجم عنها من آثار كمية ونوعية على المياه في العراق مسببة مشاكلات سياسية واقتصادية واجتماعية للشعب العراقي؛ وللكشف عن أهم آثار هذه الأزمة على الأمن الإقتصادي العراقي بكافة عناصره، فضلاً عن الإبعاد الأمنية التي ترتبط وتؤثر فيه والتي تؤثر في حاجات العراقيين التي تعتمد بشكل كبير على المياه ،واقترح مجموعة من الحلول

التي من شأنها أن تعالج المشكلة وتقلل من تداعياتها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

5- دراسة بحثية للباحثة كوثر عبد الباري حسين الموسومة بعنوان (معوقات تعزيز الأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003 م) لعام (2021)، تطرقت الكاتبة إلى أهمية تحقيق الأمن الإنساني و تناولت مفهوم الأمن الإقتصادي كونه دعامة أساسية للأمن الإنساني وبيّنت فيها الباحثة عدة معوقات تواجه الأمن الإنساني في العراق. من خلال الدراسات السابقة نجد إن الأمن الإقتصادي العراقي واجه العديد من المهددات منها الداخلي والخارجي ،حيث تطرقت الدراسات السابقة إلى دراسة موضوع معين ومحدد مثل (الأمن الانساني أو الامن الصحي أو الامن المائي أو الامن الغذائي) بينما في هذا البحث تم التطرق إلى مجموعة مهددات سياسية وإقتصادية وبيئية إي المهددات الاقليمية حصراً وتداعياتها على الأمن الإقتصادي العراقي .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

تمهيد :

يسعى كل فرد جاهداً منذ القدم و حتى الوقت الحاضر و تأميناً لمستقبله في البحث عن مصادر توفر له الأمن و الإستقرار ، تحميه من المخاطر سواء كانت طبيعية ام بشرية التي تهدد أمنه و اطمئنانه ،حيث نلاحظ كلما زادت تعقيدات الحياة البشرية ، كلما زاد اهتمام الأفراد في البحث عن الوسائل التي توفر لهم الأمن وهذا على المستوى الفردي و نلاحظ مع التطور الكبير و نشوء المجتمعات و زيادة اشكال المخاطر و المهددات للمجتمعات أصبح من مسؤولية الدولة ان توفر الأمن لمجتمعاتهم.

وعليه ضرورة توظيفه كمنهج علمي تحليلي لتفسير الأمن وتوضيح ابعاده ومستوياته، نتيجة للارتباط الوثيق بين مفهوم الأمن و ديمومة الإنسان ،ان موضوع الأمن بمختلف أشكاله وأنواعه كان و مازال موضع اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين المختصين ،اذ نجد ان هذا المفهوم ارتبط بالكثير من المفردات الأخرى نذكر منها (الأمن الإنساني،الأمن الاجتماعي،الأمن العسكري،الأمن الصحي،الأمن البيئي،الأمن المؤسساتي،والأمن الاقتصادي) نلاحظ ان جميعها ترتبط بديمومة الإنسان واستمرار المجتمعات واستقرارهم .

وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين تم التطرق لمفاهيم الأمن بشكل عام بكافة إبعاده المختلفة ومستوياته واهم النظريات المفسرة له ،والمبحث الثاني التطرق بشكل خاص لمفهوم الأمن الاقتصادي كونه الموضوع الأساس للبحث وسيتم تناوله من حيث تطور المفهوم واهميته ، الأمن الاقتصادي في الفكرين الغربي والعربي و دور المؤسسات و الدولة في تحقيقه.

المبحث الاول

مفهوم الأمن (النظريات المفسرة ، المستويات والأبعاد)

تلتزمنا عملية البحث في مفهوم الأمن ، وابعاده و مستوياته المختلفة سبر غور ماهيته في اللغة والإصطلاح ، ثم البحث في النظريات والمدارس الفكرية التي أسست اللبنة الأولى لماهية الأمن بوصفه مفهوماً مهماً نال حيزاً كبيراً في الدراسات الإستراتيجية ، من خلال المطالبين الذين تم تقسيم هذا المبحث اليهما وكما يأتي :-

المطلب الأول : مفهوم الأمن باللغة والاصطلاح

تم التطرق في هذا المطلب التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الامن وكما يأتي :-

اولاً :- مفهوم الإمن في اللغة

الأمن في اللغة هو نقيض لمفردة الخوف والقلق والفعل الثلاثي (آمن) يقصد به حقق الأمان ، اذ ذكر ابن منظور في معاجم اللغة " أمنت اي أنا آمن ، وآمنت غيري أي ضد مفردة أخفته ، فالأمن مفردة على عكس الخوف و شعور عدم الاطمئنان.(1) ويقصد به ايضاً آمن ، يأمن اي اطمأن واستقر ولم يخشى ويخف ، أي الأمن وعدم توقع المكروه(2) .

ومفهوم الامن في السياق القرآني إن اصل مفردة الامن طمأنينة النفس و زوال الخوف والامان ، وكذلك نجد مفردة الأمن وردت في القرآن الكريم، قال تعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)⁽³⁾، وجاء في الآية (واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً)⁽⁴⁾ وذكر في القرآن الكريم ايضاً (وضرب الله مثلاً قرية

(1) ابو الفضل ابن منظور، لسان العرب المحيط ، مجلد 15، بيروت، 1968، ص25.

(2) عبدالله بن حسين، ضمانات الحصانة الدبلوماسية في الفقه الاسلامي والقانون الدولي، ط1، الرياض ، 2016، ص56.

(3) الآية(3-4)، سورة قريش .

(4) الآية(35)، سورة ابراهيم .

كانت امنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا⁽¹⁾ وعلى هذا النهج الذي يؤكد أهمية الأمن و تقدمه على كل مطلب واحتياج.

وتُشير المعاجم اللغوية الى إن مفردة الأمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الانسان العادي معنى موافقا لذلك، وهو غياب العنف والمخاطر التي تُهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للاذى ،بمعنى يشتمل الامن على دلالات لغوية متعددة يصعب حصرها، إلا ان هناك نوع من الادراك العام يتمثل في إنه حالة من عدم التعرض لأمن الانسان أو ما يُهدد حياته وسلامة سلوكه في البيئة التي يعيش فيها. (2)

فالأمن يعد ضرورة اساس للبشرية، إذ منذ أن خلق نبينا ادم وهو طالما سعى لتأمين المأكل والمشرب والمأوى فمن يضمن توفير هذه الأساسيات يحقق الشعور بالأمان والاطمئنان.

حيث يرى العلماء والباحثون الاجتماعيون ان شعور الأفراد بالخوف ،ينتج عنه ردة فعل اما تولد اماناً ايجابياً ،إي تسيطر المجتمعات والدول على المخاطر وتقلل من انعكاساتها او من سلبي يجعلها في حالة انغلاق على نفسها. (3)

ثانيا :- مفهوم الأمن في الاصطلاح

هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تحدد مفهوم الأمن ،كونه مصطلح ينبثق من الأمة بدءاً من مكوناته ومقوماتها وكيانها وتوفير الحماية اللازمة لها من إي مخاطر تهدد امنها ،اذن فهو مفهوم مهم يولي اهتمام كبير للدفاع عن سيادة المجتمعات و الدول ، وتعود جذور هذا المفهوم إلى معاهدة ويستفاليا لعام (1648)الذي من خلالها

(1)الاية(114)،سورة،النحل.

(2)فهد بن محمد،الامن الوطني:تصور شامل،مركز الدراسات والبحوث،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض،2004،ص13.

(3)علي صباح صابر،الامن الوطني العراقي في ظل التدخلات الاقليمية و الارهاب ،اطروحة دكتوراة ،غير منشورة، جامعة مؤتة،كية العلوم السياسية، الاردن ،2017،ص17-18.

ظهر دور الدولة لتسيير الوضع العام في المجالات التي تعنى بالأمة ومنها النظام المؤسساتي، الدستوري والقانوني وقضايا السياسة والاقتصاد.

ومرورا بالحربين العالمية الاولى والثانية وفشل عصبة الامم بأداء حفظ الامن، والوضع الذي تولد عنه الحرب الباردة وانقسام العالم لمحورين الشرق والغرب، هذا ما دعا الى تبني استراتيجية جديدة للأمن منذ السبعينات من القرن الماضي، ومع تزايد الاخطار و الخوف من التسليح والسباق النووي والمصطلحات الجديدة كالردع والانحياز والتوازن، اصبح من اللازم البحث عن وسائل واستراتيجيات تحقق السلام والامن في العالم .

وقد تعددت تعريفات مفهوم الأمن، وخاصة بعد التغيرات الدولية التي حدثت في توازن القوى وفي ظل النظام العالمي الجديد، بل حتى التطور في نظريات العلاقات الدولية وتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن أو حتى إلى توافق حول مضمونه، ويعد أحد المفاهيم التي بدأ تناولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، رغم أن هذا المفهوم نجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية للتدخل من أجل الأمن الدولي والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات وحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي(1).

الأمن بشكل عام بالمعنى الاصطلاحي عُرف من قبل (ارنولد ولفرس)* الذي نُشر له في مقال بعنوان " الأمن القومي كرمز غامض " وقد عرف الأمن " ان الأمن يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية وهذا في المعنى الموضوعي.

أما في المعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من ان تكون هذه القيم محل هجوم(2)

(1) فارس محمد العمارات، الامن الانساني في ظل العولمة، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، الاردن ، 2019، ص15.

* ارنولد أوسكار ولفرس (14 يونيو 1892-16 يوليو 1968) كان محامياً سويسرياً أمريكياً واقتصادياً ومؤرخاً وباحثاً في العلاقات الدولية ، اشتهر بعمله في جامعة ييل وكونه رائداً في الواقعية الكلاسيكية للعلاقات الدولية.

(2)Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150.

ويعرف الدكتور حامد ربيع مفهوم الأمن بأنه " مجموعة من القواعد حيث تجاوزها لابد و إن يقابل بطريقة مباشرة بأصرار عنيف لحماية الكيان الذاتي " (1).
وكما عرفت لجنة الأمن الإنساني في عام (2016)م الأمن (بأنه ادماج النواحي السياسية و الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية والبيئة، فهو يشتمل على التحرر من المخاطر التي تسبب الضرر الجسدي والعنف والجرائم والحروب، كما يقصد به الاستغلال الأمثل للموارد والقدرة على الشعور بالأمان من المهددات البشرية والطبيعية وتخفيف حدة الصدمات والضغط، كل هذه التغييرات تهدد أمن الفرد، لذا نجد ان التوازن يحصل عندما يتم وضع التنمية المستدامة كوسيلة وهدف في تحقيق أمن الإنسان والبيئة). (2)

وعليه تتعدد تعاريف مفهوم الأمن كلاً حسب قضاياها ومنطلقاته الفلسفية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لمفهوم الأمن

لقد شهد مفهوم الأمن تطوراً كبيراً منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة وذلك بسبب ظهور الفواعل الجديدة في النظام الدولي، اذ أصبح لها تأثير يتجاوز تأثيرات (الدولة القومية) مما دعا ذلك إلى مراجعة دلالات نظرية العلاقات الدولية من ناحية والتحول والانتقال في الدراسات الإستراتيجية الأمنية ومن ثم التحول في مفهوم الأمن، فبعدما كان في إطار التصور الواقعي ابان الحرب الباردة، يرى ان الدولة الوحدة الأساسية والمتفردة لأي سياسة أمنية، تعطى الاولوية لتحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات و سيما العسكرية التي تعد الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامها في تحقيق أهداف، وتحصر الأمن في قدرة الدولة على حماية بقائها وديمومتها واستقلالها السياسي ضمن نظام دولي يتميز بالفوضى وعدم الثقة بالنظر لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على الدول كافة .

(1)حامد ربيع،نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط، دار الموقف العربي،القاهرة،1984،ص87.

(2)للمزيد ينظر:الامم المتحدة،برنامج الامم المتحدة للبيئة،تقرير توقعات البيئة العالمية،2007،ص17-18.

ومن هنا، نحاول في هذا المطلب التطرق الى التأصيل النظري لمفهوم الأمن عن طريق أهم ما حصل من مراجعات نظرية لهذا المفهوم ومنها نظريات العلاقات الدولية (الوضعية وما بعد الوضعية) حوله، التي اسهمت على تعددها واختلافها في تطوير البحث في مجال الدراسات الإستراتيجية الأمنية.

اولا : النظريات التقليدية

1- النظرية الواقعية

يرى الواقعيون ان الأمن من صلاحيات الدولة وحدها ،اي ان مفهوم الأمن الوطني يتصل بشكل مباشر بالدولة ،إذ يفسر على أنه حماية الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية، وعليه لا يمكن ضمان ديمومة الأمن الا بزيادة القوة العسكرية، وبناء تحالفات دولية .

ينطلق تصور النظرية الواقعية من حقيقة أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ،اي افتقاره إلى السلطة المركزية القادرة على السيطرة وضبط السلوك الدولي تؤدي الى ان يصبح النظام الدولي ساحة للصراع و النزاع التي تسعى الدول من خلالها على حفظ الأمن على حساب أمن الدول المجاورة ،وعندها تتحول العلاقات إلى لعبة صفرية ،فيها أطراف منتصرة وأطراف خاسرة ،وهذا يجعل هناك دولة قوية واخرى ضعيفة ،اذ تفرض هذه البنية المنافسة ومبدأ الاعتماد على الذات ، وعلى اثر ذلك تكون الدولة مجبرة لتحصيل أدنى حد من القوة لتحمي بقائها⁽¹⁾.

وفي نظام دولي يتسم بالتنافس وعدم الثقة بنوايا الدول الأخرى يزداد السعي من أجل القوة ويزداد معها الشعور بعدم الأمن وفقدان الطمأنينة والثقة بالاطراف الأخرى مما يولد مشكلة أو معضلة أمنية وهذا ما اشار إليه (جون هرز) في خمسينات القرن العشرين عندما ذكر ان الأمن مفهوم بنيوي يجعل الدول تسعى جاهدة للأبقاء بمتطلباتها الأمنية بمبدأ الاعتماد على النفس، وتفسير إجراءات كل طرف بأنها محاولات لمزيد من الخطر والتهديد مما يؤدي إلى تعرض أطراف أخرى للمخاطر.⁽²⁾

(1) للمزيد ينظر: عبد المنعم المشاط، الإطار النظري للأمن القومي العربي (أبعاده ومتطلباته)، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993، ص 14 .

(2) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة المالية، ط1، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، الامارات، 2004، ص 418.

نلاحظ ان الواقعيين ركزوا على حقيقة الفوضى التي يتسم بها النظام وتم حصرها في مستوى معين وهو المستوى الدولي الذي يظهر على شكل حرب " الكل ضد الكل " وهذا ما جعلها تتعرض للكثير من الانتقادات من قبل الباحثين والمفكرين في مفهوم الأمن، ومما دعا الواقعيون وبرزهم (باري بوزان)* الى ضروري إعادة النظر بمفهوم الأمن التقليدي⁽¹⁾.

ان الواقعية الجديدة على خلاف الواقعية الكلاسيكية حيث تؤكد انتقادها لوجود المؤسسات بما فيهم العمل التي تقوم به الدولة ، كونها غير قادرة على حفظ السلام والأمن وتلافي الحروب⁽²⁾، إن التطور في العلاقات الدولية اثر على دور الدولة وقدرتها في حفظ الامن بسبب ارتباطها بالكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية اضافة الى مايمارس من ضغوط على الدول بسبب المصالح المتضاربة واختلاف ميزان القوة ،وعليه يبقى مفهوم الأمن نسبياً لكونه لم يتحقق في كل المستويات و المجالات واصبح فقط من نصيب الدول الكبرى ذات القدرات العسكرية .⁽³⁾

2- النظرية المثالية

تُعد من النظريات المهمة ولا يستغنى عنها في الدراسات لنظام الأمن؛ كونها ترتبط بالقيم والمثل العليا و بالمبادئ الاخلاقية، كما نجد ان أغلب المنظمات والمؤسسات الدولية التي اهتمت بمواضيع الأمن قد تبنت اهم مبادئ هذه النظرية .

انتشرت افكار هذه النظرية بعد الحرب العالمية الأولى لوضع افضل تنظيم للساحة العالمية ، ومنها الدعوة إلى نبذ العنف والحروب وتشجيع كل ما ينشر السلم والأمن الدوليين، وتوجيه العالم نحو الحوار والتعاون، و فكرة هذه النظرية هو الالتزام الفعلي بأسس وقواعد القانون الدولي لضمان السلام والأمن العالمي، وركزت النظرية على المقاربة الأخلاقية_القانونية لبناء عالم بعيد عن النزاعات والصراع، إذ انطلقت من حقيقة فلسفية متفائلة عن الطبيعة الانسانية، اذ نلاحظ ان النظرية المثالية

(1)جويدة حمزاوي، مصدر سابق، ص13.

(2)انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية،

مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007، ص31.

(3)بيليس، سميث، المصدر السابق، ص426.

اتجهت في أفكارها ومقترحاتها نحو مفاهيم الإنسان و الرأي العام ولم تركز على الدولة او النظام الدولي (1).

واستناداً لأفكار هذه النظرية ظهرت مدرسة دراسات السلام (peace studies) بعد الحرب العالمية الثانية حيث انفردت بالتركيز على الفرد ،حقوقه وحياته،وترى هذه المدرسة ان نشر القيم والمبادئ الأخلاقية،التعاونية بين الدول من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية من أسس التطور والتغيير للأفضل، و نجد ان اهم مبادراتها هو تبديل سياسية القوة بسياسة المسؤولية.(2)

3- النظرية الليبرالية

يركز التحليل الليبرالي الحديث على عدد من المفاهيم في بناء فرضياته المتعددة ،و لديه رؤية مختلفة إلى بعض المفاهيم التي طرحتها النظرية الواقعية ،مثل : مفهوم القوة و المصالح القومية و مفهوم الأمن فضلاً عن مفاهيم الاعتماد التبادلي بين الدول،إذ يرى الليبراليون مفهوم الأمن بتصوير آخر يختلف عن التصور الواقعي ،حيث يعتمدون على مفهوم الأمن الجماعي بديلاً عن الأمن القومي الذي ركز عليه الواقعيون.

فالليبراليون يرون أن الأمن الجماعي يتحقق عبر بناء وتكوين المنظمات و المؤسسات دولية وإقليمية التي تعمل على ضمان و توفير الأمن بطرق تعاونية وتشاركية بين الدول ككل، وبالتالي يؤدي لوجود فاعلين غير الدول على عكس التصور الواقعي، "وهذا التصور الليبرالي البديل يقوم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، والفاعلين هنا قد تكون دول، منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية، كما أن المأزق الأمني عند الليبراليين هو انعدام وجود إتصال ونقص المعلومات بين الأطراف والفاعلين مما يؤدي إلى أزمة ثقة وتخوف بين الدول مما يؤدي إلى ظهور حالة اللا أمن بالنسبة للدول وحتى بالنسبة للقوى الكبرى، وبالتالي فإن الاتصال بين الدول عن طريق هذه المؤسسات والمنظمات شيء ضروري ومهم ومركزي لتحقيق الأمن بالنسبة للدول"(3)

(1) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات واشكاليات،المنيا، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص32.
(*) باري بوزان (بالإنجليزية: Barry Buzan) هو مؤرخ أمريكي، ولد في 28 أبريل 1946 في المملكة المتحدة،وهو احد الباحثين المختصين المهتمين بالدراسات الأمنية .

(2)محسن بن العجمي،الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1،الرياض2010ص 22_23.

(3)ميلود حاج عامر،المصدر السابق،ص116-117.

ان النظرية الليبرالية ترى أن شرعية المؤسسات الدولية هي الوسيلة لنشر السلام والأمن وتدارك الحروب قبل وقوعها بين الدول، القادرة في توثيق المقاربات من خلال البرامج و الاتفاقات التي تسهم في بناء نظام دولي تحت مبدأ التعاون والتضامن ، كما نلاحظ هذا النهج في أوروبا الغربية وبأيعاز كل من ألمانيا وفرنسا عن طريق الاتحاد الأوروبي ، إذ يدعو هذا الاتحاد للسلام وتوسيع مجال الأمن ،والا يبقى هذا الاتحاد لا معنى له ،وينبع رفض الواقعيون الجدد عمل المؤسسات بالمطلق لأنهم لا يحبذون فكرة التعاون ويرون انها تشيع الفوضى الدولية وبالتالي لا تحقق الأمن الدولي و المصالح الدولية ،وعليه نلاحظ ان المذهب الليبرالي على العكس بات يرتجى من عمل المؤسسات الدولية ضرورة التعاون من أجل الاستقرار وفتح المجال أمام الدول الأخرى وليس التنافس والصراع.⁽¹⁾

ثانيا : النظريات الحديثة

1- مدرسة كوبنهاغن

تعد مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس للأبحاث السلام والأمن التي قدمت إسهامات مهمة في الدراسات الأمنية لإطار النظريات النقدية، إذ أسهمت أفكار هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن ،وخاصة المفكر (باري بوزان) الذي يعتبر من أوائل الذين أسسوا الدراسات الأمنية والسلام ،وفضلا عن لإسهاماته في تقديم تصورا أمنيا متميزا ربط فيه الأبعاد الداخلية و الخارجية و تخلق عن فكرة بأن الإنسان ذو طبيعة شريرة كما تحدث عنها الواقعيون الكلاسيكيون.⁽²⁾

الى جانب (باري بوزان) كان المفكر (وجاب دو ويلد، وأول ويفر)، وغيرهم اخرون يعملون تحت ادارة معهد كوبنهاغن لدراسات الأمن والسلام، وتنطلق افكار المدرسة لمفهوم الأمن على إعتباره وقبل

(1) النظرية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية: المفاهيم الأساسية في التحليل الليبرالي الجديد، على الموقع الإلكتروني <https://cte.univ--:>

setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6987&chapterid=1869

(2) سمير قلاع الضروس مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم النشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2017، ص 121.

كل شيء غاية، وأن الفاعلين إهملوا خيار التفاوض والتسوية السلمية بهدف تبني منهاج الأمنة، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء.⁽¹⁾

أسهمت هذه النظرية في ايجاد صياغة حديثة موسعة لمفهوم الأمن وفتح مجالات لقضايا جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين، إذ أنتجت عن إرادة لتأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح في التغلب على حدود الدراسات الإستراتيجية الكلاسيكية والمقاربة التقليدية في العلاقات الدولية، من خلال تمديد مجال البحث إلى أبعد من المجال العسكري وتعميقه أكثر في العلاقات بين الدول ، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية فإن مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريباً غير قابلة للتصنيف ،(فماك سويني) يعتبر أنّ أغلبية أرائها وأعمالها موضوعية وواقعية، في حين أن (هويز مانزو ويليامز) يعتبرون انها خليط ما بين الواقعية و البنائية.⁽²⁾

ويعرف (باري بوزان) للأمن على أنه: العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعدها معادية ،وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء، لكنه يشمل أحيانا على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود، كما يرى رواد هذه النظرية حتى تكون الأمنة عملية ناجحة و ذات معنى حقيقي يجب ان تتضمن شرطين أساسيين وهما:-⁽³⁾

الأول الخطاب و الثاني مدى قبول هذا الخطاب لدى اوساط الجماهير ، فتصبح بذلك قضية او مسألة أمنية مهمة ،متى ما أمنت من اطراف فاعلة او حكومة دولة، برلمان ،أي سلطة سياسية أخرى وحتى كبار قادة الرأي طالما أن لهم القدرة والقابلية لممارسة هذا العمل عبر الخطاب وكان

(1) عمارة بالة، مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الامنية في منطقة البحر الابيض المتوسط، رسالة ماجستير، العلوم السياسية، الجزائر ، 2012، ص40.

(2) عمار بالة، المصدر السابق، ص71.

(3) Samiahmedsalih, Iraqs security dilemma in the post 2003 era, Journal of Political and Legal Sciences, Volume 7, Issue 2, college of law and political science, Aliraqi university, 2018, p203.

مقبول مع توافر توليفة من الشروط التي تتيح له المقبولية وفق السياقات الخاصة التي تتضمن شكل وفعل الخطاب، موقع ومكانة الفاعل بالإضافة للظروف المرتبطة بهذا التهديد.⁽¹⁾

2- المدرسة البنائية

درست هذه النظرية جذور مفهوم الأمن ، اذ ترجع اصولها كفكرة سياسية الى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباتيستا فيكو" الا أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية وكردة فعل للنظريتين الواقعية والليبرالية مع كتابات "ألكسندر وندت" و "نيكولاس أنوف"، اذ ارتبط التصور البنائي كثيرا بإسهامات "ألكسندر وندت" الذي لقب بأبي البنائية لكونه أكثر من عبر عن مضامين النظرية البنائية، في دراسة له عام 1992 (الفوضى هي ما تصنعه الدول)، اذ اشاد بمنطلقات هذه النظرية وأثار تلك القضية ،حيث عمل على إيجاد هيكله للنظام العالمي التي تحتاج للتركيز على ما يسمى الوكلاء وهم الدول مع تركيزها على الهيكل⁽²⁾، ومعضلة الوكيل والهيكل تعود لسببين في رأيه⁽³⁾:

_ يعد الأفراد عناصر فاعلين واعيين بمقاصدهم وتؤدي اعمالهم إلى تغيير وإعادة لأنتاج المجتمع.

_ التسليم بحقيقة ان المجتمع يتكون من علاقات انسانية تقوم على ترتيب وإعادة هيكله التفاعل

بين المجتمعات.

يمكن القول ان هناك نظريتان تناولت هيكل السياسة العالمية ببعد مختلف:-

أ- النظرية الاولى أشارت إلى الفرق الذي يميز بين السياستين الداخلية والخارجية يكمن في هيكلهما ،ففي السياسة الداخلية يلجأ الأفراد للدولة لتوفير لهم الأمن ،لكن السياسة الدولية تلاحظ ان هناك فوضى لعدم وجود سلطة عليا تضبط استخدام القوة و على هذا تقوم كل دولة بالسعي لحماية نفسها وهذا ما يثير الشك وعدم الثقة من قبل الدول الأخرى ويجعلها بحالة عدم أمان الذي يدفعها

(1)توفيق باستي،مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن،المعهد المصري للدراسات،2018، على الموقع

[./https://eipss-eg.org](https://eipss-eg.org)،

(2)سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1،

2014،ص89.

(3)الكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبدالله بن جبر العتيبي،الرياض، جامعة الملك سعود،

ط1، 2006،ص7.

إلى توافر سبل الحماية وبذلك نصل لحلقة مفرغة من سباق التسلح والردع والتحالفات وهذا ما يطلق عليه (معضلة الأمن من قبل المدرسة الواقعية).⁽¹⁾

ب- النظرية الثانية فتعول على أن وحدة التحليل الأساس لتحليل السلوك الاجتماعي هي النظام الدولي ككل و انطلاقاً من ذلك فإن الظواهر الاجتماعية كالفقر والصراع وطبيعة الحياة الاجتماعية وصولاً للعلاقات الدولية كلها تفسر في ضوء النظام الدولي.⁽²⁾

مما يعني ان هذه النظرية تدرس العلاقات الدولية من جانبٍ مختلفٍ تماماً عن باقي النظريات من خلال تركيزها على الجوانب الاجتماعية للعلاقات الدولية، ومن خلال النظر الى العلاقات الدولية على أنها بناءات اجتماعية، للأفكار والثقافات والقواعد والمعايير وللغة دور كبير في تكوينها.⁽³⁾

3- المدرسة النقدية

تعد من المقاربات الحديثة التي برزت في تسعينيات القرن العشرين وتضم كل من مقارنة (مايكل ويليامز _ كيث كروز) التي قدمت الانتقادات للنظريات المتعلقة بحصر مفهوم الأمن في المجال العسكري فقط، وتُصر على ضرورة تضمين الفرد والمجتمع والهوية و تعزيز الفكر التعددي والمقاربة المتنوعة .

فبالنسبة للنقديين يجب أن يكون النظام العالمي نظام اجتماعي و ليس نظام مادي ، وعليه فإن بيئة وبنية النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول اما تأخذ الشكل التعاوني او التنافسي وهذا بدوره يدفع إلى السلوك الذي تفكر به الدول ، " اي انه متغير تابع لعنصر الادراك " ،عليه نلاحظ أهمية العناصر الأخرى غير القوة ومنها المعرفة ،المؤسسات ،الأفكار والقوانين، كلها تساعد في تشكيل المسارات التفاعلية للنظام الدولي.⁽⁴⁾

و اهم ما يؤكد عليه النقديون هو ضرورة توسيع مفهوم الأمن إلى مجالات أوسع وليس فقط حصرها بالمجال العسكري ، حيث يشير (كين بوث)* ان السباق نحو التسلح هو الذي يولد معضلة أمنية، من عدا تشكل عبء على ميزانية الدول ؛ اذ ان الزيادة في القدرات العسكرية لا يساعد في

(1) محسن بن العجمي، مصدر سابق، ص 28-29.

(2) جهاد عودة، مصدر سابق، ص 75.

(3) عبدالله بن جبير العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون

اجتماعية، جامعة الملك سعود، العدد 18، الرياض، 2010، ص 117.

(4) جهاد عودة، مصدر سابق، ص 43.

رفع مستوى الأمن ويعود ذلك لتزايد اشكال المهددات الجديدة التي لها علاقة بالركود الاقتصادي، التلوث المناخي والكوارث الطبيعية، الإرهاب الاقتصادي والجريمة المنظمة وانتشار الأمراض (الفايروسات) والفقر.... الخ، وبهذه الحالة أصبح مفهوم الأمن متعدد الأبعاد و المستويات .⁽¹⁾

المطلب الثالث : مستويات الأمن ،مقوماته وابعاده

أولاً: - مستويات الأمن

تقسم مستويات الامن إلى اربعة مستويات وكل نوع يولي أهتمام بمذلول معين يختلف عن الآخر لكن الغاية واحدة متمثلة في توفير الأمن :-

- 1-أمن الفرد استخدام كل السبل التي تحمي الفرد من إي مخاطر تهدد استقراره و امانه .
- 2-الأمن الوطني ويقصد به " قدرة الدولة على حماية اراضيها و قيمها الاساسية و الجوهريّة من التهديدات الداخلية و الخارجية وخاصة العسكرية منها "⁽²⁾ او هو قدرة الدولة أو الأمة عبر وسائلها المتاحة على ضمان قيمها ومصالحها الأساس من مختلف أشكال التهديد تحريراً لحركتها السياسية الداخلية والخارجية. وبهذا يعد حلقة الوصل بين الأمن الداخلي والأمن الدولي في حين ان الامن القومي هو ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية". ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع - عن طريقها - إلى حفظ حقه في البقاء"⁽³⁾، وان الامن الوطني يتميز عن الامن القومي بان الاول يتعلق بالارض والثاني يتعلق بالجماعة .

- 3.الأمن الإقليمي مما يؤكد أهميته المحورية ؛ كونه يقع بين متغيرين أساسيين و هما: الأمن الوطني والأمن الدولي في تحديد دوره في الإقليم الواحد و بقية الأقاليم الأخرى . وقبل الخوض في هذا

(1)جويده حمزاوي،مصدر سابق،ص16-17.

• كين بوث (بالإنجليزية: Ken Booth) هو سياسي أسترالي، ولد في 23 فبراير 1926 في أستراليا، وتوفي في 1 نوفمبر 1988 في نيوكاسل في أستراليا. حزبياً، نشط في حزب العمال الأسترالي، وقد انتخب عضو الجمعية التشريعية نيو ساوث ويلز.

(2)فهمني خميس شراب،اثر الصراع العربي الاسرائيلي على الامن القومي المصري،مجلة جامعة الاقصى،سلسلة العلوم السياسية،مجلد 20،العدد،2، 2016،ص244-246.

(3) محمد ولد دده ،التجزئة السياسية العربية والامن القومي العربي،المجلة البحثية العدد الاول، المغرب، 2013 ، ص 3-4.

التعريف للأمن كمعطى أولي لابد من تحديد تعريف لمفهوم الإقليم ذاته و يقصد به مفهوم مكاني يحدد البعد الجغرافي، والكثافة التبادلية، والتجانس الثقافي ويحدد الإقليم عملياً ، بكمية المبادلات والتدفقات التجارية بين الدول وصفات القيم والمكونات و الخبرات المشتركة فيما بينهم. وتجدر الإشارة الى ان مفهوم الأمن أصبح في هذه الحالة معقدا نسبياً اذ بات يدعو إلى ضرورة الاعتماد المتبادل (كتأثر دولة بدولة أخرى يعني أمن الدول الأخرى)، أو بما يطلق عليه بالنظام التابع؛ أي تأثير الجغرافية على الحدود الرابطة للدول التي يمكن أن تتأثر فيما بينها، يحمل هذا الطرح جملة من الاتجاهات نستعرض بعضها وهي: (1)

الاتجاه الأول: إذ يقوم على التقارب في البعد المكاني(الجغرافي) .

الاتجاه الثاني: يركز على العناصر الاساس بين الدول في إطار الإقليم الواحد و يدعو إلى ربط النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق التقارب التجانسية.

الاتجاه الثالث: يحاول أن يهمل الاتجاهين السابقين ويشير إلى اهمية العامل الحيوي من خلال التفاعلات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول؛ الأمر الذي يسمح ببناء تحالفات وشراكات وتكتلات متوسطة وكبيرة بحسب طبيعة الإقليم؛ بهدف ضبط حركة الدول وتوسيع نطاق تحالفاتها في مجالات متعددة ومتنوعة.

4. الأمن الدولي

يعد الأمن الدولي من المفاهيم المهمة في وحدات التحليل للدراسات الاستراتيجية والأمنية، لاسيما بعد الحرب الباردة ومطلع القرن الواحد والعشرين، كونه مفهوم يرتبط بأمن كل دولة ضمن النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الدول المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل والتبادل الذي يمكن ملاحظته وتفسيره وحتى التنبؤ به .

إذ بدأ الاهتمام والتركيز على الأمن كمفهوم دولي بعد الادراك بضرورة اشتراك المجتمع الدولي لمواجهة المهددات التي أصبحت عالمية وتتطلب استراتيجية مشتركة، حيث أن مفهوم الأمن بات يشمل الأرض والبحار والمحيطات والفضاء الخ، وأن إي تهديد يمسه سوف يؤثر على الدول كافة، على سبيل الذكر التعدي على البيئة او الانفجارات النووية لا تنحصر تأثيراتهم على طرف بعينه بل على جميع الأطراف الدولية والإقليمية، هذه الحقيقة دفعت إلى تجاوز الأبعاد العسكرية للأمن إلى

(1) ميلود عامر حاج، مصدر سابق، ص 35-36.

أبعاد أخرى منها البيئي والصحي والاقتصادي، إذ ادراك المجتمع الدولي انها مسؤولية أمنية دولية ولم يعد التركيز على الأمن الوطني كافياً، بل لابد من زيادة الشراكات الدولية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ومن اهم دعاة اتجاه الانتقال للاستراتيجيات الأمنية الدولية هو (لورنس فريد مان) في بحثه الموسوم (الأمن الدولي : تغيير الأهداف)⁽¹⁾.

فالأمن الدولي لاينحصر في تحقيق الأمن بين الدول سياسياً وإنما الحفاظ على الكوكب ككل، إذ انالمهددات لاتميز بين دول غنية واخرى فقيرة اومتقدمة أو نامية،فانتشار أسلحة الدمار الشامل ومشكلة الاوزون والتلوث وتهديد الثروة الحيوانية والنباتية الخ كلها تعد مهددات تؤثر على كل المجتمعات البشرية، إذ ان "أمن الانسان لايمكن أن يهدد بالعنف المسلح بل يتعرض أمنها بالتهديد من خلال مهددات أخرى مثل المهددات البيئية المتمثلة بتراجع البيئة ونضوب الموارد ونقص في المياه وغيرها " وهذا الأمر الذي غير من مكونات ومتغيرات الأمن ومؤثراته المستقبلية،حيث عرف علماء السياسة إن الأمن الدولي(بأن هو مجموعة أمن لدولة عضو من أعضاء المجتمع الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في معالجة المشكلات والقضايا الأمنية بمختلف أشكالها وأنواعها)⁽²⁾. وعليه يكون لمعنى الأمن الدولي رؤيتان : الاولى الاحساس العالمي بالخطر و عدم الأمن والثانية ضرورة العمل دولياً من اجل تحقيق الأمن والسلم العالمي.

خلاصة لما تقدم يمكن القول إن الأمن الدولي هو الاجراءات والوسائل التي تتبناها الدول من خلال التفاعل و التعاون وبناء الشراكات الامنية التي تهدف لتقليل المخاطر التي تنتجها المهددات والتحديات بمختلف اشكالها وتقويض تفاقمها و تحقيق الغاية المبتغاة وهو الامن والاستقرار للمجتمعات اجمع .

(1)طارق محمد ذنون،الامن الدولي في القرن الواحد والعشرون،اطروحة دكتوراه،منشورة،جامعة الموصل،كلية العلوم السياسية،2019، ص2.

(2)ذياب البداينة،الامن وحرب المعلومات،ط1،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،2006،ص22.

ثانياً: - مقومات الأمن

يشمل الأمن على مجموعة من المقومات والعناصر التي تعد ضرورية كي تستطيع أي دولة ضمان أمنها في مستويات مقبولة ، وكلما كانت هذه المقومات أكثر تكاملاً وتماسكاً كلما كانت تلك الدولة أكثر مناعة أمام التحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً والعكس صحيح أيضاً ، ويمكن التطرق الى تلك المقومات بإيجاز (1):

1- المقومات السياسية: تتضمن طبيعة ونوع وتركيب النظام السياسي وكذلك العلاقة بين الشعب والدولة ، يضاف لها مدى المشاركة الشعبية في الحكومة ومدى التمسك بأهدافها ومبادئها وبالتالي أثر ذلك في قدرة النظام السياسي وفي تعبئة الموارد البشرية والمادية للوصول إلى الأهداف المعلنة، كما تشمل السياسة الخارجية للبلد المعني وعلاقته بالآخرين وهل أنه منضوياً في تحالفات إقليمية أو دولية أم لا إضافة للعلاقة بالدول المجاورة .

2- المقومات العسكرية : وتتمثل بكل ما يتعلق بالقطاع العسكري من جيش مدرب وأسلحة وهي تعد من المقومات التقليدية للأمن القومي خصوصاً إذا ما علمنا أن أول طرح لمفهوم الأمن القومي كان ذو طابع عسكري، وحيث إن الجيش وتسليحه في غاية الأهمية من خلال أن من امتلك سلاحه امتلك زمام نفسه ، وتتفاعل هذه المقومات مع المقومات الأخرى باعتبارها ركيزة أساس يقوم عليها الأمن القومي كي يكون البلد المعني قادراً على مواجهة التحديات .

3- المقومات الاقتصادية : وهي تشير إلى القدرات الاقتصادية للدولة في كافة القطاعات ، إذ يدخل بضمنها هيكل القوى العاملة ونسبة العمالة من السكان ومهارات العاملين ، فضلاً عن درجة التطور العلمي والثروات التي يتمتع بها البلد . وتعد معرفة درجة التبعية أو الاستقلالية الاقتصادية عن الخارج وخصوصاً في الحلقات ذات المساس الخطير بالأمن القومي كالغذاء في غاية الضرورة.

4- المقومات الاجتماعية : وتشمل نوعية التكوين الاجتماعي أي التعددية القومية والتعددية الدينية ، يضاف لها العلاقة بين هذه الفئات هل هي علاقة تعاون أم صراع ؟ وهل هناك دعوات انفصالية أو حرب أهلية ؟ وكذلك تتضمن مدى حصول فئات المجتمع على حقوقها، وتواجه البلدان النامية في عصرنا الراهن قضية خطيرة ألا وهي التضخم السكاني وما أفرزه من مشاكلات اجتماعية

(1) احمد باهض نقي الحميداي، مستقبل الامن الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية الراهنة، اطروحة

دكتوراة، غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2005، ص 15-16.

انعكست على قدرات هذه البلدان في المناورة والحركة والتطور، إضافة إلى النعرات الطائفية والصراعات العرقية والنزعات الانفصالية.

5. المقومات الجيوبوليتيكية : وتتضمن هذه المقومات التوزيع الديمغرافي للسكان وكذلك تحديد وتعيين مناطق أمن الدولة ،أو توزيع الصناعات على مستوى إقليم الدولة، وضعف أو نشاط وسائل الاتصال بين أجزاء ذلك الإقليم ، كما إن الرقعة الجغرافية تلعب دورها في زيادة أو تقليل منعة الدولة أمام الأخطار الخارجية وفي رأي العديد من الباحثين أن زيادة مساحة البلد يعني زيادة منعة الدولة من خلال زيادة عمقها الاستراتيجي مع العلم أن هذا الرأي قد تراجع في الوقت الحاضر نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة في مجال التسليح ووسائل نقل القوات.⁽¹⁾

ثالثاً:- الأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن

تم توظيف مصطلح الأمن للتعبير عن مجموعة من السياسات التي تتخذ لضمان سلامة حدود الدولة والدفاع عن مكتسباتها سواء في الداخل أو الخارج، واتسع نطاق الأمن حديثاً ليشمل قضايا ومجالات أخرى ليست ذات طابع أمني أو عسكري ، بل ليشمل مجموعة إجراءات إقتصادية وثقافية وإجتماعية، بعد أن شهد العالم ان هناك مهددات للأمن ،مثال على ذلك الصراعات الطبقية وغياب العدالة الإجتماعية ،سوء توزيع الدخل و من هنا؛ فإن صفة الشمولية التي اتسم بها مفهوم الأمن الإنساني اليوم بعد ان كُرس لمفاهيمه المواثيق الدولية وعملت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة طويلاً من اجل تحقيق وجعل الحفاظ على السلم والامن الدوليين اسماً اهدافها ولا يتم ذلك الا بتحقيق الامن الانساني للبشرية جمعاء اما نشأة وتطور مفهوم الأمن الإنساني شهدت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة عدة تغييرات نجمت عنها الكثير من المهددات التي مست الأفراد بشكل مباشر، فظهرت مفاهيم حديثة تتلائم مع طبيعة التغييرات و تطورات المرحلة الجديدة ،فكان لابد من ايجاد تعريفات تأخذ بنظرها مجمل التهديدات التي تشكل خطراً على المجتمعات سواء محلياً او خارجياً.

(1) احمد باهض تقي الحميداوي،المصدر السابق،ص17.

نشأة وتطور بدايات المفهوم و تسليط الإشارة على تعاريفه والمفاهيم المقاربة له وصولاً لمفهوم الأمن الاقتصادي كجزء اساسي من أبعاد الأمن الإنساني وكونه موضوع البحث.

ان جذور بدايات الأمن الإنساني بدأت مع انطلاقة المواثيق الدولية مؤكدة أهمية حق الإنسان في العيش ضمن بيئة آمنة وتضان حقوقه جميعها ،و اشار ميثاق (الماكناكارتا) يدعى الميثاق الأعظم سنة(1215) في انكلترا ومن ثم الثورة الفرنسية لعام(1689)، وفي عام(1948) اعلان حقوق الإنسان العالمي، و البعض يرجع بدايات ظهور الأمن الإنساني وترسخه منذ ما يقرب قرن ونصف.⁽¹⁾ ان (الأعلان العالمي لحقوق الإنسان) الذي اعلنته الأمم المتحدة عام (1948) كان الانطلاقة الموضوعية لمفهوم الأمن الإنساني ولم تكتفِ الأمم المتحدة وإنما أضافت وثيقتين وكانتا على مستوى من الأهمية وهما العهد الدولي الذي يتعلق بالحقوق المدنية و السياسية وذلك في عام (1966)، والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الإجتماعية والاقتصادية والثقافية لعام (1967)، وبذلك تشكلت الشرعية الدولية لحقوق الإنسان .⁽²⁾

وعليه اخذ المفهوم التبلور منذ تسعينيات القرن الماضي على المستوى الدولي والمؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ،وذلك عندما اصبح العنوان الأساسي لبرامجها لكونه أداة ربط بين المبادرات السياسية والاقتصادية والتنسيق بينهما .

أن الدراسة الموجهة للمشاكلات الإنسانية كانت نتيجة لمحاولات جرى النقاش حولها في مرحلة الحرب الباردة ، وفي عام (1966) اكد (بلانز) في كتابه (الأمن الإنساني: بعض التأملات) أهمية العلاقات الاجتماعية بمجملها والتي أعدها بمثابة رابط بين المجتمعات، و بدأت النقاشات حول مفهوم الأفراد والتحديات التي تعيقهم والذي اشار اليه من زاويتين من قبل اللجان والمؤتمرات الدولية، فالزاوية الأولى تربط بين الأمن والتنمية ،وجاء في تقارير اللجنة المستقلة ومنها نادي روما في السبعينيات بعنوان (الإشكالية العالمية) وتم النقاش فيما يهدد الانسان في الدول الفقيرة والغنية ومنها مشاكل البيئة،انعدام الثقة بالمؤسسات وفقدان الأمن الوظيفي اما الزاوية الثانية ربطت بين الأمن والتنمية والانفاق على التسليح عبر اللجان المستقلة في قضايا نزع السلاح المعروفة بلجنة (بالما) وذلك لأسم

(1)خولة محي الدين يوسف،الأمن الإنساني وابعاده في القانون الدولي العام،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية،سوريا، العدد2 ، 2012، ص524.

(2)عبدالجبار احمد،منى جلال عواد،الديمقراطية والأمن الإنساني،مجلة العلوم السياسية،بغداد،العدد36، 2013، ص1.

رئيسها اولف بالما والذي صدر في عام ١٩٨٢ بعنوان (الأمن المشترك) والذي دعا إلى تغيير الاهتمام بمفهوم الأمن والسلم من خلال التفكير بطرق بديلة اي ايجاد حلول وفق طبيعة التهديد .⁽¹⁾ وفي تسعينيات القرن الماضي اصبح مفهوم الأمن الإنساني اكثر اتساع وذلك لما قدمه الصندوق التنموي للأمم المتحدة من تقرير للتنمية البشرية لعام (1994)، وأشار إلى أهمية الربط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية البشرية الهدف من ذلك تخفيف كل ما يهدد الإنسان وسلامته وأكد التقرير على شمول الأفراد كافة سواء في المعمل او الشارع او المسكن او اي بيئة يكون فيها أي المجتمع ككل ،وبين أيضاً ان انعدام الأمن يعود إلى النمو غير المنظم للسكان و زيادة الجرائم والإرهاب الدولي وعدم الاستقرار السياسي والتجاري . و أشار أيضا إلى ضرورة تأمين حياة الأفراد والمجموعات من العنف والاحطار و كان ذلك نتيجة موضوعية بسبب النزاعات التي تشهدها الدول على المستويين المحلي والخارجي،وعلى اثر ذلك ونتيجة للتطورات والتغيرات المتسارعة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و ظهور مهددات مختلفة للأمن الإنساني، وعليه أعلنت الأمم المتحدة لعام (2000) مبادئ اساسية سميت (الأهداف الانمائية للألفية) ومن هذه الأهداف ما يأتي:-

- 1 - العمل في تقليل مستوى الفقر والجوع من خلال زيادة حصص الأفراد من الناتج المحلي.
- 2 - تأمين فرص التعليم والإلتحاق بالمدراس للفئات كافة.
- 3 - المساواة بين الجنسين وازالة الفجوة و تشجيع التمكين للنساء في جوانب الحياة كافة .
- 4 - التغلب على سوء التغذية وانتشار الأمراض لتخفيض معدلات الوفاة للأطفال وتحسين صحة الأمهات.
- 5 - ضمان الإستمرار في حماية البيئة .
- 6 - إقامة اتفاقات وشراكات دولية من أجل تحقيق التنمية والأهداف الانمائية .

وهذه هي المراحل التي من خلالها اخذ مفهوم الأمن الإنساني يصبح موضوع للنقاش ويزداد ويتسع انتشاره،لأنه موجود منذ بداية حياة الإنسان وأشار لذلك في آيات القرآن الكريم في مواقع تكريم الله لعباده،كما في قوله تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (سورة الإسراء ايه ٧٠)⁽²⁾،وهذه اية تشمل كل

(1)خديجة عرفة محمد امين ،الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط1،جامعة نابف للعلوم

العربية الأمنية،الرياض، 2009،ص21-26.

(2)الآية 70،سورة الاسراء .

مراحل خلق الإنسان وإذا نظرنا لجوهر الإنسان نراه يتعلق بحماية كرامة الإنسان ،فكل ما توصلت إليه المؤتمرات الدولية والفلسفية موجوداً في مبادئ الدين الإسلامي منذ (14 قرن) لحفظ كرامة الإنسانية في الجوانب الأمنية والاقتصادية من ان تُهان او تهدد اساسيات حياته .

وهناك عدة تعريفات الأمن الإنساني اذ اخذ (مونتاسيكو) الجانب الفلسفي لمفهوم الأمن وأشار إلى حرية وحقوق الإنسان اكثر من أمن الدولة ، أما ادم سميث فأشار إلى تأمين الحماية من الاعتداءات المجهولة والتي تهدد أمن وسلامة الأفراد. ونجد (الكوندورسي) ركز على أمن الأشخاص ثم اخذت الفكرة بالتطور خلال الأعوام (1960-1970) وانتقدت المدارس التقليدية ومنها النظرية الواقعية واقترح النظرية البنائية ايجاد مقاييس بديلة في العلاقات الدولية تتمثل في التخلي عن عدة مفاهيم منها المصلحة، السلطة، القوة و التركيز على الرؤية الإنسانية ،⁽¹⁾ وجاءت المساهمة الأهم عندما صدر تقرير التنمية البشرية عن برنامج (الأمم المتحدة الانمائي) اذ اخذ بتداول مفهوم تلبية متطلبات وحقوق الانسان الأساسية، وصار للمفهوم أبعاد متعددة تزامناً مع تقرير المنظمة الدولية لعام ٢٠٠٣، اذ عرف على انه " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر عبر طرق من شأنها تقوية الحريات الأساسية والاشباع الإنساني "

وتم تعريفه أيضاً بأنه تحرير الإنسان من المهددات الشديدة واسعة النطاق وطويلة الأمد التي تجعل حياة الأفراد بخطر وتوفير الحماية من خلال السياسات والنظم الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية والعسكرية مجتمعة مع بعضها .⁽²⁾

إن المنظمة الدولية طالبت من الدول بالتركيز على الإصلاحات المؤسسية من خلال إجراء اصلاح المؤسسات الأمنية، وتأسيس مؤسسات على المستوى المحلي والاقليمي والدولي لتنفيذ الاتفاقات الدولية لتحقيق أمن الأفراد الذي لا يتحقق الا بأمن الدولة .

هناك عنصران لتعريف الأمن الإنساني وهما :-

1- عنصر الحماية و يعني تقع مسؤولية أمن الافراد من اي تهديدات تعترض امنهم على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

(1) محسن بن العجيمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ط١، ٢٠١١، ص٦٦-٦٧.

(2) خالد عكاب حسون، التهديدات التي تواجه الانسان في نطاق القانون الدولي، دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، تكريت، مجلد ٤، العدد ١٣، العراق، 2018، ص ٤.

2- عنصر التمكين الذي يعطي الأحقية للأفراد في الحصول على حقوقهم والمطالبة بها في بيئة ذات مناخ إيجابي.

و طبقاً لهذين العنصرين ظهر إتحاهان في الأمم المتحدة وهما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وعليه ظهرت محاولة لأدماج البعد الفردي بمفهوم الأمن، اي الاهتمام بأمن الأفراد داخل وخارج الحدود وليس على أمن الحدود بذاتها.

وهناك عدة أسس يستند عليها مفهوم الأمن الإنساني:-(1)

1- لابد وان يتضمن الأبعاد الإجتماعية فالسياسة العامة للدولة يجب ان تركز على مواجهة الاضطهاد.

2- من أجل تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة لابد من تحقيق الأمن الإنساني ويعد حينها مكسب لكل الدول الأطراف.

3- أن القوة التي تستخدم لتحقيق الأمن الإنساني لابد وان تكون بطرائق قانونية وبواسطة القانون الدولي لمواجهة ما يهدد الأمن الإنساني لان الدولة لوحدها تكون غير قادرة على حماية نفسها.

ففي المجال الاقتصادي لا بد أن يستوعب هذا المفهوم المطالب الاقتصادية للمجتمع ورفاهيته، وبالأخص القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية التي تستهدف بناء الإنسان وكرامته وحفظ حقوقه وواجباته. كما لا بد من العمل على تأمين سبل الوقاية المبكرة لحفظ المنجزات الاقتصادية القائمة والمستهدفة، وخاصة توفير أسباب الحياة الكريمة للأجيال القادمة وبالأخص مساعدتهم على توفير السكن اللائق والعمل المناسب والتعليم والصحة الجيدة.

تعني أن له أبعاداً متعددة لها سماتها التي تثبت تكاملها وترابطها ومن هذه الأبعاد ما يأتي(2):-

(1) منى حسن علي، مفهوم الامن الانساني والتنمية، ص3، على الموقع،

<http://sudanpolie.gov.sd/pdf/55555/pdf>

(2) عدلي سعيد، الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 17.

أولاً :- البعد السياسي ويتمثل في حماية الكيان السياسي للدول وهو يقع في شقين البعد الداخلي والبعد الخارجي، إذ يتمثل البعد الداخلي بالتماسك و الترابط و السلام المجتمعي والوحدة الوطنية . أما البعد الخارجي فيقصد به تقدير حجم أطماع الدول العظمى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها وثرواتها ، ومدى التوافق أو التعارض في المصالح مع الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وقد تحكمه بعض من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات ومكونات هذا البعد .

أما في إطار السياسة الداخلية فهي تعني التعرف على الاتجاهات والقيم والأفكار المتحركة في الحياة السياسية لتلك الدولة ، وتعدد الأحزاب (أو الجماعات) السياسية و مدى قوتها وتنظيمها، ومدى قوة جماعات المصالح ، وتأثيرها في النقابات والتنظيمات المختلفة ، ومعرفة أهمية الأهداف المعلنة، وإستنتاج الأهداف غير المعلنة (من خلال التحليل للسياسات السابقة واللاحقة، وتأثيرها على أسلوب صنع واتخاذ القرار)⁽¹⁾

أما مكونات البعد في إطار السياسة الخارجية فهي⁽²⁾:

- 1_ قدرة الجهاز الدبلوماسي و مدى قابليته.
- 2_ أسلوب الدولة في استخدام مصادر قوتها وإستثمارها.
- 3_ طرق تعامل القوى السياسية للدولة مع الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة من أجل توضيح أهداف الدولة، و توسيع نفوذها في المجتمع الدولي وتحديد إدارة السياسة الخارجية للدولة.

"ويمكن في إطار هذا البعد، إقامة علاقات دولية وإقليمية، وعضوية أحلاف، وعقد معاهدات واتفاقيات، بما يخدم الأهداف الوطنية للدولة، ومن الضروري أن يساند هذا البعد، باقي أبعاد الأمن الوطني ويدعمها فمن غير المتصور وجود اقتصاد قوي، أو قوة عسكرية ذات فاعلية، من دون أن تدعمها سياسة قوية"⁽³⁾

ثانياً :- البعد الاجتماعي ويقصد به القدرة على حماية المجتمعات من خلال تقليل الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع و تطوير الخدمات مما يولد عندهم الشعور بالانتماء وشعور الولاء .

(1) علي الدين هلال، الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 35، 1984، ص 12.

(2) علي سعيد المصدر السابق، ص 19.

(3) ينظر: صلاح الاركوّزي، مقدمة في أبعاد الأمن القومي، 2020، على الرابط، <https://kitabab.com/2020>.

والحفاظ على التماسك والترابط المجتمعي وحماية الدولة مكنوناتها وثقافتها والقيم والتقاليد و العادات والهوية الوطنية من إي تغييرات دخيلة تؤثر على انماط هوية هذه المجتمعات ، ويتطلب هذا البعد أعداد وتأهيل الافراد ليؤمن بذاته وهويته الوطنية واخلاقياته ولتحقق هذا المطلب لابد من البحث في المقومات ودراساتها وتحليلها والتخطيط لتنمية جوانب القوة ومعالجة نقاط ضعفها⁽¹⁾.

يهدف هذا البعد إلى إيجاد حالة من الاستقرار في المجتمع، مع توازن العوامل الاجتماعية والسكانية المختلفة. و ان تحقيق هذا البعد، يتطلب الدراسة الشاملة للأبعاد الأخرى، والإمكانات التي تقدمها للبعد الاجتماعي، لتهيئة واعداد مواطن صالح، والكيفية التي يتم بها الاستغلال الأمثل لعائد البعد الاجتماعي لمساندة الأبعاد الأخرى.

وتعكس هذه الدراسة على تحديد خصائص المجتمع، شاملة مشاكله السكانية وخصائصه الاجتماعية.⁽²⁾

أما مقومات البعد الاجتماعي، يعتبر البعد الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً في النفوس ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار . ومن الجدير بالذكر أن استتباب الأمن يسهم في الانصهار الاجتماعي الذي يسهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب، مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة، وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الإنسان في الاعتقاد والعبادة بما لا يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق .⁽³⁾

(1) احمد باهض تقي الحميداوي،المصدر السابق،ص28-31.

(2)طروب بحري،الامن الغذائي،مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك،المجلة الجزائرية للأمنى الانساني، 2017، عدد4،ص34.

(3)عادل عبدالصمد،دور المؤسسات في تحقيق الامن الاجتماعي مؤسسة دار الهلال انموذجاً، على

الرابط، <https://www.politics-dz.com>.

ثالثاً :- البعد البيئي يعني كل الاجراءات والوسائل التي تحمي المحيط البيئي والحيوي بما فيها الكائنات الحية والطبيعة وكل ما يتعلق بالأنشطة الانسانية ، إي توفير بيئة امنة من المخاطر والكوارث الطبيعية والبشرية .

رابعاً :- البعد العسكري فيتضمن بناء الجيوش وتأهيلها و رفع تقنياته ومستواه التكنولوجي، التالي فان السيناريوهات المحتملة لها تاثير مباشر على ابعاد الامن الوطني العراقي وخاصة في البعد العسكري فمن الضروري العمل على وضع الاستراتيجيات والخطط الانية لمواجهة هذه المخاطر وخاصة في مجال اعداد الجيش العراقي، وتدريب قطعات الجيش العراقي والمشاركة بمناورات كبيرة للتعامل مع حرب تقليدية سوى ان كانت طويلة الامد او قصيرة .

التركيز على تجهيز الجيش والاجهزة الامنية باحدث المعدات والاسلحة للتعامل مع التهديدات المحتملة وإعادة الانتشار وفق مسرح عمليات يتلائم والتهديدات المحتملة .

التسليح والتجهيز يعد اليوم استثمار ناجح لبناء قدرات قوية قادرة على حماية الحدود والاجواء العراقية من اي خطر محتمل لذلك من الضروري اطلاق خطة مالية وطنية من اجل شراء اسلحة وبناء معسكرات .

التركيز في تجهيز القوات المسلحة على الرادارات واجهزة الانذار المبكر والرصد ومعالجة الاهداف الجوية وخاصة الطائرات المسيرة المجهولة المصدر .

خامساً :- البعد الاقتصادي و يعني القدرة على توفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للأفراد وتوفير اهم سبل التقدم والرفاهية لهم ، فالأمن هو الإستراتيجية الوطنية للدولة التي تولي اهتمام بالغ بتنمية واستخدام كافة الموارد لتحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية كذلك فالنمو الإقتصادي والتقدم التقني و التكنولوجي هما الوسيلة الرئيسية لتحقيق المصالح الأمنية للدولة و تنمية التبادل التجاري والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها.(1)

تُمكن القوة الاقتصادية الدولة في الساحة الدولية والإقليمية، وتجعلها ذات ثقل سياسي على المستويين الإقليمي والعالمي.

(1) اسماء محمد مزيد، الامن القومي، منشورات مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، القاهرة، 2008، ص4.

ويمثل البعد الاقتصادي القوي ركيزة أساسية وحيوية للقوة العسكرية، مع تأمين الأكتفاء الذاتي من الاحتياجات، إذ أن التوازن القوي بين القوة (الاقتصادية والعسكرية) يعود بالفائدة على القوة السياسية إيجابياً، وبذلك تتزايد قدرة الدولة وقوتها، ويرتكز هذا البعد على عناصر اقتصادية رئيسية منها، العناصر الزراعية، الصناعية، وتعدين (الموارد الطبيعية)، والتجارة، ورؤوس الأموال (مؤسسات مالية ومصرفية)⁽¹⁾

سادساً : - البعد الثقافي يُعنى بحماية الفكر والمعتقدات والعادات والتقاليد ، ويهدف الى تعزيز الهوية الثقافية الوطنية ويؤمن ان القوة الوطنية في كافة الميادين قادرة علي مواجهة التهديدات والتغيرات الخارجية و الداخلية، ويوسع من الشعور بالكرامة والحرية وأمان للوطن والمواطن، و القدرة في تحقيق مستوى من الرفاهية للمواطنين وتحسن من أوضاعهم المادية والنفسية بشكل متنامي ومستمر .

إن للبعد الثقافي دوراً بالغ الأهمية في تحصين حدود الدولة من الأطروحات الثقافية للعولمة الحديثة والصراع في الحضارات، إذا أخذناه بالمفهوم الشامل متضمناً مجالات الفكر والثقافة والتعليم والإعلام والفنون و الأدب. فمفهوم الأمن يعني "تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة".⁽²⁾

وأمام هذا التعدد في الأبعاد، يمكن ان نقول أن الهدف الأساسي للأمن هو التركيز على قيمة الإنسان، إذ ان المجتمعات البشرية هي ركيزة الأمن .

(1) للمزيد ينظر : صلاح الاركوازي، المصدر السابق .

(2) محمود مدين عبد الرحمن، الجريمة الإلكترونية وتحديات الأمن القومي، ط2، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 53.

المبحث الثاني

الأمن الإقتصادي

بعدما أصبح مفهوم الأمن أكثر اتساعاً و يضم أبعاداً متعددة لا تُحصر فقط في البعد العسكري، برز مفهوم الأمن الإقتصادي كأحد أبعاد الأمن الإنساني الذي ظهر في العشرينات استناداً لأفكار النظريات والمدارس الحديثة التي دعت لتوسيع مفهوم الأمن الوطني ، و أصبح الأمن الإقتصادي من الأولويات الوطنية للدولة و ذلك لأرتباطه الوثيق بالأنشطة الحياتية و بمقدرات البلاد من موارد وثروات و مدى قدرة الدولة على أستثمارها وتنميتها وحمايتها من جهة وعلاقته المباشرة ايضاً بتحديد مستوى المعيشة لأفراد المجتمع لضمان أستقرارهم ورفاهيتهم من جهة أخرى، كما أن مفهوم الأمن الإقتصادي أصبح يشار اليه كأحد الابعاد الأساسية في منظومة الأمن الوطني، بمعنى أن عدم تحقق الحد الأدنى منه في دولة ما؛ يشير ذلك لهشاشة هذه الدولة، فالمفهوم الحديث لمسألة الأمن الوطني بات يستند إلى ثلاثية جديدة وهي متمثلة في الأمن الاقتصادي، الأمن المدني، والأمن العسكري⁽¹⁾. وعند ربط مفردة الأمن بمفردات علم الأقتصاد، سنرى دلالات عديدة لمفهوم (الأمن الاقتصادي) ومنها الآتي :إذا كان معنى الأقتصاد يُعنى بالسياسات الإقتصادية التي تهدف لتحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي الذي يتمثل بالأستقرار النسبي لمستوى العام للأسعار و وكذلك استقرار سعر الصرف و ميزان المدفوعات ،حينها يطلق عليه الأمن الإقتصادي ،ومن تلك السياسات النقدية والمالية والصناعية والتجارية والزراعية، عندها يكون الأمن الإقتصادي ممثلاً بتوفير شعور الطمأنينة والأمان اي ضد كل ما يشكل خطر وتهديد لتلك السياسات مثل غسيل الاموال وتهريبها و هدر المال العام واختراق الحدود التجارية ومنافذها و تجارة المخدرات بالإضافة للتهرب الضريبي ومشاكل التضخم والركود وغيرها تلك المشاكلات التي تهدد الإقتصاد بشكل عام⁽²⁾.

وعندما يُنظر إلى الإقتصاد على انه القدرة المادية التي يتم تحقيقها عبر عملية التنمية لتحقيق التقدم الإقتصادي والاجتماعي للدول ومستوى معيشي للأفراد، "فهذا يعني أن الأمن الإقتصادي لا يمكن

(1) للمزيد ينظر: احمد سمير، الامن الاقتصادي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مصر، 2012، ص23.

(2) عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ط1، بيروت، 2010، ص67.

ان يكون إلا بتحقيق التنمية المرجوة، وفي الوقت نفسه، لا يمكن ان يطلق على التنمية بأنها أداة فعالة لبناء الإقتصاد من دون توفر مصادر القوة الأمنية و العسكرية والاجتماعية لتأمين حمايتها⁽¹⁾. وعندما يُشار إلى الإقتصاد بأنه النشاط الذي يركز على كيفية استخدام الثروة والموارد ومصادر الطاقة التي تتمتع بها الدول ليشكل بذلك السلوك الرشيد، العقلاني و يكون اسلوب منتج يضمن مصلحة الأجيال في الحاضر و المستقبل عند ذلك يكون الأمن الإقتصادي ضامناً للعدالة الاجتماعية بين الطبقات وللاطمئنان في الحاضر والمستقبل و هنا يتحقق جوهر الأمن الإقتصادي ،وفي هذا السياق فإنه لا يوجد حلول إمام الدول الا تخفيف حدة المشكلات أو إضعافها بالمعالجة الجادة وهذا يمثل جوهر الأمن الوطني خاصة الأمن الإقتصادي لتحقيق تنمية فعالة مستدامة.⁽²⁾

أصبح مفهوم الأمن مسألة مجتمعية شاملة ترتبط بمدى قوة الدول والمجتمعات على التخطيط و التنفيذ لبرامج تنموية ،اقتصادية،اجتماعية، سياسية وثقافية، وتمتين روابطها ، وفي هذا الإطار يذكر وزير الدفاع الامريكي سابقاً (روبرت ماكنمارا) في كتابه جوهر الأمن " الأمن ليس المعدات العسكرية وان كان يتضمنها وليس القوة العسكرية ولا النشاط العسكري ، ان الأمن هو التنمية فمن دون التنمية ينعدم الأمن ، والدول التي لا تنمو لا يمكن أن تبقى آمنة"⁽³⁾

من جهة أخرى اتجه الاستراتيجيون بأعتبار الأمن الاقتصادي كفاعل اساسي في توجيه السياسات العالمية والعلاقات الدولية.⁽⁴⁾

وعليه يعرف مفهوم الأمن الإقتصادي بأنه الحالة التي يكون فيها الفرد ضمن بيئة مستقرة محمية من اي مخاطر تهدد أمنه،وأیضا انه حالة شعور الفرد بالطمأنينة سواء كان بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو بسبب امتلاكه الوسائل لمواجهة التهديدات.⁽⁵⁾

(1) منى حسن علي،مصدر سابق.

(2) محسن بن العجمي بن عيسى،الامن والتنمية،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، السعودية ، 2011، ص67.

(3) احمد سمير مصدر سابق ، ص44.

(4) عدنان مناتي،الأمن الاقتصادي أداة للتنمية في العراق، على الموقع،<https://www.azzaman.com>.

(5) شاكر محمد،"قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات القومية"،الموسوعة

الجزائرية، ٢٠١٨، على الموقع:<https://www.politics-dz.com>.

و عرفت منظمة الأمم المتحدة مفهوم الأمن الاقتصادي بأنه " هو أن يمتلك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من ان يحيا حياة مستقرة ومشبعة ،وبالنسبة لكثير يتمثل الأمن الاقتصادي في امتلاك ما يكفي من الموارد لأشباع الحاجات الأساسية والتعليم والصحة " ويمكن تعريف مفهوم الأمن الاقتصادي للفرد أيضاً بأنه يشتمل على تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته من المأكل والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة⁽¹⁾.

وهناك تعريف جامع شامل لمفهوم الأمن الاقتصادي بأنه كل ما يؤهل الدول ويتيح لها إمكانية تأمين مصادرها المحلية والخارجية الاقتصادية منها و العسكرية،و بمختلف المجالات لمواجهة المهددات في الحاضر و المستقبل وفق أهداف مرسومة وإحتياجاته من المأكل والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة⁽²⁾.

المطلب الأول: أبعاد الأمن الاقتصادي

يتكون الأمن الاقتصادي من عدة أبعاد يمكن حصرها بالآتي:-

1-الأمن الغذائي

تختلف مفاهيم الأمن الغذائي من دولة لأخرى حسب طبيعة اختلاف الايديولوجيات والثقافات، وهو مصطلح وضعته الهيئات والمنظمات الدولية،وتبنته العديد من الدول ،اذ يقصد به قدرتها على توفير المتطلبات الأساسية .

و تبنت "المنظمة العربية للتنمية الزراعية"تعريف الأمن الغذائي"هو توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتماداً على الإنتاج المحلي وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلعة الغذائية لكل بلد و توفيرها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع امكانياتهم المادية "⁽³⁾

(1) للمزيد ينظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية،الولايات المتحدة الأميركية، 2009، ص 117.

(2) فارس محمد العمارات،دور المرأة الاردنية في الامن العام، ط2، الاردن ، 2017،ص43.

(3)محمد سلمان، مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها، ط1،دار الفكر، سوريا، 2001، ص ١٥٥.

ويرى البعض بأن الأمن الغذائي ان تعمل الدول على توفير المخزون الكافي للسلع الغذائية خصوصاً مع المتغيرات و المهددات السياسية والاقتصادية في العالم ، وقد تباينت الرؤى اتجاه هذا المفهوم هناك من يعتقد ضرورة وجود الغذاء الذي يسد احتياجات سكان العالم ، والبعض الآخر يعتقد إمكانية الإقليم بتأمين احتياج سكانه.

ان الأمن الغذائي يمكن تحقيقه من خلال امتلاك الدول لموارد تكفي لأستيراد حاجاته من الغذاء غير المنتجات المحلية ، بغض النظر عن السوق الاحتكارية للغذاء والتقلبات الشديدة في أسعار السلع الزراعية ،الذي أصبح وسيلة للتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدول المستوردة.(1)

2-الأمن المائي

كما ذكرنا في بداية الفصل ان مفهوم الأمن كان منحصر في العالم العربي بالمجال العسكري، إلى أن ظهرت الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن والذي يركز فيه على أولوية الفرد والمجتمعات والدول، وعليه برزت مفاهيم حديثة نتيجة لزيادة اشكال المهددات التي أصبحت تشكل خطر على احتياجات الفرد الأساسية ومنها الماء و الغذاء والتعليم وغيرها نجد مفهوم "الأمن المائي"(2) وعليه نرى أن الدراسات المختصة بالشؤون المائية والسياسية تعريفات عدة لمفهوم "الأمن المائي" اذ عرف (منذر خدام)بأنه "وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، إذ يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها".

أما عندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب عليها تسمى حالة العجز المائي" فإن مستوى الأمن المائي يصبح منخفض،ولكن عندما يكون المتاح من مصادر المياه أكبر من الطلب عليها تسمى (حالة الفائض للمياه)، فإن مستوى الأمن المائي يكون مرتفعاً. لذلك فإن مفهوم "الأمن المائي" هو مفهوم يتسم بالنسبية حيث يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة للأمن المائي في مختلف الدول أو حتى في الدولة نفسها ،وحسب طبيعة مراحل التطور.

(1)طروب بحري،الأمن الغذائي:مفاهيم متعددة،جامعة باتنة،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد4،الجزائر،٢٠١٧،ص٣٧-٣٨.

(2)نجلاء مرعي،الأمن المائي العربي التهديدات وآليات المواجهة ،دار العربي للنشر والتوزيع،2021، ص١٦-١٧.

كما يعرف أنه "مجموعة الترتيبات والإجراءات التي تقوم بها دولة أو عدة دول في إقليم ما للحفاظ على مواردها المائية" وبرز مفهوم الأمن المائي في العقود الأخيرة نتيجة لإحساس المتزايد بأهمية الماء، وبرز مع انتشار تحذير الخبراء والمهتمين بالشأن المائي من ظهور بؤابر العجز المائي الذي يتجه إلى حالة التفاقم).

وهذا يتطلب مسؤولية جماعية شاملة للمحافظة على مصادر المياه المتاحة واستخدامها بالشكل الأمثل وعدم اهدارها وتلوثها وترشيد استهلاكها في الصناعة والزراعة و السعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها و رفع طاقة استثمارها إلى جانب زيادة التعاون الإقليمي والعالمي⁽¹⁾.

ويهدف مفهوم الأمن المائي إلى حماية موارد المياه العربية كمأ ونوعاً سواء كان المصدر داخلياً أم خارجياً وأتخاذ خطوات جادة و فعالة لتنميتها وترشيد استهلاكها لمواجهة العجز في مصادر المياه و حماية الموارد و البيئة للأجيال الحالية و أجيال المستقبل و يستند الأمن المائي على عدة أسس منها⁽²⁾:-

١- تصنيف موارد المياه على أنها سلعة إقتصادية أي أنها ليست سلعة متاحة بالمجان وبالتالي فأن اهدار المياه أو عدم ترشيدها سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة.

٢- إن المياه إحدى أدوات التنمية إذ انه من دون توفر المياه لا يمكن ان تتم عملية التنمية في مختلف قطاعات الإقتصاد المختلفة.

٣- إن التنافس على الموارد المائية بين الدول يجعل كل من السلع الحيوية حجة للحرب في بعض الاوقات وقد تتخذها بعض الدول تبريراً لشن الحروب ضد الدول المجاورة للاستيلاء على المياه.

"وبناءً عليه فان الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية المستدامة العادلة والإدارة المستقبلية للموارد المائية وهذا يشمل العديد من الخيارات، منها خيار تنمية المياه السطحية بواسطة

(1) للمزيد ينظر: عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، البعد المائي وأثره على العلاقات بين دول حوض النيل، ط1، افرو

ريسيرش للنشر عبر الشبكة العنكبوتية، الخرطوم، السودان، 2012، ص12-13

(2) نجلاء مرعي، المصدر السابق، ص19-22 .

السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة أو حصاد مياه الأمطار وخيار تنمية المياه الضحلة والعميقة من خلال الحقن الاصطناعي أو خزانات المياه الجوفية أو تنمية الموارد المائية غير التقليدية⁽¹⁾

3-الأمن الصحي

إن المشاكلات المتفشية عن الأوبئة و الفيروسات، وكذلك الكوارث الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، وتفشي الأمراض المعدية، وحالات الطوارئ الأخرى كل هذه الأمور تستلزم ايجاد رؤية واضحة في الكيفية التي يتم من خلالها تطوير البرامج اللازمة لتقليل مخاطر هذه المهددات مع اتباع الأساليب المتطورة وبالتالي فإن مفهوم الأمن الصحي يعني تطوير مجال البحوث والابتكارات والأساليب لمواجهة التحديات والمعضلات الأخلاقية والقانونية التي تواجه المؤسسات العلمية والأمنية والصحية والتشريعية.

وهكذا، يعد الأمن الصحي مسؤولية جماعية تشاركية اي لا يمكن أن يتحقق الأمن من خلال طرف فاعل وحيد أو قطاع معين داخل الدولة وعليه يعتمد نجاح تحقيق الأمن الصحي عبر التعاون بين القطاعات الصحية و الأمنية والبيئية والتعليم والزراعة و الصناعة و الاقتصاد. وكذلك ضرورة إنشاء شبكات دولية مترابطة تستجيب بفعالية للحد من تقليل انتقال الأمراض المعدية بين الافراد و الحيوانات، والتخفيف من ضغط المعاناة الإنسانية والخسائر البشرية، و الحد من الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك.

في الحقيقة، إن التحديات الناتجة عن قطاع الصحة تمثل تهديدات غير تقليدية للأمن الوطني للدول لأنها تحصد أرواح أفراد أكثر من أولئك الذين تزهق ارواحهم جراء الحروب والصراعات. فقد شكلت جائحة كوفيد-19(فيروس كورونا) ومن قبله فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز و أيبولا و انفلونزا الطيور و حمى الخنازير) تحديات جمّة أمام صناعات السياسات، فضلاً عن الآثار الهامة و انعكاساتها الحادة على اقتصاديات الدول، و لاسيما آثار (كورونا) الذي تسبب بجعل الاقتصاد العالمي بحالة ركود وانكماش⁽²⁾.

(1) للمزيد ينظر:فراح رشيد وفرحي كريمة،الامن المائي العربي:التحديات والتهديدات المحيطة،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،مجلد 18،العدد1، 2017، ص138 .

(2) للمزيد ينظر:امينة عبدالله سالم واخرون،الامن الصحي ومهددات الامن القومي والمجتمعي العالمي،المركز الديمقراطي العربي،ط1،المانيا، 2020،ص88 .

إن النظريات التقليدية التي تقوم على "محورية الدولة" في وحدات التحليل الاستراتيجي تعد تعريفات محدودة للأمن، إذ ترى موارد الدولة لكونها الوحدة الأساسية لتوفير الأمن، في حين أن الأوبئة والأمراض المعدية يمكن أن تشكل خطراً على كل من القطاعات التقليدية و غير التقليدية للأمن الصحي، إذ تزايدت مكانة مفهوم الأمن الصحي عندما تم تضمينه في (تقرير التنمية البشرية) الصادر عن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لعام (1994م)، وذلك لكونه أهم أبعاد الأمن الإنساني والاقتصادي حديثي الاصطلاح ، حيث ناقش في التقرير ضرورة توسيع و تعميق مفهوم الأمن والانتقال به من المفهوم التقليدي المحصور بالدولة، الى مفهوم إنساني أكثر اتساع و عمق يقوم على محورية الإنسان. وأكد التقرير حينها على إن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم الأمن الإنساني تتمثل في الفرد عوضاً عن الدولة وذلك لما يواجهه أمن الانسان من تحديات شديدة ، و اضاف التقرير موضوع الأمن الإنساني يجب توسيعه ليستوعب التهديدات الصحية نتيجة الأمراض على اعتبارها من اهتمامات الأمن الدولي والإنساني.

وانعكس هذا الانتقال لترك آثاره في العديد من الدراسات الدولية عموماً و الدراسات الأمنية على وجه التحديد، وبالرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي العلمي والسياسي بقضايا الصحة والأمن، فإن مصطلح الأمن الصحي ما يزال يفنر إلى تعريف مشترك وعام ويبدو أن تدخل مجلس الأمن كان بمثابة محفز لتغيير الطريقة التي كان يتم التفكير بها تجاه الأمراض الانتقالية والأوبئة، فقد بدا الاجتماع لرفع مكانتها الدولية وعزز من إمكانات العمل لمكافحة أثرها وزيادة انتشارها.⁽¹⁾

4-الأمن البيئي

هو مصطلح يشير لوجود علاقة بين أمن البيئة وأمن الإنسان إذ أصبح خلال العقود الأخيرة موضوع للنقاش، حتى ظهر مفهوم الأمن البيئي بالتوالي مع ظهور استراتيجية الدفاع والمجتمع البيئي، وإيجاد نوع من الارتباط بين المفهوم التقليدي للأمن وحماية البيئة.

(1)المصدر السابق،ص 76.

يعد الأمن البيئي أحد أبعاد الأمن الوطني والإقليمي الذي يخفف من التهديدات المتعلقة بمصادر الطاقة و إمداداتها، كما ان المهددات البيئية التي تسبب في زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي ونشوء الصراعات بين البلدان⁽¹⁾.

يركز مفهوم الأمن البيئي على الأمور البيئية و إنعكاساتها على المجتمعات ، كما يهتم بصراع البشرية والعلاقات الدولية و اثارها المحتملة على البيئة، وينحصر مفهوم الأمن البيئي في العمل على توفير الحماية للبيئة وعدم إلحاق إي ضرر بها، بسبب العمليات العسكرية وتوفير سبل المعالجة إن حدثت، و السعي بتخفيف حدة الصراعات الناجمة عن أمورٍ تتعلق بالبيئة وعدم الانجراف فيها، العمل بجدية لتوفير الحماية الفعلية للبيئة و زيادة التوعية في هذا الأمر عند الشعوب كقيمة عليا متوارثة بين الاجيال⁽²⁾ .

مما تقدم يتبين العلاقة بين تحقيق الامن الانساني والامن البيئي الذي يعد جزء منه وبالتالي يصب في تحقيق الامن الاقتصادي العراقي .

المطلب الثاني: معايير قياس الأمن الاقتصادي

اذ نشر المكتب الخاص (للعمل الدولي) في مقره جنيف أول التقارير بخصوص تسلسل الدول من حيث الظروف والأوضاع التي تتبناها للعمال و الموظفين في بيئة العمل، التي طبقت على(90) دولة من دول العالم و(48) ألف عامل يمثلون نسبة (86%) من سكان العالم⁽³⁾. و أهم هذه المعايير التي اعتمدت عليها التقارير وسنعرضها بأختصار فيما يأتي⁽⁴⁾:

(1) محمد حسان دواجي، محمد سنوسي، حق الإنسان في الأمن البيئي : جهود المجتمع المدني في حماية البيئة، واقع و آفاق (الجزائر نموذجاً)، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، العدد 3، المانيا، 2018، ص 3 .

(2) محمد حسان دواجي، محمد سنوسي، المصدر السابق، ص 4.

(3) مكتب العمل الدولي، تقرير "الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل"، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2004، ص 20.

(4) للمزيد ينظر: علي عبد القادر علي، ورقة عمل، ملاحظات حول تحديات الامن الاقتصادي في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 3.

1- تأمين الدخل للأفراد : ان التقرير الذي قدمه مكتب العمل حدد مكانة مهمة لجوانب تأمين الدخل الفردي، أي توفير ضمان للحصول على دخلاً شهرياً مستقر ، وذلك وفقاً لقول تشرشل " الإنسان المحتاج هو إنسان غير حر"⁽¹⁾.

2- سوق العمل: يرتبط بأمن السوق ومدى استقرارها في تقديم الفرص العملية وفقاً لمتطلبات الاقتصاد من جهة وتبعاً للأيدي العاملة الداخلة بهذه السوق من جهة أخرى • وقد أهتم التقرير بالقطاع غير المنظم الذي بقي مهمشاً في العديد من الدول والذي يعد من أهم مصادر تأمين فرص الشغل في الكثير من الدول.

3- التكوين المهني: يرى التقرير ان مكتب العمل يشير لظاهرة "الفقر التربوي" يفتقر بعض الشعوب لفرص التعليم وكذلك من بلوغ المستوى التعليمي والتربوي الأساسي، كما اشار إلى مدى تأثير انتشار العولمة وتحرير التجارة في تخفيض ميزانية بعض الدول في التربية والتعليم، و مما يؤدي إلى لجوء بعض الدول إلى تعويض النقص عن طريق مصادر أخرى مثل التكوين المهني وخصخصة التعليم .

4- الحريات النقابية: و تعد أساس الأمن في بيئة العمل، نظراً للتحديات التي تهدد العمل النقابي وخاصة مع تواجد العولمة و انتشار الليبرالية الجديدة. و توصل التقرير الى عدة استنتاجات في هذا الخصوص و هو التراجع الذي شهده العمل النقابي وإضعافها في العديد من المجتمعات، وتنص اغلب الدساتير في حماية العمال وتوفير الحرية و العدالة الإجتماعية وضمان تأمين حقوقهم الأساسية وإنشاء مؤسسات نقابية ديمقراطية هدفها الأساسي تأمين بيئة مستقرة آمنة في العمل⁽²⁾.

(1) مصنوعة احمد، الامن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، مجلد 2، عدد 2016، 3، ص 72 .

(2) تقرير منظمة العمل الدولية، الحرية النقابية على ارض الممارسة (الدروس المستخلصة)، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2008 ، ص 6 .

المطلب الثالث : الأمن الإقتصادي في الفكر الإسلام، الفكر الغربي والفكر الحديث

نناقش في هذا المطلب مفهوم الأمن الإقتصادي ومجالاته المتعددة في الإسلام و الفكر الاستراتيجي العربي وكذلك الفكر الإستراتيجي الغربي والمفهوم الحديث للأمن الإقتصادي.

أولاً :- الأمن الإقتصادي في الإسلام

أن الإسلام كغيره من الأديان ،أكد على أهمية مفهوم الأمن بشكل كبير وذلك من خلال مبادئه السامية الصدق،الأمانة،السماحة،دفع الأذى التي تهدف بشكل اساسي إلى بناء سلوك رشيد،سليم للمجتمع الإسلامي ،كما ذكرنا في البداية ان مفردة الأمن هي نقيض لمفردة الخوف والخيانة و انعدام شعور الأمان وكل هذا يكون بالضد من مبادئ الدين الإسلامي ،ونلاحظ جاءت مفردة الأمن في الإسلام منذ القدم في اشارة إلى الحماية و التحصين من اي خطر يهدد القلاع والمسلمين و الإستعداد من أجل حفظ الكرامة الإنسانية كما في قوله تعالى ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾⁽¹⁾، وكذلك جاء في القرآن الكريم دفع الضرر وكل ما يعيق ويعكر صفو النفس المطمئنة ،اذ جاء الضرر هنا يعبر عن سوء الاوضاع اي قد تكون إلحاق ضرر او مفسدة بالآخرين سواء كان متعلق بالجوع او الأمراض او اكراه الانسان على أمر لا يرغبه ويهدد امانه ،ونجد أيضا ان النبي محمد ص إلى معنى شامل وواضح يومه،فكأنما حيزت له الدنيا بحذاقيرها".⁽²⁾

وعليه جاء الأمن بمثابة تحصين الفرد من اي تهديدات او مخاطر التي تعيق حريته ، من خلال تحريره من شعور الخوف و توفير مصادر الأمن لمواجهة الأخطار التي تهدد وجوده، وفي هذا السياق نجد إن الشريعة الإسلامية تشدد على حفظ مقاصد الأفراد ومنها الدين،النفس، المال،العقل والنسل اي حماية حقوق الإنسان وضمان تحقيق عدم الاعتداء عليهم و مفهوم الأمن يعتبر العمود الفقري الذي يرتكز عليه الإسلام لتأمين المجتمع الإسلامي والبشري عموماً من اي مخاوف و مهددات.⁽³⁾

(1)الاية 97،سورة ال عمران.

(2)للمزيد ينظر : احمد علاش،محفوظات النشاط الاقتصادي في الاسلام،اطروحة دكتوراه، منشورة،جامعة بن يوسف بن خدة،كلية العلوم الاقتصادية والتيسير،الجزائر،على الموقع <https://ebook.univeyes.com/42787> ،

2006، ص17-18.

(3)ميلود عامر حاج،المصدر السابق،ص265-266.

ثانياً: - الأمن الاقتصادي في الفكر العربي

يعرف الأمن على أنه حماية كيان الدول والمجتمعات ضد التحديات و المهددات التي تشكل خطر على مصالحها ومصادر قوتها سواء داخلياً او خارجياً ،بالإضافة لتهيئة بيئة وظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية مناسبة تحقق الهدف و الغاية التي تعبر عن الشعور بالرضا بين الأفراد في المجتمع، كما يشمل على حماية القيم و العادات والترابط المجتمعي من أي مهددات محلية وخارجية، وهذا يستوجب تحديد الأدوات اللازمة والسبل والوسائل لتحقيق أمن اقتصادي مع بناء مؤسسات تعمل لغرض تحقيق السياسات المرجوة بهذا المجال⁽¹⁾.

ويرى ان الأمن الإقتصادي لا يتحقق الا ببذل جهود تنموية تحد من عدم التكافؤ، وتقلل من شعور الأرباب وتعطي شعور بالتقدم نحو التنمية الشاملة بجوانب متعددة منها اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية، اذ يعتمد نجاح وتطور والتقدم الاقتصادي على تقدم العلم و وسائل المعرفة وتحقيق تكافؤ الفرص و تقليل الفوارق الطبقة والظلم الاجتماعي من خلال التوزيع العادل مع وجود إدارة رشيدة تعمل لتحقيق الهدف.⁽²⁾

ثالثاً: - الأمن الاقتصادي في الفكر الغربي

ان المراكز الرأسمالية الغربية انشغلت بالبحث عن وسائل تؤمن مصالحها و توسيع نفوذها وفي هذا السياق فإن الدراسات الحديثة لمفهوم الأمن ركزت على البحث في هيكل السياسة الخارجية التي تعمل على تحقيق الحد الأقصى من المصالح للدول الغربية وتكريس القوة للسيطرة و بسط نفوذ التأثير على سلوك الدول الأخرى وتعظيم العوائد الاقتصادية .

وقد تم اعتماد هذا السلوك لتحقيق أغراض السياسة الخارجية ونظراً لقوة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بها ، فهي من أكثر الدول صاحبة مصالح اقتصادية في كافة ارجاء العالم ، اذا اضحت القوة الاقتصادية من أهم أبعاد مفهوم الأمن.⁽³⁾

(1) حميد الجميلي، الأمن الاقتصادي العربي ومهام بناء التنمية المستقلة في ضوء العولمة الاقتصادية، مجلة المنتدى، المركز الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 29، العدد 260 ، 2014 ، ص 90 .

(2) علي هلال، الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول، مجلة الشؤون العربية، جامعة الدول العربية ، العدد 35، 1984 ، ص 12 .

(3) نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الأمن الاقتصادي (معوقاته - وآليات تحقيقه) "دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2014 ، ص 22.

المطلب الرابع:- الأمن الإقتصادي و نظريات الحاجة الأساسية:-

توجد نظريات عدة لها علاقة بالأمن الإقتصادي وهي "نظريات الحاجة الأساسية للإنسان"، التي تتمثل في الآتي :-

١- نظرية ماسلو نسبة الى "ابراهيم ماسلو" الذي حاول فهم وتوضيح دوافع الأفراد وحاجاتهم في عام ١٩٤٣ ، فكان يرى بأن أي شخص في داخله نظام يضم الدوافع و المحفزات غير المتصلة إطلاقاً او رغبات غير الواعية وانها هي التي تحفزهم ليقدموا على تأمين احتياجات معينة وعندما يتم الحصول عليها يبدأ الأفراد بالبحث عن الكيفية التي يتم تحصيل الاحتياجات الأخرى التي تليها وهكذا طوال حياتهم.⁽¹⁾

وقد أشتهر "ماسلو" بنظريته التي وضعها في التدرج الهرمي في الاحتياجات (الحاجات الإنسانية (1943-1954) وفقاً لمفهوم "الدافعية" الدافع او الحافز عند الإنسان هو عملية سيكولوجية تدور بداخله تعمل على إثارة سلوكيات معينة حسب أهمية الحاجة لإنجاز هدف ما، و وجود الدافع أي وجود الاستمرارية في تحقيق الهدف المرجو ، وهو يعد المعيار الذي يقاس به طموح الإنسان وعليه أشارت هذه النظرية إلى أن الحاجات الأساسية للإنسان تكون على شكل هرمي تبدأ من الأسفل الى الأعلى، وبالتالي فإن الإنسان يبدأ في إشباع متطلباته واحتياجاته من أسفل الهرم الى أعلاه الأ أن قليل من الأفراد الذين يصلون أعلى قمة الهرم ، فالإنسان في نظر (ماسلو) يبدأ بسد الحاجات الطبيعية ثم الحاجات الأمنية التي تليها الحاجات الإجتماعية من ثم الحاجات النفسية واخيراً تحقيق الحاجة الذاتية كما في الشكل الموضح ادناه ،وبحسب (نظرية ماسلو) فإن إشباع المتطلبات الأمنية للإنسان تأتي في المرحلة التالية للحاجات الطبيعية من حيث الأهمية⁽²⁾.

(1) للمزيد ينظر: الامان الاقتصادي والاجتماعي، 2018، متاح على الموقع، <https://alnnour.com/?p=45805>.

(2) ميلود حاج عامر، مصدر سابق، ص22-23.

2- نظرية موري

أشارت النظرية إلى الحاجات الأساسية للإنسان من المنظور الدافعي الأساس الذي يحرك الإنسان والتمثلة في الجوع، الملبس. وبذلك فإن هذه النظرية حاولت الربط بين الآثار المترتبة على انعدام الأمن الإقتصادي والإجتماعي و أسبابه المختلفة.

3-نظرية هيرتسبورج

أشارت إلى أهمية الحاجات الأساسية للإنسان، المتمثلة في الماء و الهواء و الغذاء، ويرون أن هذه المتطلبات هي التي تعطي دوافع للأفراد لأخذ سلوك ما، ويمكن القول أن النقص في الماء و الغذاء و الهواء يمكن أن يؤدي الى انعدام الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي للمجتمعات الإنسانية⁽¹⁾.

وعليه من خلال هذه النظريات نرى إن الحاجات الاساسية للفرد والمجتمع والدولة هي المنطلق الاساسي لإهمية العمل في تحقيق وتعزيز الأمن الاقتصادي لتلبية احتياجات الإنسان والمجتمع ككل وضمان تعزيز شعور الإطمئنان والإمان الذي بدوره ينعكس على المجتمعات الإنسانية ورفاهية واستقرار الدولة.

(1)عبد المنعم المشاط ،مصدر سابق، ص65.

المبحث الثالث

المهددات الإقليمية: المفهوم والإشكال

إن أي محاولة لتفسير وتوضيح مفهوم الأمن بشكل عام لابد اذن من البدء بتحديد مصادر المهددات التي تعيقه و تستدعي الضرورة إلى إتخاذ إجراءات وسبل و وضع السياسات التي ترمي الى تحقيق الأمن الإقتصادي وتعد المهددات الاقليمية ذات تداعيات كبيرة وسنتعرف عليها في هذا المبحث من خلال المطالبين الاتيين.

المطلب الأول : مفهوم المهددات

للتعرف على مفهوم المهددات الاقليمية لابد من تعريف التهديد وما هي المفاهيم المقاربة له ومعرفة اشكاله وصوره.

فمفهوم التهديد يرتبط بكل ما يهدد و يخل بالأمن ويشكل خطراً و هاجساً،⁽¹⁾ إما مفهوم التهديد اصطلاحاً يقصد به " بلوغ تعارض المصالح والغايات مرحلة يتعذر معها ايجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من امنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري مقابل عدم قابليتها لمواجهة المهددات الخارجية "⁽²⁾.

فدراسة المهددات تستدعي معرفة وحدات التحليل الرئيسية للمهددات ان كانت (فردية، جماعية او اقليمية او دولية) وكذلك معرفة مصادر المهددات ان كانت داخلية او خارجية وصولاً إلى ايجاد سبل وسياسات تتناسب مع طبيعة وأنواع المهددات لمواجهة هذه المهددات قد يتطلب اتخاذ إجراءات اما دبلوماسية او عسكرية او تحالفات اقليمية ،كما يجب ايجاد مزيج بين مجموع السياسات لمواجهة المهددات المختلفة تبعاً للتطورات والأحداث المتغيرة و للبيئة التي تتأثر تبعاً لها.

اولاً:- مفاهيم مقاربة لمفهوم التهديد

(1)عمر يغزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة

الفكر البرلماني، الجزائر، العدد 6، 2004، ص 177

(2) سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية

للعلوم السياسية، لبنان، العدد 19، 2008، ص 27_28.

من المفاهيم التي تختلط في مفهومها مع مفهوم التهديد هي مفهوم الخطر و التحدي، اذ عرف " الخطر هو كل مهدد محتمل الوقوع، وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان" فمفهوم الخطر يعد المرحلة الأولية لأدراك التهديد الحاصل بسببه، وعند معرفة وإدراك الخطر نكون عرفنا التهديد، وغالباً ما يكون الخطر غير واضح المعالم قد يصل إلى التهديد وقد لا يصل لمرحلة التهديد، او هو عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلاً ويمكن احتواءه إن لم يتفاقم (1).

وإن الأخطار ازدادت بسبب التقدم التكنولوجي الذي سهل سبل ووسائل الاجرام بسهولة التواصل وكان لبروز ظاهرة العولمة اثر كبير في ذلك ويمكن الشبه بين التعديد والخطر في عد كل منهما يشكل انعدام الأمن بينهما فيكمين في اعتبار أم الخطر معلوم المصدر ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بدرجة نسبية)، بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له. (2)

إما مفهوم التحدي و ضرورة تميزه عن مفهوم التهديد فيعرف بأنه " المشكلات والصعوبات التي تواجه الدولة وتحد او تعيق تقدمها وتشكل خطر اما تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها.

كما يمكن التمييز بين المفهومين من خلال نطاق كل منها فمفهوم التحدي يكون ضمن إطار الأمن الناعم، اما مفهوم التهديد فيكون ضمن إطار الأمن الصلب، اي ان التهديد يكون بصورة مباشرة بأستخدام القوة العسكرية او التهديد بأستخدامها وايضا امكانية توظيف الحرب الإقتصادية ويكون تأثيره مباشراً على الأمن الاقتصادي وبذلك الأمن القومي العراقي (3).

(1) عمر بغزوز، المصدر السابق، ص 65.

(2) سليمان عبدالله الحربي، المصدر السابق، ص 36.

(3) ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول شمال وجنوب المتوسط: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010، ص 25.

المطلب الثاني : أشكال وصور المهددات

تنقسم أنواع المهددات حسب توجهات الباحثين والمفكرين فمنهم من يرى أن أهم أنواع المهددات الرئيسية⁽¹⁾:-

- 1 - **التحديات السياسية** بكونها الإزمات والصعوبات المتعلقة بالإمور السياسية التي تنظم أمور الدولة وتدبر شؤونها على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتحديات التي تواجه الدولة في عالقته مع غيرها من الدول، ومعضلات التحول الديمقراطي التي تؤثر على المجتمع والإفراد على حد سواء، وتحقيق الإصلاح السياسي، ومدى اندماجها وتأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والإقتصادية فيها) وتعرف إجرائيا بكونها الأزمات الصعوبات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي كان لها تأثير كبير على الأمن المجتمعي .
- 2 - **التحديات العسكرية.**
- 3 - **تهديدات النشاطات الإجرامية.**
- 4 - **تهديد أمن وبقاء البشرية** مثل الأمراض، التغيرات المناخية التي تهدد بقاء الإنسان على المدى البعيد .
- 5 - **تهديدات الأمن السيبراني واختراق المعلومات والتجسس .**
- 6 - **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** يمثل الاقتصاد أحد أهم الأسس التي تساهم في بناء دول ومجتمعات قوية ومنه فالمساس به يؤدي إلى ضعف التنمية والنمو الاقتصادي ، انتشار الفقر والبطالة وانعدام أهم شروط الحياة الكريمة والمتمثلة في الرعاية الصحية وبالتالي إنتشار الأمراض والأوبئة ، أما من الناحية الاجتماعية فهناك الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين والذي قد يمس الجانب الهوياتي وكذا العلاقات بين البلدين الموفدة والمستقبلية
- 7 - **التحديات البيئية:** تمثل المشاكل البيئية أحد أهم التهديدات الحديثة وتختلف من دولة لأخرى وهذا راجع لطبيعة المناخ وتتمثل مختلف التهديدات البيئية في التصحر، الجفاف ، التلوث البيئي بأنواعه.

(1)المصدر السابق، ص25.

كما تتفاوت صور التهديد من حيث قوة حدوثها ويمكن تقسيمها إلى أنواع منها الآتي⁽¹⁾:-

1 - **التهديدات الفعلية** وهي القوة العسكرية والتهديد بأستخدامها وتعرض الدول المهددة لخاطر داهم.

2 - **المهددات المحتملة** لا يمكن إدراك وتحديد التهديدات المحتملة للأمن العراقي واسبقيتها من دون الأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤدية إلى تلك التهديدات وهي قوع العراق في بيئة إقليمية غير مستقرة تمتاز بالتنافس والصراع التاريخي والمتغيرات السريعة والأزمات فضلا عن وجود الكيان الصهيوني المستند في وجوده على التوسع والهيمنة وتأثيره المباشر وغير المباشر على مجمل الأوضاع في المنطقة، والتصاعد غير المسبوق الأطماع من قبل دول الجوار في العراق والتدخل العسكري بحجج مختلفة ومخلفات النظام السابق وما أفرزته الحروب والصراعات ومشكلات المياه مع دول الجوار الإقليمي إذ لا يزال العراق يعاني من هذه المعضلة .

3 - **المهددات الكامنة**: وهي وجود الأسباب الخلافية بين الدول من دون ظهورها على السطح.

4 - **المهددات المتصورة**: وهي مهددات على المدى المستقبلي حسب طبيعة التحولات والتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية وقد تشير إلى ظهورها على العلن بمستويات متفاوتة.

ان دراسة المهددات تستدعي ضرورة تحديد طبيعة وأنواع مصادر المهددات إضافة إلى ابعادها ونطاقها وهذا ما تطرق له البحث إلى أهم العوامل التي تؤثر في تحديد طبيعة التهديدات عبر مختلف المستويات الأمنية وهي تساعدنا على فهم وتحليل المهددات وتتمثل هذه العوامل بما يأتي⁽²⁾:-

1 - طبيعة المهددات يقصد به ابعاده ونوعه ان كان سياسي،إقتصادي، اجتماعي او عسكري.

2 - مكان المهددات ويعنى به اتجاهاته اي بعده الجغرافي والديموغرافي ومدى انتشاره وتأثيره.

3 - زمان المهددات اي انعكاساته الحالية والمستقبلية ومدى استمرارية المهددات .

4 - مستوى التهديد قوته وتأثيره حيث كلما زادت مستويات التهديد تطلب ذلك الى ضرورة تعبئة

القوة بصورة متكاملة لمواجهة للتخفيف من حدة التأثير والمخاطر.⁽³⁾

(1) للمزيد ، ينظر: امينة عبدالله سالم واخرون،مصدر سابق،ص 120-130.

(2)محمود محمد خليل، الامن في الاسلام، القاهرة ، 2000، ص29.

(3)سليمان عبدالله الحربي،المصدر السابق،ص26.

مما تقدم يمكن القول أن الأمن مهما تعدد تعاريفه والنظريات المفسرة له إلا أنها توصلت على إن مفهوم الأمن هو الاحساس بالأمان و الإستقرار وهو أهم حاجة للمجتمعات والدول، فضلاً عن الأبعاد والمستويات المتعددة التي يتكون منها الأمن والمتمثلة في البعد السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي والبيئي والصحي والغذائي كلها مترابطة مع بعضها البعض بذلك إذا تعززت تعزز الأمن الإقتصادي وينعكس ذلك ايجابياً على الأمن الوطني والقومي والعكس صحيح.

نلاحظ ايضاً أن ما يهدد الأمن الإقتصادي لا يمكن أن يقتصر على نوع واحد من المهددات او صورة واحدة وإنما هو مجموعة متكاملة من العوامل المتأثرة ببعضها البعض فبذلك تنعكس تداعياتها على مجالات مختلفة للأمن .

الفصل الثاني

الأمن الإقتصادي العراقي والمهددات الإقليمية
(الإبعاد الإقتصادية والسياسية)

الفصل الثاني

الأمن الإقتصادي العراقي و المهددات الإقليمية

(الإبعاد الإقتصادية والسياسية)

تمهيد:

الأمن الإقتصادي يعد احد العناصر الأساسية لأي دولة ،فضلاً عن أن الأمن السياسي والاجتماعي والعسكري وكل هذه العناصر تؤثر ببعضها البعض ، فالأمن بأعتباره كأداة مهمة للتنمية في العراق سنتناول في هذا الفصل الأمن الاقتصادي في ضوء الواقع العراقي واهم مؤشرات الأمن الإقتصادي العراقي فضلاً عن المهددات الإقليمية بأبعادها الإقتصادية والسياسية و البيئية وإنعكاسها على الأمن الإقتصادي العراقي.

المبحث الأول

الأمن الإقتصادي العراقي :الإبعاد والسمات الأساسية بعد عام 2003

مفهوم الأمن الإقتصادي يحوي على مفردتي الأمن و الإقتصاد ،فالامن يهتم بالفرد والمجتمع والدولة ، ويهدف لتحقيق الإستقرار وإشباع الحاجات للفرد وللمجتمع ككل ،أما مفهوم الأقتصاد فهو مفهوم اساسي للحياة يؤثر في جوانب الحياة المختلفة و يُهم كل من الفرد والمجتمع والدولة . كما يعد الاقتصاد نشاط تدفقي يشمل أنشطة فرعية كل من الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات، لهذا يوجد ما يسمى بالأمن الزراعي والتجاري والأمن الخدمي والأمن الغذائي والمائي وهكذا فأن الأمن الاقتصادي يشمل جميع أنشطة الحياة الاقتصادية الاساسية وعندما ندمج المفهومين معاً نرى مضامين عديدة (للأمن الإقتصادي)

المطلب الأول : مفهوم الأمن الإقتصادي العراقي

عندما يوصف مفهوم الأقتصاد بأنه القدرة المادية التي تهدف لتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي للدولة ومستوى معيشي ملائم للأفراد من خلال عملية تنمية منشودة، فهذا يعني أن الأمن الإقتصادي لا يمكن ان يكون إلا بتحقيق التنمية ، وهذا أيضا يبين لنا أن التنمية لا تكون أداة فعالة لتعزيز الأقتصاد الا بوجود قوة أمنية متكاملة لها القابلية على توفير الحماية من اي مهددات قد تواجهها وتعيق تقدمها .

وعندما يشار إلى الإقتصاد على أنه السياسات التي تعنى بأستخدام الموارد والثروات المتاحة في الدولة بالشكل الأمثل و الأكفأ وأكثر إنتاجية تضمن مصلحة الجيل الحاضر والمستقبلي ، عندها يكون الأمن الإقتصادي ضامن للعادلة الإجتماعية وتأمين حياة الأفراد وتعزيز اقتصاد الدولة وهنا يكمن جوهر الأمن الأقتصادي⁽¹⁾.

وعندما يكون الأقتصاد متمثل بالسياسات الأقتصادية التي تهدف للعديد من الغايات أهمها تعزيز الاستقرار الأقتصادي ويقصد به استقرار نسبي لمستوى العام للأسعار وكذلك استقرار لسعر الصرف والتوازن لميزان المدفوعات في حينها يكون الاستقرار هو جوهر الامن الاقتصادي ومن هذه السياسات النقدية والمالية والزراعية والصناعية والتجارية حينها يكون الأمن الإقتصادي تعبير للأمان والطمأنينة اي ضد ما يهدد تلك السياسات كتهريب الأموال وغسيل الأموال وهدر المال والاختراق للمنافذ التجارية وتجارة المخدرات والتهرب الضريبي وغيرها من المشكلات التي تعيق الأمن الإقتصادي⁽²⁾

أثبتت التجارب أن الدول النامية ومنها العراق أن غياب احد طرفي المعادلة الامن والتنمية او بناء طرف على حساب الطرف الآخر يؤثر بشكل عكسي ويضعف الإنتاجية وقد يضعف طرفي المعادلة اي ان لا أمن بدون تنمية و سياسات رشيدة عقلانية كفوءة وإستثمار فعال للثروات والموارد والطاقة المتاحة في الدولة⁽³⁾.

(1) مصنوعة احمد واخرون، الامن الاقتصادي العربي، الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاد الاعمال، المجلد 2، العدد3، الجزائر، 2016، ص70-73.

(2) عدنان مناتي، الأمن الإقتصادي أداة للتنمية في العراق، على الموقع: <https://www.azzaman.com>.

(3) المصدر نفسه.

أولاً: العناصر الأساسية للأمن الإقتصادي العراقي

يتكون الأمن الإقتصادي من عدة عناصر تشمل (المائي، الغذائي، التجاري، الصحي والبيئي) سيتم التطرق لها بالتفصيل كالآتي :-

أ- الأمن المائي العراقي

يستند مفهوم الأمن المائي لمفهوم الكفاية والضمان لكل زمان ومكان اي انه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال الحماية وحسن استخدام المتاح منه وتطوير أدوات وأساليب هذا الإستخدام، علاوة على ذلك تنمية موارد تلك المياه الحالية ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية او غير تقليدية⁽¹⁾ .

وعليه يوجد مصطلحات أخرى للأمن المائي وهو مصطلح الندرة وهو الوضع الذي تكون عنده المياه غير الكافية لتلبية المتطلبات الاعتيادية ولكن هذا التعريف المنطقي قليل ما يستخدم من قبل صناع القرار وواضعي الخطط حيث أن هناك درجات مطلقة للندرة (اهدار للمياه، ندرة موسمية، مؤقتة، دورية) وعادة تحدث الندرة لأسباب اقتصادية سياسية، كل المصطلحات التي ذكرناها وان اختلفت مصطلحاتها ألا انها تحمل نفس المعنى وهي كالآتي⁽²⁾:

1-نقص المياه: النقص المطلق او المعدل المتدني لموارد المياه إلى حدود تجاوزها الاحتياجات الأساسية ويمكن قياس ذلك من خلال التدفق السنوي المتجدد (بالمتر المكعب) لكل الأفراد الذين يعتمدون على كل وحدة من الماء مثل (ملايين الأفراد لكل متر مكعب)

2_ندرة المياه: عدم التوازن بين العرض والطلب تبعاً لتدابير النمط الإجتماعي السائد او الأسعار او انه زيادة في الطلب كما هو متوفر من عرض او معدل استهلاك عالي مقارنة بالعرض المتوفر خاصة وان كانت احتمالات العرض المتبقي صعبة التحقيق.

(1) كفاح صالح الأسدي، وسن هادي، الأمن المائي في العراق: المشكلات والمعالجات (البصرة انموذجا)، مركز الدراسات الإيرانية، 2012 ص ٧٩-٨٠.

(2) عبد العاطي شتيوي، الضوابط القانونية الحاكمة لانشاء المشروعات المائية على الانهار الدولية دراسة تطبيقية على حوض النيل ، جامعة القاهرة مجلة افاق افريقية ، المجلد 11، العدد 39 ، 2013، ص 41- 42.

3-الضغوطات الناجمة عن نقص المياه بسبب تصاعد الخلافات والمنافسة على الماء بين المستخدمين وإنعدام معايير الإعتمادية والخدمة .

وعليه يحذر المحللون الاستراتيجيون من ان تصبح المياه سبب حروب المستقبل فهي على رأس المشكلات التي يواجهها العالم ،وخصوصاً في العراق ،إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة(للشرب فقط) (3م3144.9 سنوياً)، بينما المطلوب (3م3164.3) لتكون الفجوة (19م3) سنوياً ،وفق تقرير خطة التنمية الوطنية العراقية(2018-2022) (المعد من قبل وزارة التخطيط.¹

اما الواقع المائي في العراق نلاحظ ان نهري دجلة والفرات كانا قبل (6-8) آلاف سنة اكثر ضفاف الانهار خصوبة،وجعلت الفيضانات الطبيعية لنهري دجلة والفرات أماكن ملائمة لنمو وتكاثر النبات وهذا دفع التجمعات البشرية إلى التوجه نحو الأودية في مناطق التلال والعيش حول جوانب الأنهار وعند مناطق التقاء النهرين، وتشير الحقائق التاريخية إلى أن اقدم الحضارات في العالم هي حضارة (وادي الرافدين) وبعد اكتشاف الإنسان لكيفية قطع النهر وإنشاء السدود ونقل المياه إلى اراضي اكثر عمق وخصوبة،فالسهل الرسوبي اعتمد منذ بداية الاستيطان على ابسط وسائل الري،وهي استغلال مياه الفيضانات اما بواسطة قنوات نقل أولية او غمرها بواسطة الفيضانات حتى إشباع التربة اي تكون قابلة للزراعة وحتى النباتات تنمو بأعتمادها على الأرض وما فيها من مخزون مائي. أدى هذا الأسلوب إلى اثار سلبية اذ ادت إلى ترشيح المياه في أعماق الأراضي و أودعت ترسباتها في قنوات السقي فوق سطح الأرض الأمر الذي زاد من مستوى التربة الزراعية بشكل كبير ، من جانب آخر ان الموقع الجغرافي للعراق في المناطق شبه الجافة ساعد في زيادة معدلات التبخر في فصل الصيف خاصة وهذا جعل الأملاح مستقرة في الأرض الزراعية وبحيرات السقي وبالنتيجة دمرت خصوبة الأرض وشكلت تحدي من الصعب على الإنسان إن يواجهه بمفرده من دون جهد الدولة⁽²⁾ .

(1) مؤشر الاجهاد المائي وموقع العراق منه،على الرابط (https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/19606).

(2) عبدالكريم جابر شنجار العيساوي،المشاريع المائية التركية والأيرانية وانعكاساتها على الوضع المائي والغذائي

والبيئي في العراق،شبكة الاقتصاديين العراقيين،العراق ، 2018،ص2_4.

ب- الأمن الغذائي العراقي

يقصد بالأمن الغذائي ضمان وفرة الموارد الغذائية بشكل دائم ومستمر من خلال تحقيق نمو وتطور في الإنتاج المحلي ليسد كافة متطلبات الأفراد بغض النظر عن مستوياتهم، وتجاوز الأزمات الإقتصادية والسياسية والضغوطات الخارجية التي تهدد الأمن الغذائي العراقي.⁽¹⁾

لم يكن الأمن الغذائي وليد الوقت الحاضر بل هو جزءاً من استراتيجية الدول، إن الواقع الزراعي محكوم بعدة عوامل ومنها واقع النظام السياسي ونلاحظ أن الوضع في العراق لا يتناسب مع مشاريع التنمية الزراعية الحديثة وبرامج الاكتفاء الذاتي والنقص في مشاريع البزل والتصريف، وانتشار ظاهرة التصحر وازدياد الملوحة في الأراضي الزراعية وغياب التشجير والتلوث البيئي، كل هذه المشكلات هي حصيلة أخطاء سابقة تتطلب جهوداً إستثنائية لمعالجتها.

وعليه واجه قطاع الزراعة كغيره من القطاعات إهمال واضح نتيجة عدم توفير الدعم للإنتاج الزراعي المحلي والإعتماد على أستيراد المنتجات لسد الإحتياجات على حساب تشجيع الإنتاج المحلي الزراعي وذلك تحت تأثير الفساد الإداري الذي يضع الأمن الغذائي العراقي في وضع خطير قد يعرض البلد لحافة المجاعة.⁽²⁾

اما المقومات الأساسية للأمن الغذائي العراقي وهي التي تعكس مدى امكانية الأفادة القصوى من إيجابيات هذه المقومات للنهوض بالأمن الغذائي والتي تتمثل في الموارد الطبيعية والموارد البشرية وهي كالآتي:

1. الأراضي الزراعية

يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بنسبة (48 مليون دونم) وتشكل نسبة (26،4%) من المساحة الأجمالية و المستخدم منها لا يتجاوز (23) مليون دونم اي بحدود (48%) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، مما يعني أن هناك طاقات مهدورة غير مستغلة في القطاع الزراعي العراقي والتي من الممكن ان تكون حافزاً قوياً لدعم القطاع الزراعي، فضلاً عن تعدد انواع

(1) رشيد باني شنان الظالمي، الأمن الغذائي في العراق المشكلات والحلول، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012، ص 20.

الأراضي الزراعية منها الأراضي الرملية، الطينية، المزيجية، إذ أن كل صنف من هذه الأتربة يكون ملائم لأصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية⁽¹⁾.

2. الموارد المائية

أن العراق يحتوي على ثلاث موارد مائية وهي المياه السطحية كمصدر أول واساس متمثل بأنهار دجلة والفرات و روافدهما فضلا عن شط العرب، و المصدر الثاني مياه الأمطار لأغراض الري ولاسيما في المناطق الشمالية والمصدر الأساسي للجريان السطحي للمياه. والمياه الجوفية كمصدر لعمليات الري الزراعي فهي البديل للمياه السطحية لعدم توفرها في بعض مناطق العراق⁽²⁾.

3. الموارد البشرية

ولهذه الموارد أهمية كبيرة لكونها عامل اساسي في التنمية الاقتصادية المستدامة لأي بلد، وذلك لكون قياس درجة استثمار الموارد الطبيعية وتسخيرها وتحويلها لموارد فعالة يتوقف على قدرة العامل وطاقته التي تنعكس على الوحدة الإنتاجية، ويختلف تحديد سن العمل من دولة لأخرى لكن في العراق يتراوح ما بين (15_59) سنة ، وأن العراق يمتلك من الكفاءات التي تمكنه من الخروج من إزماته إذا ما حسن استثمارها وتوجيهها بالشكل الصحيح⁽³⁾.

لقد كان واضح اهتمام الحكومة العراقية من بعد عام(2004) إذ تم وضع اول خطة إستراتيجية شاملة للنهوض بواقع الإقتصاد العراقي للمدة من (2005-2007) وقد أكدت على القطاع الخاص وأهمية دعمه وتطويره بشكل مستمر ، وأكدت ايضا على دعم التنمية في القطاع الخاص الذي يخلق فرص عمل و العمل على تطوير التعليم المهني لكي يحقق الاستجابة لحاجات السوق من حيث المهارات وتشجيع التشغيل ،فضلا عن الهدف الرئيسي وهو بناء رأس مال بشري لتحقيق النمو وتقليل نسبة البطالة من (18%) إلى (9%) لعامي (2005-2007) وذلك من خلال تنفيذ الخطة ووضع

(1)عبدالستار وآخرون،القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد،عدد1، العراق، 1987،ص83.

(2)للمزيد ينظر : منذر خدام،الأمن الغذائي العربي:الدوافع والتحديات،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1،، 2001 ، ص178.

(3)عاطف مرزوق،اشكاليات التحول الاقتصادي العراقي مبادئ في الاقتصاد السياسي،مركز العراق للدراسات،بغداد،عدد16،2007،ص34.

برامج تدريب وتطوير لبناء المهارات بشكل يتلائم مع حاجة السوق والتكنولوجيا الحديثة ومستويات الإدارة .

ومن جهة أخرى فإن خطة التنمية الوطنية لعام (2010-2014) كانت أكثر دقة فيما يتعلق بتوليد فرص العمل على القطاعين العام والخاص وأكدت الخطة على رفع المستوى التقني والتكنولوجي في الإنتاج .

وخطة عام (2013-2017) استهدفت تقليل البطالة إلى نسبة (6%) لعام (2017) وزيادة المشاركة في النشاط الإقتصادي ورفع كفاءة العاملين وإنتاجية العمل وزيادة فرص التعليم وتفعيل آليات سياسة التشغيل ومشروع قانون العمل الجديد.¹

4. المناخ

أن ما يتضمنه المناخ من حرارة وأمطار ورياح ورطوبة وهواء وقوة الشمس من العوامل الطبيعية التي تؤدي تأثيرها بشكل مباشر وغير المباشر على العملية الإنتاجية، لكون اغلب العمليات الإنتاجية تعتمد على الأجواء الطبيعية، ان تنوع مناخ العراق اعطي ميزة مهمة لتنوع المحاصيل الزراعية فكل محافظة تمتاز بأنواع من المحاصيل فالشمال يختص بزراعة محاصيل الحبوب والخضروات والجنوب بزراعة النخيل والحبوب والحمضيات ،أما المنطقة الوسطى تتميز بانتاج اغلب المحاصيل الزراعية.⁽²⁾

ت- الأمن الصحي

لقد تزايدت مكانة مفهوم الأمن الصحي عندما تم تضمينه في (تقرير التنمية البشرية) الصادر عن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لعام (1994) ،وذلك لكونه أهم أبعاد الأمن الإنساني والإقتصادي حديثي الاصطلاح، إذ ناقش في التقرير ضرورة توسيع و تعميق مفهوم الأمن والأنقال به من المفهوم التقليدي المحصور بالدولة، الى مفهوم إنساني أكثر اتساع و عمق يقوم على محورية

(1) جمال عزيز العاني،الاقتصاد العراقي وأسواق العمل بعد عام 2003 الواقع والمستقبل،الجامعة

المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد 7،العدد 13،

2015،ص 8-9.

(2)عبدالوهاب محمود المصري،التنمية الزراعية والعوامل المؤثرة في الإنتاجية الزراعية،مجلة الزراعة والتنمية في

الوطن العربي،السودان،عدد1، 2000، ص47.

الأنسان. وأكد التقرير حينها على إن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم “الأمن الإنساني” تتمثل في الفرد عوضاً عن الدولة وذلك لما يواجهه أمن الانسان من تحديات شديدة .

وبإن موضوع الأمن الإنسان يجب توسيعه ليستوعب التهديدات الصحية نتيجة الأمراض على اعتبارها من اهتمامات الأمن الدولي والإنسان، وأنعكس هذا الانتقال لترك آثاره في العديد من الدراسات الدولية عموماً والدراسات الأمنية على وجه التحديد.

ومع ذلك وبالرغم من تزايد الإهتمام الأكاديمي والعلمي والسياسي بقضايا الصحة والأمن، فإن مصطلح الأمن الصحي ما يزال يفنر إلى تعريف مشترك وعام ويبدو أن تدخل مجلس الأمن كان بمثابة محفز لتغيير الطريقة التي كان يتم التفكير بها تجاه الأمراض الانتقالية والأوبئة، فقد بدا الإجتماع لرفع مكانتها الدولية و عزز من إمكانيات العمل لمكافحة أثرها وزيادة انتشارها.⁽¹⁾

إن مفهوم الأمن الصحي يعني تطوير مجال البحوث والإبتكارات والأساليب لمواجهة التحديات والمعضلات الصحية .وهكذا، يعد الأمن الصحي مسؤولية جماعية تشاركية اي لا يمكن أن يتحقق الأمن من خلال طرف فاعل وحيد أو قطاع معين داخل الدولة وعليه يعتمد نجاح تحقيق الأمن الصحي عبر التعاون بين القطاعات الصحية والأمنية والبيئية والتعليم والزراعة و الصناعة والاقتصاد، وكذلك ضرورة إنشاء شبكات دولية مترابطة تستجيب بفعالية للحد من تقليل انتقال الأمراض المعدية بين الأفراد و الحيوانات، والتخفيف من ضغط المعاناة الإنسانية والخسائر البشرية، والحد من الآثار الإقتصادية المترتبة على ذلك.

في الحقيقة، إن التحديات الناتجة عن قطاع الصحة تمثل تهديدات غير تقليدية للأمن الوطني للدول لأنها تحصد أرواح أفراد اكثر من أولئك الذين تزهق ارواحهم جراء الحروب والصراعات. فضلاً عن الآثار الهامة و إنعكاساتها الحادة على إقتصاديات الدول، و لاسيما آثار (فايروس كورونا) الذي تسبب بجعل الاقتصاد العالمي والعراقي بالخصوص بحالة ركود وانكماش.

(1)حسين باسم عبد الامير،تطور مفهوم “الأمن الصحي”واثره في الدراسات الأمنية المعاصرة،مصدر

سابق، <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2020/05/02/%D8%AA%D8>

ج- الأمن البيئي

هو مصطلح يشير لوجود علاقة بين أمن البيئة وأمن الإنسان إذ أصبح خلال العقود الأخيرة موضوع للنقاش، حتى ظهر مفهوم الأمن البيئي بالتوالي مع ظهور استراتيجية الدفاع والمجتمع البيئي، وإيجاد نوع من الارتباط بين المفهوم التقليدي للأمن وحماية البيئة.

إن الأمن البيئي هو أحد أبعاد الأمن الوطني والإقليمي الذي يخفف من التهديدات المتعلقة بمصادر الطاقة و إمداداتها والمهددات البيئية التي تسبب في زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي ونشوء الصراعات بين البلدان.

يمكننا القول أن مفهوم الأمن البيئي يركز على الأمور البيئية و انعكاساتها على المجتمعات ، كما يهتم بصراع البشرية والعلاقات الدولية و اثارها المحتملة على البيئة، وينحصر مفهوم الأمن البيئي في العمل على توفير الحماية للبيئة وعدم إلحاق إي ضرر بها، بسبب العمليات العسكرية وتوفير سبل المعالجة إن حدثت، و السعي بتخفيف حدة الصراعات الناجمة عن أمور تتعلق بالبيئة وعدم الانجراف فيها، العمل بجدية لتوفير الحماية الفعلية للبيئة و زيادة التوعية في هذا الأمر عند الشعوب كقيمة عليا متوارثة بين الاجيال.من خلال مفهوم الأمن الانساني، يمكن توضيح مدى أهمية هذا البعد في تحقيق الأمن والاستقرار في البيئة العالمية.(1)

ثانياً: المرتكزات الأساسية الاخرى للأمن الإقتصادي العراقي ما يأتي:-

1-إستغلال الثروات والموارد الطبيعية

لاشك أن عدم استغلال الثروات والموارد الطبيعية، وفقدان العدالة في توزيع عائداتها على المجتمع ،تؤدي إلى إضعاف الوضع الاقتصادي للبلد ،ويشير هذا الى تدني قدراتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،وهناك دول لم تستغل ثرواتها بالرغم من حاجتها الماسة إليها ،كما توجد دول أخرى استغلت بعض ثرواتها ، ولكنها لم تتمكن من تحقيق العدالة في توزيع العائدات والمداخيل بصورة مناسبة بين افراد المجتمع مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر وتدني مستويات المعيشة ، وقد أشار تقرير الأمم المتحدة للعام (2009) إلى أن الثروة النفطية لدى بعض البلدان العربية لاسيما دول الخليج تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان ،أنها تخفي

(1) ما هو الأمن البيئي، <https://www.arageek.com>

مواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصادات العربية ،وما ينجم عنها من زعزعة الأمن الإقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء فضلاً عن إن هذه الارقام والصور المضللة ستعزز عدم الشفافية في إعلان حجم الثروات التي يتحصل عليها أصحاب تلك الدول الريعانية⁽¹⁾ .

2- سياسة الأمن التكافلي (التأمين الاجتماعي)

هي تلك السياسة التي تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في مؤسسات الدولة والمجتمع (القطاع العام والخاص) من خلال اتباع نظام استقطاع جزء من رواتب العاملين وإيداعها في صندوق معين وفق قوانين ولوائح معروفة، لمنحهم ايها على شكل تعويضات في حالات ترك العمل أو الفصل من الخدمة أو بلوغ سن التقاعد أو العجز أو المرض أو الوفاة ،وهذا النظام يعرف (بالتأمين الاجتماعي) أو فوائد ما بعد الخدمة ، والذي يركز بصورة أساسية على تسخير عمليات التكافل وسط قطاع العاملين لتوفير الحماية والأمن الاجتماعي لهم ، ومن صور التأمين الاجتماعي ما يعرف (بالأمن التكافلي الصحي) الذي يعد نظام تكافلي بين المواطنين والدولة ،حيث يدفع العامل المشترك - حسب دخله - مساهمة شهرية محدودة ليتمتع هو وأفراد أسرته بالخدمات الطبية المتكاملة ،بغض النظر عن حجم الأسرة وحجم الخدمات المطلوبة ،والتي تشمل الكشف والفحص المجاني ،والدواء بتكلفة رمزية⁽²⁾ .

3- سياسة التوظيف (العمل)

يُعد العمل مصدراً مهماً و أساساً في إشباع الحاجات الضرورية للإنسان وتحويل الفرد من حالة الفقر والجوع والخوف ،إلى حالة الإستقرار الاجتماعي والإقتصادي ،كما يعد الوسيلة والمدخل الفاعل في تحقيق القوة والأمن الإقتصادي في البلاد ،لذلك ينظر إلى المجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة وغير الناشطين اقتصادياً على أنه مجتمع فقير أو غير منتج أو غير نامٍ أو متأخر ،مما يؤسس لحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي بين افراد المجتمع ،أمّا ارتفاع معدلات السكان الناشطين اقتصادياً فينعكس استقراراً في الوضع الاقتصادي للدولة المعنية ، ويعكس مدى قدرتها على تحقيق أمنها الاقتصادي ، بذلك تنعكس على مكافحة الفقر التي تعد واحدة من أهم

(1)الامن الاقتصادي من منظور سياسي ،اصلاحات خارج قطاع النفط:

<https://economynews.net/content.php?id=20775>

(2)داوود خير الله ، الفساد مظاهره عالمية وآليات ضبطها،مجلة المستقبل العربي،مركز الدراسات

العربية،بيروت،العدد309، 2004،ص24.

السياسيات التي تسعى الدول لتحقيقها لضمان تحقيق الأمن الإقتصادي، إذ يمثل الفقر الخطر الأكبر على المجتمعات المعاصرة، فزيادة الفقراء في المجتمع تعني زيادة الأمراض وسوء التغذية وتكثر الجرائم والسرقات الأمر الذي يتسبب في عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني، لذلك ينظر إلى مشاريع مكافحة الفقر وكفاءتها في التدخل على أنها عامل أساسي في تحقيق الأمن الإقتصادي بل الأمن الشامل في المجتمع.⁽¹⁾

4- السياسات الاجتماعية - الحماية والرعاية

ان سياسات الرعاية الاجتماعية المتعددة التي تستهدف التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للأسر والمجتمعات المحلية وحماية الشرائح الضعيفة ومكافحة الفقر وغيرها ، تشكل بعداً مهماً من أبعاد تحقيق الأمن الاقتصادي ، وتتضمن تلك السياسات بشكل خاص البرامج والمشاريع ذات التمويل الصغير، وبرامج الأسر المنتجة ، وتشغيل الخريجين ، ومشاريع استقرار الشباب ، ورعاية الطلاب ، وكذلك مشاريع تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة ، لذا لا بد من توسيع مفهوم الرعاية الاجتماعية ليشمل احتياجات مختلف الفئات في المجتمع ، وتفعيل برامج التدخل الاجتماعي والاقتصادي التي تحقق عائداً اجتماعياً كبيراً ليتسنى بالمقابل حصول البلد على الكفاءات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة.⁽²⁾

من المعروف أن هناك شرائح في كل المجتمعات حول العالم تعاني من قلة الموارد لأسباب متعددة وتعيش تحت مستوى خط الفقر، ممن هم بحاجة الى دعم حكومي من خلال قوانين مخصصة لهم تساعد على توفير القوت اليومي أو فرص عمل تحسن من مستواهم المعيشي وتسيير أمورهم. في العراق، نسبة الفقر قد تزايدت ووصلت الى (31.7%) عام (2020) بحسب منظمة الأغذية العالمي التابعة للأمم المتحدة.

وفقاً لقانون الرعاية الاجتماعية رقم(11) لسنة (2014)، تقدم الحكومة العراقية الدعم للأشخاص الذين يحتاجون الى الرعاية الاجتماعية. حيث سيتم تسليط الضوء على تفاصيل هذا القانون.

(1) للمزيد ينظر: نزار عبد الأمير تركي الغانمي، وحمد جاسم محمد الخزرجي-الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، رسالة ماجستير، كلية القانون، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق - 2017، ص15.

(2) عاطف مرزوق، المصدر السابق، ص22.

إذ يشمل هذا القانون الفئات التالية من الأسر والأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر من العراقيين، ومواطني الدول الأخرى المقيمين في العراق بصورة دائمة و مستمرة و قانونية:

- 1-**العاطل عن العمل:** أن يكون متزوجا، لديه هو وعائلته المستمسكات الرئيسية كاملة (البطاقة الموحدة، شهادة الجنسية، جواز السفر، البطاقة التموينية، بطاقة السكن).
- 2-**الارملة:** أن تكون مسجلة كأرملة في الهوية، ولديها شهادة وفاة لزوجها.
- 3-**المطلقة:** مسجلة مطلقة في الهوية، لديها ورقة طلاق.
- 4-**زوجة المحكوم:** أن يكون لديها نسخة من قرار الحكم.
- 5-**العزباء:** أن يكون عمرها (35) سنة فما فوق.
- 6-**اليتيم:** كل طفل توفي أحد والديه أو احدهما.
- 7-**المهجورة من قبل زوجها:** كل امرأة هجرها زوجها ولديها كتاب من القاضي يؤيد ذلك.
- 8-**العاجز:** كل شخص غير قادر على العمل و يبلغ من العمر (60) سنة فما فوق.¹

المطلب الثاني : واقع الامن الاقتصادي العراقي بعد عام 2003

شهد الإقتصاد العراقي بعد الإحتلال الأمريكي عام (2003) مرحلة جديدة يمكن وصفها بأنها مرحلة الأزمة وذلك لحدتها وشدة تعقيدها وتعدد جوانبها واختلاف أبعادها، إذ أصبحت أزمته واضحة للعيان واهم سمات هذه الأزمة ما يأتي (2):-

أولاً: سمات واقع الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)

١ - إنهيار مؤسسات الأقتصاد العراقي

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق شهدت الدولة العراقية انهيار المؤسسات بإختلافها القانونية والقضائية وانعدام الرقابة وكذلك انهيار المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على إدارة عملية التغير

(1) قانون الرعاية الاجتماعية في العراق، على الموقع <https://www.simaetbhatha.com>.

(2) هيثم كريم صيوان البدري، أزمة الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الامريكي بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 15، 2009، ص 23 . 29.

بصورة سليمة بل شهد البلد وضع عسير من حيث صعوبة قيام دولة وعمل المعارضة بالإضافة إلى الانتخابات والاحزاب ،اذ كان تنافس قائم على الأقصاء والتهميش بالتالي أصبح بيئة غير المستقرة من الناحية السياسية والأمنية وبالطبع من دونها لا يوجد إستقرار إقتصادي ،لذا إن الإنهيار الذي شهده البلد بجميع مؤسساته بالإضافة لعمليات الفساد التي طالت كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كانت ولا تزال أهم أسباب تردي وضعف النظام الإقتصادي بعد عام(2003).⁽¹⁾

2-التذبذب الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي

أثر الإحتلال الأمريكي بقي الإقتصاد العراقي يعاني من توقف شبه كامل لكل أنشطة القطاعات الاقتصادية المتمثلة بالقطاعات الصناعية والتجارية والزراعية وتباطؤ بمعدل النمو او نمو طفيف كما موضح بالجدول رقم(1) ادناه ،وذلك سبب تعرض البنى التحتية والمنشآت الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات إلى الدمار ونقص في الموارد الاولية و موارد الطاقة كل ذلك أسهم في تدني معدلات النمو وعملية التنمية في العراق.⁽²⁾

(1)نزار عبد الأمير تركي الغانمي،مصدر سابق،ص 43.

(2)كوثر عباس،أموال العراق وسوء الإدارة الأمريكية، مجلة أوراق دولية، جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية، العدد142، 2005.

الجدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونموه السنوي والتوصيفات الإحصائية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
2004	36,6	1391	48
2005	50,1	1849	2,8
2006	65,1	2350	6,2
2007	88,8	2125	1,5
3008	131,6	4513	9,8
2009	111,7	3725	7,7
2010	135,5	4487	5,9
2011	180,5	5839	8,6
2012	212	6650	2,7
2013	232,5	6882	0,1
2014	223	6420	1,8-
2015	172,4	4900	24,1-
2016	172,2	4940	5,3-
2017	207	5602	8,4
2018	231	6086	4
2019	254	6528	2,7
2020	276	6922	1,6

المصدر : منشورات صندوق النقد الدولي لعام : 2016 ، 2015 ، 2013 ، 2008 .

يتخذ الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلوكاً متشابهاً خلال المدة (2005 - 2016) ولا سيما ما حصل في سنة (2014-2015) واستمر لغاية (2016)، إلا أن ما يؤثر على التباين الكبير في البيانات ومنها الناتج المحلي الإجمالي ناهيك عن ما تبناه صندوق النقد الدولي من تنبؤات ثبت عدم دقتها، ومنها تنبؤات السنوات (2016 - 2020) التي استندت على توقعات لأسعار النفط بأنها ستكون بحدود (50 - 60) دولاراً فيما يلاحظ انخفاض الأسعار لتصل (30) دولار لا بل فقد انخفضت أكثر في الشهرين الأول من سنة (2016) وقد تراوحت عموماً ما بين (20 - 30) دولار مما يؤثر عدم دقة التنبؤات التي قام بها الصندوق وانحسبت على الإيرادات والنفقات والناتج المحلي الإجمالي وغيرها من البيانات .

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2020)

أشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً مطرداً للسنوات (2004 - 2013) ليصل إلى (6882) دولار في سنة (2013) ثم انخفض بعدها ووصل حده الأدنى في سنة (2015-2016) ويتوقع ارتفاعه ارتفاعاً بطيئاً خلال السنوات القادمة لغاية (2020) .

نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004 - 2020)

أشرت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً طيلة المدة (2004 - 2020) وبأستثناء المدة (2016-2020) التي يتوقع لها تراجعاً كبيراً مما يؤثر إلى أزمة في الاقتصاد العراقي علماً بأن التغير في النسبة قد تجاوز (10%) في السنوات (2014 - 2015 - 2016) وهذا يظهر وبوضوح مكن الخطر الذي سبق تأشيريه.

3-الاعتماد الكلي على قطاع النفط وضعف الميزان التجاري

مراجعة بسيطة لميزان المدفوعات بحسابيه الجاري ورأس المال يلاحظ بأن الجانب الأول وهو الأهم في العراق حيث الميزان التجاري (الاستيراد والتصدير) أما حساب رأس المال فلم يلحظ تدفقات رأسمالية داخلية وخارجة لذا سيتم التركيز على الميزان التجاري بشقيه التصدير والاستيراد؛ علما بأن الميزان لم يسجل أية صادرات تذكر خلال السنوات (2004-2016)، وقد خلت التقارير المحلية والدولية من هيكله الصادرات العراقية بسبب غيابها وعدم توفرها، وما يذكر من صادرات ينحصر بالنفط وبعض الأشياء الطفيفة التي لا تذكر، أما تطبيق (مؤشر هرفندل وهيرشمان مؤشر Herfindahl-Hirschman (HHI) هو مقياس يستخدم في الدراسة الاقتصادية،يركز هذا على مستويات التركيز الموجودة في الأسواق،أي عدد الشركات التي تعمل فيها وقدرتها على السلطة أو السيطرة) وتطبيق هذا المؤشر على التصدير فيبدو أنه في ظل غياب أية صادرات ضمن هيكل الصادرات العراقية وهيمنة النفط بوصفه السلعة الرئيسية المصدرة فالنتيجة التي يمكن الخروج منها للمؤشر ستكون أقرب إلى الواحد الصحيح لتعني غياب التنوع بالكامل في الصادرات وهذا ما أظهره الجدول (3).

الجدول 3

هيكل الصادرات العراقية للسنوات (2004 - 2020)
(مليار دولار)

السنة	مجموع الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	النسبة الصادرات غير النفطية / مجموع الصادرات
2004	17,7	17,3	0,4	0,02
2005	19	18,4	0,6	0,03
2006	27,2	26,6	0,6	0,02
2007	37,9	37,2	0,7	0,02
2008	62	61,1	0,9	0,01
2009	46,4	45,6	0,8	0,02
2010	51,4	51,2	0,8	0,01
2011	79,6	79,4	0,2	0,001
2012	94,1	93,8	0,3	0,003
2013	89,8	89,4	0,4	0,004
2014	84	83,5	0,4	0,004
2015	46,4	46,2	0,3	0,006
*2016	59,4	59,1	0,3	0,005
*2017	77,4	77,0	0,3	0,003
*2018	88,2	87,8	0,4	0,004
*2019	96	95,5	0,5	0,005
*2020	102,1	101,6	0,6	0,005

المصدر : International Monetary Fund, Country Report IRAQ, 2010 ,2015 ,
2016.

* الأرقام للسنوات (2016 - 2020) تقديرات صندوق النقد الدولي بموجب تقارير (2015 - 2016)، وقراءة ممعنة لميزان المدفوعات تظهر بوضوح هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري، فقد تجاوزت الصادرات النفطية (98%) من مجموع الصادرات، وتراوحت باقي الصادرات بين (1% - 2%) من مجموع الصادرات مما يعني غياب شبه كامل لهذا النشاط، وبالمقابل تركز الاستيراد على السلع الاستهلاكية وغياب السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج، ويؤشر ذلك غياب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في العراق فلم يؤشر تدفقا داخلا ولا رصيدا متراكما للاستثمار الأجنبي المباشر .

إن الوقوف على حقيقة ميزان المدفوعات العراقي للمدة المذكورة يظهر أمرا بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كلياً على الإيرادات النفطية، وإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي المشار إليه يمثل نمواً في الإيرادات النفطية، وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها إن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط، وهذا ما انعكس فعلاً منذ منتصف (2014) طالما انخفضت أسعار النفط عندها دخل العراق في نفق الأزمة المالية.

إن غياب الموارد المالية لتمويل الاقتصاد بكل نشاطاته وفعالياته باستثناء النفط قاد لارتباط كل النشاطات والفعاليات الاقتصادية في العراق بسعر النفط، ولما كانت أسعار النفط دالة لمتغيرات سوقية وتذبذبات يومية، وقد تكون تغيرات سنوية أو دورات سوقية هذا يعني تذبذب الإيرادات وتقلبها في كل الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة مما يعني بأن العراق سيكون أمام حالتين: الحالة الأولى إيرادات متذبذبة والتزامات ومستحقات ثابتة فيقود لعجز في الموازنة والحالة الثانية تراكم العجز ليقود لمشكلة سيولة تتمثل بعدم قدرة العراق على سداد التزاماته ومستحقاته ، وقد تبين ضعف العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونسب النمو الاقتصادي وسعر النفط وإن الزيادة المضطربة كانت تقف وراءها تزايد الكميات من الإنتاج بالإضافة لتزايد سعر النفط .

وأما غياب إستراتيجية التنويع الاقتصادي سواء في الإنتاج أو التجارة الخارجية وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر يقف وراءها العديد من الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية والتي عجزت الحكومة عن معالجتها، وأما الاستيراد فقد أشرت بيانات ميزان المدفوعات وضع الميزان التجاري من صادرات واستيرادات ووضع الميزان الخارجي والذي يؤشر وضعاً سالباً (الجدول 4)

جدول(4)

بعض مؤشرات ميزان المدفوعات (2013 – 2021)

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الاستيراد	الميزان الخارجي
2013	9,9	38,3	28,4-	1,3-
2014	11,2	40,6	29,4 -	10,3-
2015	0,1	31,1	31,5-	7,1-
2016	0,3-	30,4	29,0-	3,5-
2017	0,8-	32,8	30,5-	2,3 -
2018	1,3	32,6	28,8-	3,3-
2019	2,2	29,7	27,3-	0,3-
2020	2,8	28,9	25,9-	0,1-
2021	3,2	28	24,8-	0,9

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي (2013- 2015- 2016) .

4- الزيادة في معدلات البطالة

شكلت البطالة مظهراً من مظاهر الأزمة وتحدياً مستقبلياً لعملية النهوض بالاقتصاد العراقي وتعد مدخلا اساسي لظاهرة الفقر والعنف ،و قد زادت البطالة بسبب تراجع الأداء للمؤسسات الاقتصادية وانعدام البيئة الأمانة والمستقرة في العراق.⁽¹⁾

(1) زين العابدين ،مصدر سابق، ص13-14.

جدول رقم (5)

يبين نسبة سكان العراق النشطون ومعدل البطالة للمدة (2009-2003)

السنة	مجموع السكان (نسمة)	مجموع السكان النشطون(نسمة)	نسبة السكان النشطون	معدل البطالة	مجموع العطلون عن العمل(نسمة)
2003	26340000	11615940	%44.10	%28.10	3264079
2004	27139000	13162415	%48.50	%26.80	3527527
2005	27963000	13855666	%49.55	%17.97	2489863
2006	28810000	14324332	%49.72	%17.50	2506758
2007	29682000	16048638	%54	—	—
2008	31895000	16761319	%52.6	%15.34	2571186
2009	32105000	17360140	%54	—	—

المصدر: التقارير السنوية والفصلية لأحصائيات وزارة التخطيط .

(-) المعلومات غير متاحة.

جدول رقم (3) اتضح إن الإقتصاد العراقي منذ عام (2003) اصبح يعاني من مشكلة البطالة بشكل واضح، إذ وصلت إلى مانسبته (%28.10) والتي تتشمل أكثر من نصف السكان النشطون، وهذا اثر انهيار البنى التحتية و القطاعات الإقتصادية المختلفة ومنها الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات، فضلاً عن الصعوبة الكبيرة في ادارة النشاط الإقتصادي بعد الاحتلال الأمريكي وتدهور الأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي⁽¹⁾.

6-الدعم الحكومي الذي يمول كل قطاعات الاقتصاد لكنه يُعاني من الضعف ويؤثر على الموازنة العامة كونها تمول من قطاع واحد وهو النفط الذي يتأثر أيضا بعد تبعات مباشرة ونتيجة لهذا التأثير تتعطل سياسات التنمية العمرانية⁽²⁾.

(2) مي حمودي الشمري، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجته، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013، ص 142.

(2) ظافر طاهر حسن، المصدر السابق ، ص 19.

ولهذا الدعم نتائج سلبية كونه يكون بدون تخطيط مدروس من خلال نقل التمويل من قطاع إلى معالجة خلل في قطاعات أخرى وهذا بحد ذاته عجز وإخفاق لعملية التنمية نتيجة الاسلوب غير الكفوء .

7- انكشاف الإقتصاد العراقي امام العالم الخارجي

ومن خلال اللجوء الى النشرة الاحصائية لصندوق النقد العربي الخاصة بعام (2012-2015)، نلاحظ ان نسبة مؤشر الانكشاف التجاري شكلت أكثر (75.5%) من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة (2004-2013)، وهذا ما يدل على مدى تابعة وانكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وليس العكس، إذ معروف انه يُعاني من مشاكل تراكمية كثيرة تعيق من تطور الاقتصاد وتقدمه نحو الامام، مثل حرب الخليج الاولى والثانية، والحصار الاقتصادي في التسعينات الذي تسبب في ارتفاع التضخم بشكل كبير جداً، وتفاقم مشكلة المديونية بسبب الحروب والحصار، واحتلال العراق عام (2003) وزيادة حدة العنف وتدهور الوضع الامني ما بين (2005-2007)، وحصول الازمة المالية العالمية (2008-2009)، مع استمرار الخلافات السياسية، كل هذا ادى الى تدهور الاقتصاد العراقي، وتظهر التبعية التجارية بشكل واضح عندما يتم قياسها من خلال متوسط نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعرف (بالميل المتوسط للاستهلاك) وأهمية هذا المؤشر واضحة في انه يدلنا على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى انه يعكس تبعية الانتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دلّ ذلك على اعتماد الدولة على العام الخارجي والعكس صحيح.

إن قيمة هذا المؤشر تختلف من سنة لأخرى، إذ بلغت أعلى نسبة له في عام (2004) عندما كانت (39%)، في حين بلغت أدنى نسبة له في عام (2008) عندما بلغت (20.67%)، أي إن نسبة هذا المؤشر تتراوح ما بين (39.49%) وما بين (20.67%)، ويمكن ارجاع هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط التي تسببت بانخفاض حجم الاستيرادات ومن ثم انخفاض قيمة هذا المؤشر، وشكلت نسبة الميل المتوسط للاستيراد الى الناتج المحلي الاجمالي (27.97%) كمتوسط للإعوام (2004-2013).

ونلاحظ ان كل المؤشرات اعلاه تشير وبوضوح الى ان الاقتصاد العراقي اقتصاد تابع تجاريا للعالم الخارجي، اذ شكلت نسبة مؤشر الانكشاف التجاري أكثر من (75.5%) من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للعام (2004-2013) وهي اكبر نسبة المعيار (70%)، وشكلت نسبة مؤشر

التركيز السلعي للصادرات (99%) من اجمالي الصادرات كمتوسط لنفس المدة وهي اكبر من نسبة المعيار (70%)، كما شكلت نسبة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات (47.29 %) من اجمالي الصادرات كمتوسط لنفس المدة وهي اكبر من نسبة المعيار (40%)، واخيراً شكلت نسبة مؤشر الميل المتوسط للاستيراد (27.97%) من الناتج اي ان ثلث الناتج المحلي تقريباً يذهب للعالم الخارجي لتغطية ما يتم استيراده وهذه نسبة كبيرة.¹

ثانياً: واقع الامن الانساني في العراق بعد عام (2003)

إن الاحداث التي عاشها العراق منذ الحرب العراقية الايرانية ما بين عام (1980_1988) وحرب الخليج الاولى بعد احتلال الكويت عام (1991) وعقبهما حصار اقتصادي صارم عام (1991) وثم الاحتلال الامريكي عام (2003) هذه الأزمات ادت إلى آثار ضخمة خطيرة وواضحة على مجمل الأوضاع المجتمعية للشعب العراقي، إذ داهمت تلك الآثار البنى المؤسسية وحدثت تصدعاً عنيفاً في وظائفها واصابت النسيج الاجتماعي، وحدثت تلوثاً في المناخ الاجتماعي والنفسي للمجتمع خلفت وراءها مشكلات وتحديات في صميم المجتمع وضعت الأمن الانساني العراقي في دائرة الخطر.

¹ حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي والتبعية التجارية للعالم الخارجي،

<https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/7332>

المبحث الثاني

المهددات ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية الإقليمية

إن المهددات التي شهدتها العراق من بعد عام (2003) وحتى الآن انقسمت إلى عدة أشكال منها ذات الأبعاد الإقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية، ففي هذا المبحث سنتطرق إلى المهددات الإقليمية التي شكلت تداعياتها على مجمل الأمن الإقتصادي العراقي

المطلب الأول : المهددات الإقتصادية الإقليمية

ويقصد بالمهددات الاقتصادية هي كل الظواهر والوسائل والسبل والاعمال الى تقوم بها الدول المجاورة للعراق و يكون لها مصالح استراتيجية ذات ابعاد سياسية واقتصادية تسعى من خلالها إرباك اقتصاد العراق والسيطرة عليه واستخدام تلك المهددات كورقة ضغط على أمنه واستقراره في سبيل تحقيق اهدافهم سواء كانت على الصعيد الاقتصادي او السياسي ،حيث تعمل اغلب الدول المجاورة والتي لها مصالح مهمة في العراق بإستخدام كل المشاريع او الحدود او الانهار المشتركة كحجة لتدخل في سياسة العراق الاقتصادية والسياسية بطرق غير الشرعية وغير القانونية ،تسعى من خلال ذلك عرقلة نمو وتطور الاقتصاد العراقي وامنه واستقراره كونه من البلدان العربية ذي الدور الاقليمي الاستراتيجي المهم في الشرق الاوسط ،فأغلب الدول تعمل من خلال خططها بزعة وارباك وتقليص دوره واستغلاله لتحقيق مصالحها، وعليه تكون اهداف هذه الدول لسببين الاول هو تحقيق مصالح خاصة لبلدانهم ، والثاني ابقاء العراق بلد في موضع ضعف ومربك وتراجع لفرض السيطرة عليه ، ومن اهم المهددات الاقتصادية الاقليمية التي تتنوع بتنوع مصادرها ومنها المياه الاقليمية كمورد مشترك بين الحدود العراقية- التركية ،العراقية - الايرانية ، وكذلك المعابر الحدودية واختراقها،الصراعات الاقليمية،الارهاب الاقتصادي العابر للحدود باشكاله كافة وتأثير في امن واستقرار ونمو الامن الاقتصادي العراقي⁽¹⁾.

(1)علي جبار كريدي القاضي،النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الانهار الدولية بين الدول المجاورة،مجلة الخليج العربي،جامعة البصرة،المجلد 41 العدد(2-1) لسنة 2013، ص2-3.

أولاً: المهددات المائية الإقليمية

يشكل الأمن المائي العراقي جزءاً لا يتجزأ من الأمن المائي لبلد المشرق العربي ويتعرض الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات إلى تحديات التي تمثل واحدة من أبرز القضايا التي سوف تجابه العراق في المستقبل ولا سيما ان مقدماتها أصبحت واضحة منذ وقت ليس بالقصير و ذلك بسبب السياسات المائية الإقليمية من قبل تركيا وايران وأثرها على الأمن المائي العراقي وسوف يتم تناول هذا النوع من المهددات من خلال البحث في تلك السياسات المائية للأطراف الإقليمية ذات العلاقة كما يأتي:

1_ السياسة المائية التركية تبرز السياسة المائية لتركيا من خلال تهديدها للأمن المائي وذلك لتعتمد تركيا عدم التوصل إلى إتفاق مائي واضح وصريح حول إقتسام مياه نهري دجلة والفرات مع كل من العراق وسوريا، إصرارها في الاستمرار في تشييد السدود وإقامة المشاريع المائية على النهرين بهدف تطوير منطقة شرقي الأناضول، وعليه تعمل هذه السياسة لتحقيق اهداف ذات أبعاد اقتصادية وسياسية و من هذه المشاريع (1):

أ- مشروع شرق الأناضول وهو من المشاريع العملاقة لتركيا ويعتبر من اهم المشاريع الذي قامت به تركيا ويسمى (GAP) كاب ويطلق عليه مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول ولقد كانت نتائج هذا المشروع وخيمة على العراق وتمت معارضته وبالأخص العراق ولهذا السبب تعتبر منطقة هذا الحوض (دجلة والفرات) من المناطق غير المستقرة سياسياً واقتصادياً والماء يلعب دوراً اساسياً في عدم الاستقرار واحتمالية وصول النزاعات إلى حروب في حال عدم التوصل لحل ، بالرغم من المعارضة الشديدة من قبل العراق وسوريا عندما أغلق نهر الفرات من قبل تركيا لمدة شهر ولظروف قاهرة عندما بدأت تركيا بالبدا بملئ (سد اتاتورك) إذاطلق ما يعادل (15.7 كم3) لكلا البلدين سوريا والعراق، وتم إغلاقه نهائياً لمدة شهر (2) .

ومن الجدير بالذكر ان المشاريع التركية تتركز بشكل اساسي في حوض الفرات اكثر من حوض دجلة وتعتمد على مياه الفرات بنسبة (80%) ومياه دجلة بنسبة (20%) وذلك لعدة اسباب منها مساحة

(1) حامد عبيد حداد، تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 2012، 51، ص 87_89.

(2) كفاح صالح الاسدي، وسن هادي، الأمن المائي في العراق: المشكلات والمعالجات (محافظة البصرة انموذجاً)، آداب الكوفة، المجلد 6، العدد 15، 2013، ص 88_89.

حوض الفرات في تركيا يعادل ضعف نهر دجلة كما أن إمكانية الاستفادة من موارد مائية في الفرات بشكل أسهل وأيضاً لوجود أراضي سهلة واسعة في الأجزاء الجنوبية والشرقية مقارنة بحوض دجلة الجبلي وذات الهضاب الوعرة.

ويتألف من (13) مشروع رئيسي، سبعة منها على حوض الفرات وستة منها على حوض دجلة وكل مشروع أساسي يتضمن عدد كبير من المشاريع الفرعية وجميع هذه المشاريع تعتمد على السدود التي تمثل الركن الرئيسي من مشروع الكاب.⁽¹⁾

ب- المشاريع المائية على نهر الفرات تطلب تركيا من العراق بتحويل مياه دجلة إلى الفرات عبر قناة تصب في بحيرة الثرثار، وهي بذلك تتجاهل أن كلاً من النهرين حوض مستقل عن الآخر، ومن ثم إن الحوضين تختلف طبيعتهما عن الآخر وهذا يؤثر على خصوبة الأراضي الصالحة للزراعة، ورغم ذلك أنشأ العراق منظومات ضخمة عند سامراء لتحويل المياه إلى منخفض الثرثار بمقدار (8,8 مليار كم³) . وحسب التقارير والبيانات أن حصة العراق تبلغ (40 %) من طول نهر الفرات البالغ (2940 كم²)، وهذا يعني أن مسافة (1159 كم²) من طول نهر الفرات داخل العراق، واستناداً إلى الحسابات الجغرافية والبيئية والقانونية يجب أن لا تقل حصة تصريف المياه عن 700 م³ مكعب في الثانية مع مراعاة متوسط التدفق السنوي البالغ (1000 م³ مكعب/ الثانية)، لتحصل تركيا على الثلث المتدفق والثلثين لكل من سوريا والعراق، وقد نص الاتفاق المبرم منذ عام (1987) مابين الدول المتشاطئة وقد اكد عليه عام 2001، وبموجب هذا الاتفاق يحصل العراق على ما يقدر ب 58% من الحصة الأخيرة والباقي لسوريا⁽²⁾.

لكن تركيا تبقى رافضة للمشاركة في أي لجنة أو إتفاق أو إجتماع للتنسيق وتتأخذ القرارات لوحدها وقد سمحت بتصريف ما لايزيد عن (500 م³ مكعب/ ثانية) من مياه الفرات لكل من العراق

(1) للمزيد ينظر: فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم، العراق، ط1، بغداد، دار الغد للنشر،

2010، ص 155. كذلك كرم مصطفى الزغبى، بناء السدود على الانهار الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي

العام، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 63، 2017، ص 907-908.

(2) سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار (دراسة قانونية)

مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 13، العدد 46، 2020، ص 13.

وسوريا خلال مدة ملىء (سد اتاتورك) لحين التوصل إلى إتفاق بين الدول الثلاث وبالطبع لم يتم هذا الاتفاق⁽¹⁾.

- أما الأهداف الإقتصادية والسياسية للسياسة المائية التركية على نهري دجلة والفرات، فتتمثل بالآتي :

تسعى تركيا من خلال مشاريعها المائية تحقيق جملة من الأهداف ذات الأبعاد الاقتصادية، السياسية، العسكرية والأمنية ومنها ما سنتطرق له كما يأتي :

أ-الأهداف الإقتصادية

إذ تسعى دولة تركيا المجاورة لتحقيق طموحها بجعلها دولة تنموية فعالة تمثل نفسها بسلة الغذاء لدول الشرق الأوسط مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم وذلك من خلال ما تؤمنه المشاريع المائية من زيادة في المساحات المزروعة على حوض الفرات بحوا لي (25_605 مليون دونم وبذلك تستحوذ على (2،24) مليار متر مكعب من مياه نهر الفرات، اما المساحة على نهر دجلة تتراوح بحوالي (80_813،2) من ألف إلى مليون دونم الذي يتطلب لأروائها ما يقدر ب (9،316) مليار متر مكعب، مما ينعكس بشكل سلبي على الوارد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات⁽²⁾.

وكذلك تسعى تركيا لتكون بلد رئيس بتوليد الطاقة الكهربائية من خلال انشاء ١٧ محطة كهربائية على نهري دجلة والفرات ويعد هذا الهدف مهماً جداً وذو أولوية، لاسيما بعد تراجع إنتاج النفط كمورد للطاقة في تركيا، وبعد اكتمال مشروع الكاب التركي أصبح لديها فائض من الطاقة الكهربائية تحاول بيعها لدول العرب⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه، ص14-15.

(2) عبدالعزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص165.

(3) حسن عادل، أزمة المياه في العراق روية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العراق، 2021، ص 9_10.

والهدف الاخر هو الاستحواذ على اكبر كمية من مياه دجلة والفرات ومقاومتها بالنفط العربي وهذا ما اعلنه المسؤولين الأتراك⁽¹⁾.

ب-الأهداف السياسية

تحاول تركيا من خلال سياستها الحصول على موقع مؤثر وفعال في ما يسمى النظام العالمي الجديد،أو في ترتيبات السياسة عن طريق ما يطلق عليه الدبلوماسية المائية،بإستخدام ورقة المياه كأداة ضغط في العلاقات الدولية مع كل من دولتي سوريا والعراق لأضعاف قدرتهما الإقتصادية وهذا ما فعلته تركيا من خلال تحالفها الأطلسي⁽²⁾.

عندما قامت بتقليل منسوب المياه منذ (2003) إلى مستويات منخفضة، كجزء من توسيع نطاق الحضر الإقتصادي المفروض على العراق،فضلا عن معاقبة سوريا لمساندتها لحركات التمرد المسلحة المعارضة لحكومة أنقرة، ولاسيما حركة الأكراد والأرمن، وتبعاً لذلك فإن مشروع الكاب يمكن تركيا من فرض سيطرتها على حوضي دجلة والفرات وبذلك استخدامهما كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد البلدين و التهديد بها لتحقيق منافع سياسية لها⁽³⁾ .

(1)زياد عبد الوهاب النعيمي،التعاون الاقليمي للدول المتشاطئة وفق احكام القانون الدولي،مركز الدراسات الاقليمية،جامعة الموصل،مجلد 9،العدد27،،2011، ص174، على الموقع [https://portal.arid.my/ar-](https://portal.arid.my/ar-LY/Publications/Details/21971)

[LY/Publications/Details/21971](https://portal.arid.my/ar-LY/Publications/Details/21971)

(2)غدير محمد سجاد العبيدي،الأمن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية دراسة مستقبلية لحوضي دجلة والفرات،رسالة ماجستير،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،2002،ص71.

(3)للمزيد ينظر:خالد عكاب حسون و أسماء عامر عبد الله رجاء،موقف القانون الدولي من استغلال الأنهارالدولية(دراسة قانونية عن نهري دجلة والفرات)،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت،العراق،مجلد 2،العدد6،2013، ص50-55.

ج-الأهداف العسكرية والامنية

أبرز الأهداف العسكرية والامنية لسياسة تركيا المائية تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

- 1_ لا يستبعد استخدام تركيا لمخزونها المائي كسلاح عسكري مباشر في حال حدوث اي نزاع مسلح ضد العراق من خلال إطلاق منسوب عال يفوق الطاقة الاستيعابية لحوضي دجلة والفرات .
 - 2_ ظهور مدن وقرى جديدة ووجود سكاني على حدود المشاريع والسدود مسألة أمنية قد تسبب مشاكل امنية وخاصة على سد (جزرة واليسو) .
 - 3_ تسعى تركيا لأحداث تغيرات ديموغرافية في المنطقة التي يسكنها غالبية الكرد يقدر عددهم بحوالي 12 مليون نسمة، وتحويلها لمنطقة جذب وتوطين فيها الاتراك .
 - 4_ بناء فاصل طبيعي بين المنطقة التي يسكنها الكرد وبين قواعد متمردي حزب العمال الكردستاني، المتواجدين في أغلب الحدود الفاصلة بين البلدين وذلك من خلال تحويل الأكراد ونقلهم أما بشكل ودي أو إجباري بعيداً عن الحدود.
- ومن الآثار المترتبة على الخرق المائي من قبل تركيا على العراق هو وقوع العراق تحت وطأة المساومة مع الجانب التركي والرضوخ لتدخلاتها وإنتهاكاتها المتكررة للسيادة العراقية بحجة ملاحقة متمردي حزب العمال ، وبذلك تتخلص تركيا من مطاببات اكرادها بالحكم الذاتي ، اضافة ماسيصيب العراق من تصحر وتدمير للقطاع الزراعي والحيواني في مجال الثروة السمكية وجفاف الالهوار والى استمرار حاجة العراق للنتجات الغذائية والحاجة الى استيرادها من تركيا بوصفها من كبار الدول المصدرة لهذه المنتجات الى العراق وكذلك ارتفاع نسبة الملوحة في أراضي العراق ، فضلا عن إحداث تغيير ديمغرافي كبير في المناطق الحدودية مع تركيا بسبب الشحة او الفيضانات التي تسببها اطلاقات مياه السدود التركية وما ينتج عن ذلك من تشتيت لقرى وتجميع لآخرى .

(1)تمارا كاظم الاسدي،السياسة المائية التركية تجاه العراق (2000_2020)،مجلة أضواء للبحوث والدراسات،العراق

،2021،ص12.

2_ السياسة المائية الايرانية ان سياسة إيران المائية قائمة على أساس إستغلال مياه الأنهار

الحدودية ومن جملة تلك السياسات ما يأتي (1):

1-التوسع في بناء السدود

توسعت إيران في بناء السدود خلال العقود الماضية للمحافظة على المياه والتحكم في جريانها، وتجاوز عدد السدود التي إقامتها بحوالي (600) سد وهو امر حتمي بالنسبة لها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وكان النصيب الاكبر ضمن المشاريع الكهرومائية والمشاريع الزراعية للأنهار العابر بين ايران والعراق ومنها (نهر سيروان و كارون وكرخة،الوند والزاب الصغير)(2).

حيث تعمل هذه السدود على حبس المياه وتغيير مجراها قبل الدخول للأراضي العراقية،ففي منطقة الحوض لنهري سيروان والزاب الأسفل اللذين يشكلان روافد نهر دجلة بعد دخولهما العراق من محافظة السليمانية،إذ شيد (9سدود بعد عام 2011)، وبأمكان هذه السدود حجز ملياري متر مكعب من المياه مما يعرض اكثر من ثلاثة ملايين انسان إلى خطر فقدان مصدر معيشتهم .

أما نهر كارون الذي يعد من أهم روافد شط العرب فقد اقامت طهران العديد من السدود عليه لأغراض الزراعة والكهرباء وأهمها (سد دز، و سد كارون1)الذي يعد أضخم سد في إيران و (سد كارون 2) و سد دز التحويلي وسد كودفند التحويلي.

2-تحويل مجاري الأنهار

لم تتوقف سياسة إيران المائية على التوسع في انشاء السدود بل تجاوزت إلى تغير مجرى الأنهار إلى داخل اراضيها كما حصل في تغير مجرى نهر كارون الذي يصب في شط العرب إلى مناطق بهمنشر بعد عام (2003).

وتحويل نهر سيروان من خلال الجزء الثاني لمشروع سد داران أبرز اشكال تحويل المياه الأنهار في الجمهورية، وذلك عبر النفق المائي نوسود الذي بنته في منطقة هورامان في كردستان إيران ويغير

(1)عبد الأمير احمد،الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران،مجلة تكريت للعلوم،العراق،عدد1، 2012، ص284.

(2) خالد عكاب حسون واسماء عامر عبدالله رجا،مصدر سابق ، ص53.

مجرى المياه للاستفادة منها في مشاريع الري وإنتاج الكهرباء ويمثل هذا المشروع إنجاز ونعمة كبيرة للجمهورية⁽¹⁾.

وتواصل إيران سياستها بتحويل نهر الزاب الصغير إلى شرق غرب إيران في إطار خطة إيرانية لزيادة منسوبها المائي ونقل المياه بين الأقاليم من خلال نقل المياه من المناطق التي لها وافة مالية إلى المناطق العجز المائي أو إلى المناطق الصناعية التي تتطلب كميات من المياه وكان أبرز المشاريع في نهر كارون حيث نقلت طهران في عام (2000) من سدود أعالي كارون إلى محافظتي أصفهان و يزد في وسط إيران من خلال أنابيب تصل لأكثر من ألف كم ،وهو ما أحدث موجات غضب وشغب من قبل المواطنين⁽²⁾.

ويمكن تلخيص سياسة ايران المائية بالآتي⁽³⁾:-

1- قطع مجرى الأنهار الحدودية مثل نهر الكنكير الذي قطعه إيران عن قضاء مندلي مما أدى إلى نضوب أكثر من 70% من أشجار الفاكهة في المنطقة وسبب في نقص إنتاج النخيل وانقطاع سكان مندلي عن زراعة المحاصيل الصيفية .

2- قيام السلطات الإيرانية بتحويل مجرى الأنهر الحدودية باتجاه الداخل الإيراني والحاق الضرر بمنطقة خانقين، فضلاً عن نهر بناوة ونهر قره تو.

3- قيام إيران ببناء مشاريع خزن لغرض توليد الطاقة الكهربائية و ري الأراضي الزراعية وهو ما نتج عنه اضراراً بالغة بالأراضي المروية في العراق.

كما نلاحظ أن هناك تقارب بين التوجهات المائية الإيرانية والتركية ،فالساسة المائية والايرانية تحاول بالتنسيق مع تركيا التفاوض مع العراق على مفهوم فكرة (الحوض الواحد) لربط حوضي دجلة والفرات واعتبارهما حوضاً واحداً و يرفض العراق هذه الفكرة رفضاً قاطعاً لعدم وجود أي سند

(1)التحكم الإيراني بمياه العراق خلفيات الأزمة ومستقبل الصراع،صحيفة المستقبل،على الموقع:

<https://www.alestiklal.net/ar/view/4500/dep-news-1586964588>

(2)Addullah, A. A, "Shared Rivers between Iraq and Iran and its effect on Agricultural lands and Food Security", Tikrit University J., 20, 1, 2012, p. 356-388.

(3)غدير محمد سجاد العبيدي،الأمن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية،رسالة ماجستير(غير منشورة)

كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2002،ص127_128.

قانوني وجغرافي لذلك.مما يتقدم يكشف لنا المخاطر التي يتعرض لها الأمن المائي و ليش حوض دجلة فحسب بل شط العرب.

ثانياً: المهددات التجارية الإقليمية

أ- ظاهرة الاغراق

الإغراق كمصطلح ظهر في أيام حرب الاستقلال الامريكية عندما غزت الصناعات الانكليزية في ممارسة الاغراق كوسيلة لأعاقة نمو الصناعات الوليدة في البلدان التي قام الانكليز بأحتلالها بشكل كبير مما ادى إلى إن الخرابنة الامريكية تصرح بأنها اهم العقبات التي تحول دون نمو صناعاتها المحلية ويعرف بأنه شكل من أشكال التمييز السعري والمنافسة الشرسة وهي بيع المنتجات في الأسواق الخارجية بسعر أقل من المنتجات في الأسواق المحلية هدفها إضعاف من الإنتاج المحلي والمنافسة والسيرة على الأسواق وايضا لأهداف سياسية واقتصادية⁽¹⁾.

تفاقت ظاهرة الإغراق في العراق بعد عام 2003 وبشكل ملحوظ بعد النظام السابق، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع نسبة الاستيراد بشكل متزايد سنة بعد الأخرى ولمختلف انواع المنتجات والسلع الضرورية ومنها السلع الزراعية الغذائية،فضلا عن غياب السياسات التجارية التي تحكم عمليات الاستيراد، و لاسيما من الدول المجاورة التي تعمل إلى اتباع سياسة تصدير واسعة لمنتجاتها للتنافس أمام السوق المحلي العراقي، هدفها من ذلك أضعاف اقتصاد البلد من خلال تخفيض سعر السلعة المصدرة للعراق وإحلالها تدريجياً محل السلع المحلية المماثلة وإبعادها عن السوق تماماً،ومن ثم رفع السعر لصالح السلع المصدرة للعراق،مما أحدث آثار اقتصادية سلبية على مجمل القطاعات الإقتصادية التي تأثرت بشكل كبيرة بهذه الظاهرة .

وأن إستمرار ظاهرة الإغراق تكاد أن تكون إحدى المهددات المباشرة للأمن الغذائي بشكل خاص والأمن الاقتصادي العراقي برمته⁽²⁾.

(1) المصدر نفسه ، ص16.

(2)هدى مهدي علي،ظاهرة الاغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق،رسالة ماجستير،غير

منشورة،جامعة كربلاء،2018، ص12.

ب- إختراق المنافذ الحدودية

يرتبط العراق بدول الجوار ومنها الدول العربية (السعودية، الكويت، سوريا والأردن، ولبنان والدول غير العربية وهي تركيا وإيران) ارتباطاً تجارياً - والصورة رقم (2) ادناه توضح المعابر الحدودية البرية مع دول الجوار⁽¹⁾، حيث يوجد العديد من التعاملات التجارية التبادلية والإستثمارية عبر المعابر أو المنافذ التجارية التي تربط حدود الدول، وللتبادل التجاري بين العراق والجوار الاقليمي تاريخ طويل، واخذ الترابط وثيق تارة وتارة اخرى بالتذبذب وذلك حسب طبيعة الوضع القائم والعلاقات بين البلدان المرتبطة تجارياً عبر الحدود والمعابر التجارية المهمة التي أصبحت تستغل إقتصادياً وسياسياً من قبل دول الجوار وتوظيفها كورقة ضغط وتأثير على امن واستقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق والتي سيتم التطرق لها في هذا المحور⁽²⁾.

خريطة رقم (1) توضح اهم المنافذ الحدودية مع دول الجوار



المصدر: المنافذ الحدودية، متاحة على الموقع، <https://images.app.goo.gl/sEGDtSJNK7pRwdUFA>.

(1) حارث حسن، المعابر الحدودية والسياسات الإقليمية في العراق، على الموقع، [https://carnegie-](https://carnegie-mec.org/2021/07/13/ar-pub-84947)

[mec.org/2021/07/13/ar-pub-84947](https://carnegie-mec.org/2021/07/13/ar-pub-84947)

(2) قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية السعودية بعد العام 2003 وملاحمها المستقبلية، مركز الدراسات

الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، مجلد 10، العدد 38، 2006، ص 86-89.

قد أصبحت المعابر الحدودية والعلاقات عبر الحدود مكوّنات أساسية في التنافس الإقليمي المتزايد على النفوذ في العراق، ويُعد هذا التنافس القائم بشكل أساسي بين إيران والسعودية وتركيا مدفوعاً في المقام الأول بدوافع تجارية وجيوسياسية، على المستوى التجاري: لم يكن العراق بعد سنوات الاحتلال وانعدام الاستقرار والبيئة الملائمة، قادراً على بناء قطاع تجاري وصناعي قوي أو إنعاش قطاعه الزراعي بالكامل، فبات يعتمد على الواردات، وأفسح هذا الواقع المجال أمام دول أخرى للتنافس على السوق العراقي الذي يضم حوالي 40 مليون مستهلك، أما على المستوى الجيوسياسي، فقد أصبح العراق هدفاً تسعى من خلاله الدول المجاورة نفسها، أي إيران والسعودية وتركيا، إلى تعظيم نفوذها الإقليمي إلى أقصى حد، وقد ساعد الوضع السياسي والامني المضطرب في العراق في تعميق هذه الحالة، إذ ويُعد فتح معابر حدودية جديدة مع دول الجوار سلاح ذي حدين والآخر زيادة حجم التبادلات التجارية وتعزيز الروابط البرية والجوية والآخر بمثابة أدوات ضغط في إطار هذا التنافس الاقليمي في العراق⁽¹⁾.

ثالثاً: المهددات المالية الاقليمية (ظاهرة غسيل الاموال)

أدت الثورة التقنية التي اجتاحت العالم الى آثار ايجابية عديدة في الاقتصاد العالمي، وكان هناك بعض الظواهر السلبية التي صاحبت هذه الثورة من إهمها إستفحال ظاهرة غسيل الأموال، وأصبح هذا المصطلح شائعاً جداً في المجتمعات على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، وأصبح هذا المفهوم يعكس الجرائم الاقتصادية المتعلقة بالتجارة غير المشروعة والتحويلات المالية عبر المصارف. ويشير مصطلح غسيل الأموال الى محاولة اضعاف الشرعية على أموال ناتجة عن عمليات غير قانونية مثل تجارة المخدرات والاختلاس والرشوة وغيرها، وقد أنشأت معظم الدول ما يُعرف بوحدة الإستخبارات المالية أو اتخذت تدابير لتجنب أن تدرج على قائمة الدول غير المتعاونة الصادرة عن مجموعة العمل المالي التي أنشئت من قبل الدول الصناعية السبع (G7) في عام 1989 و تضم حالياً 31 دولة وتهدف إلى جعل النظام المالي الدولي معادياً لغسيل الأموال⁽²⁾.

(1) حارث حسن، مصدر سابق، على الموقع، <https://carnegie-mec.org/2021/07/13/ar-pub-84947>.

(2) للمزيد ينظر: حسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الاغراق واثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2011، ص182.

تُعد مؤسسات الخدمات المالية مثل البنوك و شركات التمويل غير المصرفية ، شركات التأمين، وشركات سوق المال بشكل عام القنوات الأكثر تفضيلا التي من خلالها يتم غسل الأموال غير المشروعة في كافة أنحاء العالم . والعديد من مؤسسات الخدمات المالية تكون شريكة لغاسلي الأموال دون علمها⁽¹⁾.

إن عملية غسل الأموال هي جريمة إقتصادية ، لها آثار سلبية عديدة إقتصادية واجتماعية في المجتمعات التي تنتشر فيها ومنها العراق، إذ تؤدي الى خلق عدم توازن بين أفراد المجتمع وتعمل على تقليص فرص الأمن الاجتماعي والاقتصادي، يهدف هذا المحور التعريف بمشكلة غسل الأموال ومدى انتشارها في العراق ،اذ ان ظاهرة غسل الأموال تمثل تحديا كبيرا للحكومة وهي تمثل جريمة منظمة لها آثار سلبية عديدة في الاقتصاد العراقي سنتطرق لها بالتفصيل في المحور المخصص للآثار السلبية على الامن الاقتصادي والسياسي العراقي⁽²⁾

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى إنتشار ظاهرة غسل الأموال في العراق أهمها ما يأتي⁽³⁾:

1-عدم الإستقرار الأمني والسياسي: أدى عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط النظام الدكتاتوري السابق إلى فراغ سياسي وغياب نسبي لسلطة القانون خصوصا في الفترة التي تلت الغزو مباشرة، فضلا عن عدم الاهتمام ببناء دولة المؤسسات والقانون ، كما أن دخول المنظمات الارهابية الى العراق مثل القاعدة وداعش وغيرها أدى الى عدم إستقرار أمني كبير .

2-الفساد المالي والاداري إذ أن هناك علاقة جدلية بين الفساد المالي والإداري وغسيل الأموال، لأن الذين يكسبون من عمليات الفساد الإداري بأنواعه كافة لابد لهم من أن يجدوا قنوات مالية دولية آمنة يمكنهم من خلالها إيداع مكاسبهم غير الشرعية في البنوك، ويشكل الفساد المالي والاداري الرافد الأهم لعمليات غسل الأموال في⁽⁴⁾.

(1) هدى مهدي علي البياتي،مصدر سابق، ص47.

(2) زينب حسين عوض الله،الأقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2004،ص291.

(3) للمزيد ينظر:هدى حامد قشقوش،جريمة غسل الاموال في نطاق التعاون الدولي،القاهرة ، 2003 ، ص 76 - 77.

(4)غازي صالح محمد الطائي،الاقتصاد الدولي،دار الكتب للطباعة والنشر،العراق، 1999،ص289.

3- ضعف الرقابة من قبل المصرف المركزي اذ وقع على مكتب صغير ملحق بالبنك المركزي العراقي مهمة كبيرة في رصد عمليات غسيل الاموال في جو من تنوع مصادرها غير المشروعة في العراق والتي تتنوع بين سرقات المصارف والبنوك بعد احتلال العراق وكذلك من تهريب النفط ومشتقاته الى الخارج، فضلا عن كم كبير من الاموال المتحققة من عمليات تشوبها شبهات فساد مالي واداري في أجهزة الدولة، بما فيها عمليات الاختلاس الكبيرة للأموال المخصصة للمشروعات الخدمية ، وهذه المهمة بالتأكيد ليست من المهمات التي يسهل التعامل معها، كونها تأخذ وسائل وأشكالاً مختلفة مثل التحويل والايذاع للأموال المشبوهة الناتجة عن الاعمال غير المشروعة في احد المصارف العراقية ومن ثم تحويلها الى الوطن الاصلي للمودعين، وبذلك يكون المصرف قد قام بغسيل تلك الاموال الناتجة عن عمل غير المشروع وجعلها تبدو كأى أموال مشروعة ويصعب عندئذ تمييزها ومراقبتها، ومن ثم محاسبتها وخاصة متى ما تمكن رجل الأعمال الذي يحاول ان يغسل امواله من خلال عقد الصفقات النقدية التي يتم توظيفها لتحويل العملة المحلية الضعيفة المتجمعة من الاعمال غير المشروعة الى ذهب او مجوهرات او غيرها من الاصول التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الاجنبية وإيداعها في البلد الاجنبي اذ تكون تمت عملية غسيل الاموال⁽¹⁾.

4- عدم تدقيق ومتابعة الفواتير التي تقدم من قبل المصارف الأهلية والمؤسسات المالية المشتركة في مزاد العملة الذي يقيمه البنك المركزي بشكل يومي إذ أن نسبة كبيرة من هذه الفواتير هي فواتير وهمية.

5- التأخير في تقديم الحسابات الختامية الى البرلمان منذ عام 2003 مما يشكل منفذ للفساد المالي والإداري الذي يُعد رافدا مهما من روافد غسيل الأموال كما أشرنا، ويخفي فوائض الموازنات العراقية خلال تلك السنوات التي لم تقدم فيها الحسابات الختامية⁽²⁾.

(1) زياد عبد الكريم رشيد وعبد القادر عبد الوهاب عبد القادر، دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الاموال مع اشارة خاصة للعراق، العراق، 2016 ، ص 13- 17.

(2) عدنان فرحان الجوار، غسيل الاموال في العراق الاسباب والاثار والمعالجات، جامعة البصرة، كلية الادارة و الاقتصاد، 2016، ص 18، مقالة على الموقع، <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=518127&r=0>.

المطلب الثاني : المهددات البيئية الاقليمية

تُعد التغيرات المناخية مهدد عالمي وإقليمي ومحلي في ذات الوقت لأن التغيرات لا يمكن تجزئتها فما يحدث في نطاق أو اقليم معين اين كان مكانها سوف نجد تأثيراتها لا يقتصر على الاقليم فقط بل يتعداه إلى الاقاليم المجاورة ،بل يعم الجميع .

فالتغيرات المناخية باتت تشكل تهديدات عالمية ،فضلان عن إن السياسيات المتبعة اقليميا تزيد من الأمر سوء وتؤزم، أن لم تكن مفتعلة أصلا من قبل الجماعات الارهابية التي أصبحت تعلب على هذا الجانب لأيقاع الضرر بدولة ما .

أما مع تطور العالم وانتشار الصناعة والتزايد في النمو السكاني وانتشار تطوير المفاعل النووية واسلحة الدمار الشامل والافراط في استخدام المواد الضارة ،زاد معه التلوث البيئي الذي يسبب التغيرات المناخية على الصعيد العالمي و الاقليمي والمحلي نتيجة تقارب الحدود والتأثر المباشر على المناخ في جميع الدول ، اذ يترواح التأثير من دولة إلى أخرى، وتقول الهيئة الدولية للمناخ إن لكل منطقة حظها من التغير المناخي، إذ أن آثاره ليست واحدة على كل مناطق العالم. فالتبعات تختلف من منطقة إلى أخرى، بحسب موقعها الجغرافي، أو بحسب قدرة المنطقة وأنظمتها الإجتماعية والبيئية على التكيف مع التغير المناخي أو التخفيف من آثاره ، اذ يتطلب العمل الجماعي للتقليل من تهديدات مخاطره على الإنسان والصحة والاقتصاد وكل مفاصل الحياة⁽¹⁾.

ادراك العالم ان التلوث الإشعاعي والكيميائي والبيولوجي والنفايات السامة تشبعت في الهواء والمياه والتربة والغذاء واصبحت الحياة مهددة بالأمراض وانتشارها .⁽²⁾

وهذا بسبب عدم التوازن البيئي الذي يعد المهدد الأساسي لأشاعة الخوف وعدم الاستقرار ، إذ إن البيئة أصبحت الشغل الشاغل للعالم ككل للعمل على حماية المحيط الحيوي⁽³⁾ وهذا ما سنتطرق له في الآثار المترتبة من جراء التغيرات المناخية و التلوث البيئي على مفاصل الاقتصاد العراقي .

بالنسبة الى العراق يقع جغرافيا في منطقة شرق المتوسط، ملزمة جنوب الأناضول في الشمال، وإيران في الشرق والشمال الشرقي، وسوريا والأردن في الغرب؛ يفتح على المملكة العربية السعودية

(1) حقائق أساسية عن التغير المناخي ،مجلة الإنسان، عدد65، 2019، على

الموقع، <https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/08/27/318>.

(2) عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، بيروت، 2008، ط1، ص7-8-9.

(3) عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، بيروت، 1996، ط1، ص136.

والكويت والخليج في الجنوب، يضيف هذا الموقع الجغرافي إلى تضاريس السطح المتنوعة للعراق، العديد من عناصر الطقس المتغيرة التي تظهر بدرجات متفاوتة، تهدد الضغوط المناخية في العراق الآن بمأس جديدة، بما في ذلك إرتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار، وتزداد الضغوط المناخية في العراق سوءاً، مما يزيد من إحتتمالية مستقبل أكثر حرارة وجفافاً لبلد شهد بالفعل دماراً واسع النطاق، إذ تعرض الى الغزو والقصف، وسيطرت الجماعات الإرهابية على ثلث أراضيها، وقتل مئات الآلاف ودُمر جزء كبير من بنيته التحتية⁽¹⁾.

العراق تتأثر بتأثيرات التغيرات المناخية السريعة على مواردها الطبيعية، وتشمل هذه الآثار زيادة تواتر وشدة الطقس المتطرف الأحداث والمظاهر الأخرى مثل ارتفاع مستوى سطح البحر؛ كل هذه التأثيرات، تُترك دون إدارة أو خاضعة للرقابة ستزيد من الضغوط على الموارد الحيوية والبنى التحتية التي تدعم الأمن المائي والغذائي والنقل وأنظمة الطاقة، وتؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة ككل، هذه التغيرات المناخية هي التهديدات إلى جانب عوامل سلبية أخرى، سلطت الضوء على المخاطر التي يتعرض لها الضمان الاجتماعي وتقويض قدرة الحكومات في إدارة المواقف المضطربة؛ أي سوء إدارة الدولة⁽²⁾.

تساهم التغيرات في التأثير في مجموعة واسعة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار داخل الدول، بما في ذلك نزوح السكان، الهجرة، الإضطرابات السياسية، هشاشة الدولة، نزاعات داخلية، كلها عوامل تضعف من قوة الدولة ومركزيتها، وهي تعني أيضاً أن الطبيعة العابرة للحدود لبعض المناخ قد تؤدي تأثيرات التغيير إلى صراعات بين الدول، في الحالة الأخيرة، نهر دجلة، ويمكن الاستشهاد بتدفقات نهر الفرات كمثال، مقرونة بالتقاسم غير العادل للمياه من قبل تركيا وإيران، قد تؤدي إلى صراعات بين العراق وهذين البلدين، أو مع الدول المتشاطئة الأخرى⁽³⁾.

(1) محمد عادل عسكر، مصدر سابق، ص 53.

(2) للمزيد ينظر: شاري خالد معروف، ياسين ميسر عزيز، التنظيم القانوني لانشاء السدود على الانهار الدولية وفق مبادئ القانون الدولي العام، مجلة قه لاي زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، كوردستان العراق، المجلد الاول، العدد 4، 2021، ص 9.

(3) للمزيد ينظر: مصطفى عباس معرفي، التغير المناخي، مجلة عالم الفكر، الكويت، مجلد 37، عدد 2، 2008، ص 10-

ويمكننا الإشارة إلى إن التغيرات المناخية فضلا عن سياسات اقليمية خاطئة والتدخل من قبل الجماعات الارهابية في استغلال الوضع والعمل بالتدخل البشري في إعاقة الاستقرار والامن للدول يؤدي إلى تغيرات بيئية وتلوث يعود بالتالي الى نقص المياه والغذاء وعليه تنشأ الهجرات السكانية نتيجة التغيرات البيئية والوضع غير الأمن وعليه تنتج عنها صراعات وحروب بين الاطراف المعنية وهذا يؤدي إلى اختراق للأمن الاقتصادي والامني لأي بلد ومنها العراق وما مر به من ازمات ادت إلى اختراق امنه الاقتصادي، فضلا عن ندرة الماء، تجفيف الاهوار، تسميم ونفوق الاسماك، التصحر، نقص الموارد بسبب تأثيرات تغيير المناخ الطبيعي أو النشاطات الارهابية التدخل البشري للجماعات الارهابية في التدخل لأحداث التلوث البيئي لزعة الوضع الإقتصادي .

وفيما يخص العوامل المؤثرة في تغير المناخ فقد ظهرت العديد من النظريات والدراسات التي تفسر التغيرات المناخية و أوزعتها إلى عوامل طبيعية وعامل من صنع الانسان نتيجة التطور السريع المستمر، والعاملان كلاهما تتفاعل فيما بينهما تؤدي لتغيرات مناخية ومن العوامل الطبيعة فتتمثل في الإشعاع الشمسي، التغيرات في حركة الارض، عوامل جوية في الغلاف الجوي، أما العامل البشري فهو المسؤول عن التغيرات المناخية نتيجة نشاط الدول الصناعية المتزايد والنمو السكاني المطرد و تضخم المدن والحروب والفايروسات المطورة.

المبحث الثالث

المهددات السياسية و الامنية الاقليمية

لا يمكن فصل الجانب السياسي والأمني عن الجانب الاقتصادي، عندما نتحدث عن الأمن الاقتصادي فهو يؤثر ويتأثر بالمهددات السياسية والأمنية، بل لا يمكن إن يتحقق الأمن الاقتصادي العراقي من دون توفر بيئة سياسة وأمنية مستقرة وأمنه فهناك علاقة ترابطية وتكاملية ما بين الأمن الاقتصادي والبيئة السياسية والأمنية داخل إي دولة .

ويقصد بالمهددات السياسية هي الازمات او التحديات والصعوبات المرتبطة بالعوامل السياسية التي ترتبط بأمور الدولة وتنظم شؤونها على الصعيد الداخلي والخارجي، و اي خطر اقليمي يهدد الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى، ومدى اندماجها وتأثير العوامل الأخرى ومنها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالتحديات السياسية الاقليمية هي الأحداث او الازمات او المخاطر من الدول المجاورة التي تهدد وتعيق تقدم ونمو وتطور عمليات التنمية في الدولة المعنية بالتهديد، وبذلك تنعكس بشكل سلبي مباشر او غير مباشر على كافة قطاعات الدولة.

فالتحديات السياسية التي تعرض لها العراق في فترة ما بعد الاحتلال الامريكي عام (2003) كان لها دور فعال في اضعاف البيئة السياسية الديمقراطية وأحدث انقسامات وأضرار مجتمعية وسياسية واقتصادية وزعزعة استقراره و تماسكه .

وأهم تلك التحديات التنافس والصراع بين الدول المجاورة والتغلغل في عمقه والتدخل بشؤونه بحجج ترتبط بمصالح معينة، وكذلك المهددات الأمنية الحديثة على العراق كونه محط أنظار وهدف استراتيجي لتحقيق مصالح واهداف متعددة سياسية واقتصادية التي تنعكس بشكل سلبي على الأمن السيادي والاقتصادي للدولة.

المطلب الأول : المهددات السياسية الاقليمية على العراق

تعد ظاهرة التنافس إحدى أوجه التفاعل بين الدول وتتسبب نتيجة احتكاك وسعي الدول من أجل تحقيق مصالحها واهدافها انطلاقاً من إمكانياتها المتوفرة على شكل علاقة تسابق سلمي، وتحدث نتيجة التفاوت في القوة وفرض السيادة ، ومتى ما حاول احد الأطراف المبالغة في السلوك المعتاد والانفراد بتحقيق المصالح على حساب الأطراف الأخرى، كلما شكل ذلك سبباً في التوتر الذي يحول التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول بذلك إلى الصراع او ممكن ان يتحول إلى تعاون وتقارب في ظل ظروف معاكسة، اذ ان ظاهرة التنافس تشير الى حالة من الاختلاف بين الدول وتأخذ أبعاد سياسية واقتصادية لتحقيق مصالح ومكانة في المجال الدولي أو الاقليمي ، إذ يعد عملية تفاعل بين الدول لكي يحقق منها أهداف ومصالح متقاربة⁽¹⁾.

تتبع عملية التنافس الاقليمي على العراق من أهميته الإستراتيجية المتميزة التي تعد المتغير المهم في تحقيق مصالح كلا من الدول المجاورة له، أما لتحقيق مصالح خاصة بها أو محاولة اعاقه والحد من نفوذ دول منافسة، سنتطرق بشكل مختصر لأهمية العراق الاستراتيجية ومن ثم لأهم الدول في مجال التنافس والصراع على العراق⁽²⁾.

كما تكمن الأهمية الاستراتيجية للعراق بالنسبة لدول الجوار من عدة نواحي هي كالآتي:-

أ- من ناحية الموقع الجغرافي

يتمتع العراق بموقع استراتيجي مهم ، فالعراق الذي يمثل موقعه مجالاً استراتيجي بالنسبة لمصالح الاجنبية المختلفة يقع في أقصى الطرف الشمالي من الوطن العربي يحده من الشمال والجنوب تركيا والخليج العربي والكويت ومن الشرق والغرب إيران ، سوريا، الاردن والمملكة العربية السعودية، تبلغ مساحته (٤٣٧,٠٧٢) كلم^٢ ومنها مساحات مائتة واسعة تبلغ (4910) كلم^٢، كما يعد من أغنى الدول العربية بموارد الطاقة وعلى رأسها البترول⁽³⁾، والتنوع في سكان العراق ، كما يعد موقعه في الطرف الجنوبي الغربي من قارة اسيا في منطقة تؤلف جزيرة العرب التي تعد نقطة التقاء الوسط بين القارات

(1) حيدر عبد الجبار الخفاجي، التنافس السياسي والاقتصادي التركي_الايرواني وانعكاساته الإقليمية، اطروحة

منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2015، ص 10.

(2) المصدر نفسه، ص 101 .

(3) حسام جاد الرب، جغرافية العالم العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 310.

الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا⁽¹⁾، ويعد الموقع ثابت في العناصر الجغرافية الا ان اهميته هي التي تختلف حسب التطورات والمتغيرات الحاصلة⁽²⁾.

وتدرس أهمية الموقع في عدة مجالات منها الموقع الفلكي ولخطوط الطول والعرض أهمية من حيث المناخ والتنوع الزراعي التي تعتمد على مناخ معتدل وبالنسبة لموقع العراق فأن طبيعته ميزته بم فصول مناخية متنوعة ساعدت في تنوع زراعته ،فضلا عن إنتشار زراعة المحاصيل متنوعة في الشمال عن الجنوب⁽³⁾ ،أما من حيث الموقع البحري فإنه يساعد على تحديد طبيعة مصالح الدول وحالاتها الاقتصادية والسياسية ،فالدول التي تطل على البحار والخليج ترتكز أهميتها على خلفية السواحل المطلّة عليه هذه الدولة ،إذ ليس كل البحار متساوية من حيث الأهمية⁽⁴⁾، والموقع العراقي شبه القاري والبعيد عن خطوط الملاحة العالمية مع إطلالة صغيرة على الخليج العربي اثره المهم في توجه السكان والدولة في أغلب فعاليتها الاقتصادية⁽⁵⁾.

وأن الموقع الجغرافي لأي دولة يتمحور حول أهميته الجيوستراتيجية،فأن العراق بعلاقته بدول العربية المجاورة يمثل وحدة بشرية متكاملة تمتد من المحيط الأطلسي للخليج العربي والمحيط الهندي يربطهم بالشرق الاقصى، ومما ضاعف أهمية موقع العراق وقوعه بجانب دولتين اقليميتين في الشرق الأوسط وهما تركيا حليفة الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي وايران من القوى الممانعة ضد مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن ما يملكه من مساحة كبيرة وعدد بشري هائل وإقتصاد واعد وقدرات عسكرية ونووية، فضلا عن أنها أحد أعضاء منظمة الايكو⁽⁶⁾.

(1) طه الهاشمي، جغرافية العراق، مطبعة الكشاف، بيروت، ط2، 1939، ص4.

(2) محمد ازهر سعيد، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص75.

(3) طه الهاشمي، مصدر سابق، ص45-55.

(4) خطاب العاني، جغرافية العراق ارض وسكان وموارد اقتصادية، المكتبة الوطنية، بغداد، 1990، ص9.

(5) صلاح عبد الحميد الجنابي، سعدي على غالب، جغرافية العراق الاقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص11.

ب_ من الناحية الإقتصادية

يمتلك العراق مجموعة عناصر مؤثرة ومميزة والمتمثلة في خصائص الاقتصاد العراقي وقدراته في الإطار الاقليمي وينبع ذلك من الاحتياطي النفطي الذي يمتلكه العراق الذي جعله بالمرتبة الثالثة عالمياً لعام 2002 ، ومن المتوقع حول قدرات العراق النفطية المستقبلية متزايدة على اعتبار أن (90 %) من مساحة البلاد لم يتم مسحها وحسب معهد بيكر لدراسة الطاقة العالمية فأن الاحتياط قد يصل إلى حدود (215) مليار برميل اذا ما تمت عمليات البحث والتنقيب في منطقة الصحراء الغربية.

مما يجعل العراق من الدول ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى بما يمتلكه من موارد اقتصادية وفي مقدمتها النفط الذي يعد السلعة الاستراتيجية الأولى للدول الصناعية⁽¹⁾.

أولاً : التنافس التركي _ الإيراني في العراق

تعاظم النفوذ التركي الإيراني في العراق وهذا ولد المنافسة الشديدة بين الدولتين و نتيجة لعدم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق والخروج منه وبسبب الفوضى التي نتجت عن الخسائر العسكرية والإقتصادية التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، عمل دول الجوار على ذلك الوضع لممارسة دور أساسي و مؤثر.⁽²⁾

إن انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من العراق في عام 2011 وكان لهذا الأمر اثر كبير في جعل القوى الإقليمية تستفاد من هذه المرحلة، بالنسبة لإيران كان الانسحاب عامل مهماً يصب في المصلحة العليا لإيران بعد أن كان الوجود الأمريكي يشكل عائقاً أمام اهدافها، أما تركيا فهي مع الانسحاب الأمريكي من العراق من أجل تفعيل دورها فيه وهذا يبين ان الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من الاعتماد على حلفائها الاقليميين من أجل الترتيب لمرحلة الانسحاب، اذ شكل هذا الانسحاب

(1) وليام بولك، لكي نفهم العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص22.

(2) عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، دار الكتاب العربي، بغداد، 2014، ص74.

مشاكل عديدة لدى تركيا وإيران بسبب الخشية من مسألة تفكك العراق⁽¹⁾، إذ إن كلا منها يحمل صورة خاصة عن الوضع في العراق ولا سيما أنهما يختلفان من ناحية الرؤيا لمستقبل العراق.⁽²⁾ لقد أدركت تركيا بأن المواقف الإيرانية المناهضة لدورها تعكس مصالح إيران الجيوسياسية، في حين إن تركيا تخشى التغلغل الإيراني في العراق ولا سيما في مدينة الموصل والمناطق الحدودية مع تركيا والسيطرة عليها، كذلك التدخل في أزمات المنطقة كونها لاعباً إقليمياً مؤثراً، لأن ذلك يشكل تهديداً للأمن القومي التركي وأنه عامل ضغط على تركيا مما جعل تركيا تراهن على كافة أزمات المنطقة والدخول بقوة من أجل موازنة النفوذ الإيراني الذي بدأ يزداد في المنطقة، لذا نجد بأن سياسة البلدين تركيا وإيران، تتدخل في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص مما أوجد المنافسة التركية الإيرانية على المكانة الإقليمية، والتنافس الشديد بين تركيا وإيران على المنطقة ولد نوعاً من الخلافات بين طرفين وهذه الخلافات ولدت تبادل الاتهامات بسبب السلوك الذي تنتهجه السياسة الخارجية لكلا الدولتين.⁽³⁾

أدركت تركيا بأنها لا بد أن تعمل جاهدة على تقليص الفجوة وتخفيف حدة التوتر بينها وبين العراق وذلك بسبب ما يمثله العراق من أهمية في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة⁽⁴⁾، فقد تمحور ظهور داعش في 2014، واكتساحه مدينة الموصل وكذلك أجزاء واسعة من العراق الأمر الذي أدى إلى زيادة التنافس التركي الإيراني على العراق، ترجم ذلك من خلال القيام بنشاطات عديدة من بينها تدخل إيران لمحاربة التنظيم كونه يشكل خطراً كبيراً تجاهها بسبب القرب الجغرافي منها، ووجدت تركيا في حماية التركمان والحفاظ على الأمن القومي التركي لأن التنظيم سيطر على مناطق حدودية

(1) Gallia lindenstrauss and Yoel Guzansky, The rise and future fall of a Turkish–Iranian axis, Foreign policy research institute, 2011, p3.

(2) حيدر علي حسين، العراق و دول الجوار: اهداف ومصالح، مجلة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 33، العراق، 2011، ص 7.

(3) للمزيد ينظر: خالد المعيني، (كي لاتسرق الثورات دراسة موضوعية في ثورات الربيع العربي)، منشورات صفاف، بيروت، 2014، ص 114. كذلك، كرم سعيد، التقاطع التركي الايراني في العراق، مجلة السياسة الدولية، 2017، متاح على الموقع، <http://www.siyassa.org.eg/News/11987.aspx>.

(4) ابراهيم نصر الدين، حال الامة العربية 2014-2015 الاغصان: من تغيير النظم إلى تفكك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص 136.

معها ، فكان سببا لتدخل القوات عسكرية خاصة في شمال العراق لأنها تعمل على ان تمارس نفس الدور الذي تمارسه ايران في العراق⁽¹⁾.

ووفقا لذلك يتضح ان التنافس التركي الإيراني على العراق لم يؤد إلى حالة تصادم وصراع بين الدولتين ، بل أدى إلى حدوث توتر على صعيد العلاقات الثنائية بسبب حدة المنافسة وشدتها بينهما ، هذا ينكسر بشكل سلبي على الوضع في العراق سياسياً واقتصادياً وبالتالي التأثير على المصلحة الوطنية⁽²⁾

ثانياً: التنافس الايراني _ السعودي على العراق

يشكل العراق في الوقت الحالي مركز قلق لكلا الجانبين ، حيث كانا يتقاسمان العوامل المقلقة قبل عام 2003 ، إلا أن بعد الاحتلال وسقوط النظام السابق أصبح القلق من قيام نظام جديد لا يتناسب مع رؤيتهما ومصالحهما في المنطقة⁽³⁾.

وبعد الدمار الذي حل به العراق بعد تداعيات الاحتلال ، اذ بدأ في القيام بعقد شراكات واتفاقيات مع شركات النفط الدولية لإعادة بناء بنيته النفطية بطريقة تسمح له بالظهور كمصدر رئيسي للنفط ، ان هذا التقارب العراقي الايراني قد يشكل تحدي ويعيق النمو الاقليمي للسعودية في سوق النفط العالمي ، لذا تخشى السعودية من التحالف العراقي الإيراني الذي قد يكون مدمراً لمصالحها على امتداد المنطقة⁽⁴⁾.

على الجانب الاخر نجد ان موقف السعودية في العراق يصعب تحديده بسبب الطابع المتحفظ القائم على التكتك ، فهي تتخوف من التمدد الاقليمي الايراني في المنطقة ، اذ تنظر السعودية إلى

(1) للمزيد ينظر: حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، التنافس السياسي والاقتصادي التركي الايراني وانعكاساته الاقليمية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص 87-91.

(2) المصدر نفسه، ص 171.

(3) رايق سليم البريزات، الصراع السعودي الايراني وتأثيره على دول الجوار العربي، جامعة قناة السويس، كلية التجارة العربية، 2017، ص 62-64.

(4) نيفين مسعد، العلاقات لسعودية الايرانية منذ احتلال العراق، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 74، 19، مصر ، 2008، ص 1-7.

العراق بأنه البوابة الشرقية للخليج⁽¹⁾ العربي وخط الدفاع الأول بوجه المد الإيراني في المنطقة، في حين تدرك إيران بأن العراق مهم لها لتحقيق عمقها الاساراتيحي.⁽²⁾

وتبعاً لذلك فإن هذا الصراع والتنافس الشديد بين البلدين في المنطقة وخاصة العراق له انعكاساته السلبية المهددة لاستقرار وتطور الأمن السيادي والإقتصادي للدولة .

ثالثاً: الدور الاسرائيلي

تُعد متغيراً مهماً في التأثير على وضع العراق السياسي والاقتصادي ، لا نغفل للأهداف الاقتصادية والسياسية لها في العراق فهي تعمل بشكل مباشر او غير المباشر بآثاره الفوضى⁽³⁾، وتعمل على زيادة حدة النزعة القومية في المنطقة عموماً وخصوصاً في العراق، فتعمل على تشجيع النزعات الانفصالية القومية والدينية حتى تتمكن من إعلان يهودية الدولة وحل القضية الفلسطينية على حساب الدول التي ستتسأ، والتي ستكون مشغولة في الصراعات التي ستتسأ بينها، مما يسمح بأن تتمكن إسرائيل بالتحويل إلى مصدر خلق الصراعات المنطقة بما يحقق مصلحتها الخاصة في السيطرة على مقدرات المنطقة وثرواتها، وتستطيع اسرائيل إتمام مشروع "تيودور هرتزل" الذي يهدف إلى تحقيق السيطرة على المناطق الزراعية الخصبة في جنوب سورية والجزيرة العراقية والسورية، ولذلك فهي تؤيد إنفصال كردستان العراق⁽⁴⁾.

مما تقدم نقول بأن اسرائيل تعد دولة عدو للعراق، طالما عملت على اضعافه وتهميش دوره في المنطقة وتعمل دائماً على تفكيك الدولة العراقية، وها مخطط ضمن مخططاتها المستقبلية (فشعارها من النيل إلى الفرات ارضك يا اسرائيل)، فهي تسعى الى اضعاف وتهميش دوره السياسي والإقتصادي، لأن إستقرار وأمن العراق يشكل مصدراً لتهديد لأمن إسرائيل.

(1) Tali.r.grumet, new middle east cold war: Saudi arabia and Iran's, rivalry University of Denver, 2015, p26.

(2) جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي و الدولي في العراق وانعكاساته على العلاقات الخارجية بعد الاحتلال الامريكي، ط1، عمان ، 2016، ص24.

(3) الدور الاسرائيلي في شرق اوسط متغير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015، متاح على الموقع، <https://futureuae.com>.

(4) الصراع الاقليمي و دوره في زعزعة الامن القومي العراقي، المركز العربي الديمقراطي، 2020، متاح على الموقع، <https://democraticac.de/?p=67507>.

المطلب الثاني : المهددات الامنية الاقليمية

تتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير منظمة تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الالكترونية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً يصعب معرفته وتحديدته وتوقع أعماله ونتائجها وتتنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين " داعش " ، اذ تُمثل التهديدات الهجينة تحدي كبير لأمن الدول والأمن العالمي، وهي أكثر تعقيداً وتشابكاً وغموضاً من التهديدات اللاتماثلية، وأشمل منها⁽¹⁾.

تعد أبرز المهددات الأمنية الحديثة هي التهديدات اللاتماثلية التي أصبحت تسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية، ويتعلق ذلك خاصةً بمثلث الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي من أبرز المشاكل التي تُخل بالسلم والأمن العالمي اليوم نظراً لحركيتها وصعوبة مواجهتها، وهي بنفس الوقت ذات تأثير كبير على الأمن الإقتصادي العراقي الذي عانى ماعانى من تأثير هذه المهددات⁽²⁾.

1-الظاهرة الإرهابية

أصبحت ظاهرة الإرهاب تهدد العالم بأسره وهي تعد من أخطر الظواهر والتهديدات التي يعاني منها اغلب المجتمعات الإنسانية ولم يعد يستهدف منطقة معينة أو دولة محددة بل أصبح يُشكل خطراً على الجميع ،وعلى ذلك تكون جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية تحت تهديد الخطر وعدم الاستقرار .

وكتصور يمكن القول أن الإرهاب عبارة عن: "عمل عنيف يستهدف ارضاخ جماعة ما لأرائه وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوة من خلال القيام بنشر الخوف وزرع القلق، وهو وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تراعاها وتستخدمها حكومات ضد مجموعات معينة"، حيث يعتبره "دافيد تيكور" David Tucker في مقال له عن أبرز مستجدات الإرهاب ومدى خطورته على أنه عبارة عن شبكة جديدة من المجموعات والهواة التي تتربط بشكل شبكي فيما بينها، وتختلف

(1)رايق سليم البريزات،مصدر سابق،ص68.

(2)نيفين مسعد،المصدر السابق، ص6.

عن الشكل الهرمي التقليدي الذي يتم فيه تدمير الجماعات الإرهابية من خلال عملية قطع الرأس (القضاء على القائد)⁽¹⁾.

وتتميز هذه المجموعات بالمرونة والقدرة على التكيف والاحترافية، وعادة ما تستخدم طرق تقليدية ويتعدى ذلك إلى طرائق جديدة وهجينة لتنفيذ هجماتهم كاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والشيعة والقرصنة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وهو ما يزيد في عمليات الفتك والقتل ليس فقط على المستوى الوطني بل العالمي⁽²⁾.

ويؤثر الإرهاب بالسلب على الأمن الوطني فهو يُمثل تهديداً وتحدياً في آن واحد، كما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، ويؤدي إلى استفزاز للمشاعر الإنسانية والضمير العالمي، ويمثل عامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية بين الشعوب والدول، كما أن تصاعد حدة هذه الظاهرة بصورة مطردة، وتزايد أعداد العمليات الإرهابية والخسائر الناجمة عنها يعزز سيناريو أن إستفحال هذه الظاهرة خاصة في الدول الفاشلة والهشة (Failed and Fragile States) يؤكد أن الإرهاب سيزل عقبة كبيرة وتحدي مستقبلي عويص لتحقيق الأمن، وتنطبق هذه الحالة على المنطقة العربية التي عانت منذ (2013_2017) خطر التنظيم الارهابي داعش.

وعلى الصعيد العراقي فقد عانى العراق بشكل كبير جدا من جراء تداعيات الإرهاب، فقد أسهم بشكل كبير في توقف مجال الاقتصاد نتيجة ضرب بعض الطرق التجارية الرابطة بين العراق ودول الجوار فضلا عن تعرض انابيب النفط للكثير من الهجمات الإرهابية المتعمدة ، ونقص في الاستثمارات وعدم دخول الشركات الأجنبية للعراق بسبب البيئة غير الآمنة.

تهديم البنى التحتية وخسائر جسيمة في البنى التحتية والجسور .

وإلى جانب الآثار الاقتصادية للإرهاب فإن الأوضاع الإجتماعية قد تضررت بشكل كبير مما أدى لانتشار الجريمة والسرقة والفساد الإداري وتفكك النسيج الإجتماعي نتيجة عمليات الهجرة والتهجير، وتدني مستويات التعليم والصحة.

(1) محمد محمود المندلاوي، الارهاب عبر التاريخ، دار ومكتبة الهدال، بيروت، 2009، ص12.

(2) احمد ابراهيم محمود: الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 147، 2002، ص83.

2-ظاهرة الجريمة المنظمة

تعد ظاهرة الإجرام واحدة من أخطر الظواهر للسلوك الإنساني الأكثر تعقيد ومن المخاطر الأمنية المستعصية التي تهدد أمن وسلامة ومصالح الأفراد والمجتمعات ككل، مع تطور المستمر الذي تشهده مجالات الحياة، فقد تأثر الفكر الإجرامي فأصبح من الصعوبة التنبؤ بها .⁽¹⁾ وترك هذا التطور بصمته الواضحة في عالم الجريمة بمختلف انماطها فأصبح يشمل عناصر تكونها بدءاً من التفكير والتخطيط والإعداد والتنفيذ لها، والنتائج التي يسعى تحقيقها، ولعل أخطر تأثيراته هو انتقالها من المجتمع المحلي الداخلي إلى المجتمع الدولي، وتسخير كافة وسائل التقدم العلمي لتحقيق الأغراض غير المشروعة الإجرامية فقط ظهرت بأنماط وأشكال متنوعة ،فزادت من الخطورة والمعاناة أمام الدول لصدها ومواجهتها .⁽²⁾

كما أن المنظمات الإجرامية ذات الأهداف غير المشروعة التابعة لجهات ودول معينة لتحقيق أغراض وأهداف سياسية واقتصادية، تتخذ من الدول الهشة ذات الفساد الإداري والضعف السياسي لتحقيق غايات وتنفيذ عمليات للهيمنة وفرض السيطرة وهذا ما جعل أوجه النشاط غير المشروع تشكل تحدي رئيسي أمام العالم والعراق بشكل خاص لتقاوم مخاطرها الاجتماعية والإقتصادية ولداخل جرائم العنف والفساد كونها مهدد مباشر لاستقرار ونمو التنمية وكذلك إلامن.⁽³⁾ والجريمة المنظمة في العراق موجودة بأشكال مختلفة، وترتبط بعوامل اقتصادية معينة بسبب الظلم الاجتماعي وغياب العدالة، وأن الخصائص البيولوجية والعوامل الوراثية يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في تغذية الروح الإجرامية إذا ما تضافرت معها عوامل بيئية واجتماعية أخرى، بالإضافة للتفكك الأسري.⁽⁴⁾

(1) ذنايب اسية،الاليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الاخوة منتوري،قسنطينة،2010،ص6.

(2)فائزة يونس،الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية،القاهرة،دار النهضة العربية،2002،ص29.

(3)للمزيد ينظر:علاء الدين شحاته،التعاون الدولي لمكافحة الجريمة،ط1،ايتراك للنشر والتوزيع،القاهرة،2000،ص30.

(4)احمد السلطان،الجريمة المنظمة في العراق،مقترحات وحلول،<https://www.alkulasa.net>.

ومن اشكالها غسيل الأموال، القتل، والسطو المسلح، والغش الصناعي، وتهريب الآثار، وزراعة المخدرات، وخطف الأطفال، والاتجار بالسلاح وتزوير الصكوك المصرفية، وتزوير العملة والشهادات العلمية فضلاً على التفجيرات الارهابية ونحوها.

3-المهددات غير المرئية (السيبرانية)

يُعد الفضاء السيبراني من أخطر المجالات التي تشكل تهديد اقتصادي وأمني، فبعد تزايد الاهتمام والاعتماد على خدمات شبكات الانترنت، إذ تولدت حاجة ماسة إلى مركز للأمن السيبراني الوطني في العراق لتعزيز وسلامة الأمن الوطني وحماية البنى التحتية ومتابعة ومراقبة الحركات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية في عموم البلاد ولحماية البيانات الرقمية والمعلومات السرية للمؤسسات العامة والخاصة في الدولة .⁽¹⁾

نتيجة الحروب والأوضاع التي مر بها العراق وخاصة بعد العزلة الدولية التي بسببها تراجع العراق عن أنظمة شبكات الانترنت والاتصال، مما أدى إلى حدوث أضرار كبيرة في بنية الأمن السيبراني وضعفه في البلاد، حيث يعد قطاع الانترنت في العراق من القطاعات غير المنظمة والضعيفة، مما يجعله في حالة حرجة على مستوى العالم، بسبب عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني التام في العراق، لذا في ظل التسارع في الإستثمار في هذا المجال ،ويتطلب على العراق أن يبادر إلى مزيد من العمل لتطوير قاعدة أساسية لتعزيز الأمن السيبراني وتلافي الجرائم السيبرانية المتنوعة في العراق ومنها الاحتيال ،سرقة الهوية، الصور غير المشروعة،المطاردة وإنتهاك حقوق النشر ،فضلا عن الإرهاب السيبراني، فمن خلال سجلات مكتب التحقيقات الجنائية العراقي للمدة (2006-2011-) نجد أن هناك تزايد كبير وملحوظ في حالات الجرائم السيبرانية بمتوسط نسبة سنوية تبلغ (46.2%) من مجموع الجرائم المرتكبة ،وأبرزها حادثة الغش الجماعي عبر الانترنت لعام (2011) و ايضا تعرض موقع جهاز الأمن الوطني العراقي للأختراق في عام (2019)، وتسبب هذا الحادث في قلق الأفراد نتيجة لهشاشة الأمن السيبراني في العراق .⁽²⁾

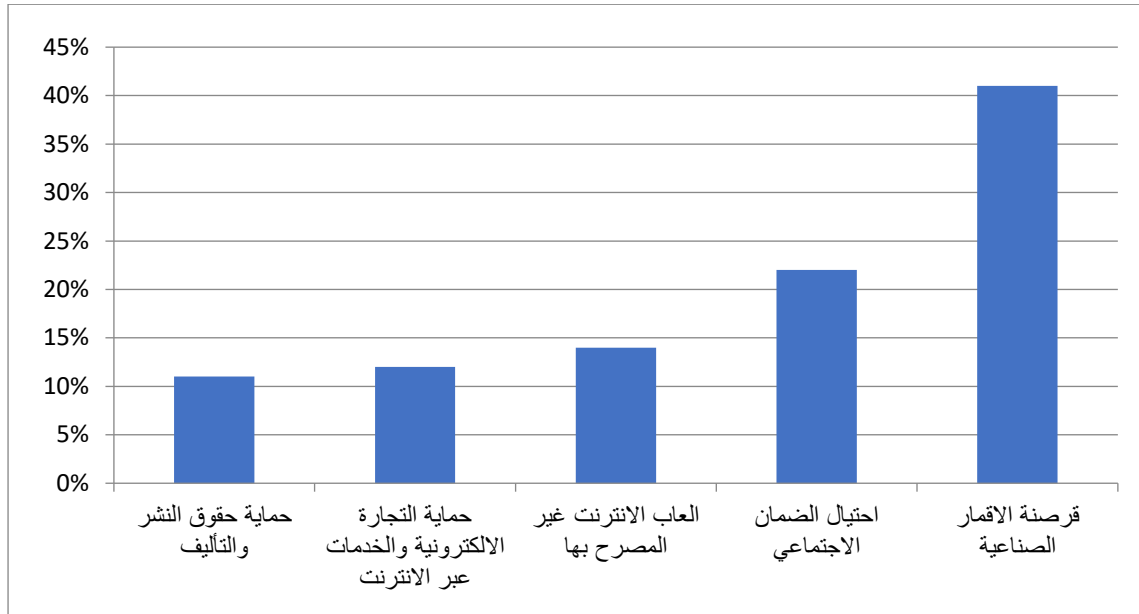
(1) علي محمود سلمان، الفضاء السيبراني ودوره في صياغة وتوجيه مسار القوة في العلاقات الاقتصادية الدولية(نماذج

مختارة) للمدة (2010-2020)، اطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة

النهرين، بغداد، 2021، ص144.

(2) المصدر نفسه، ص144-147.

يوضح الشكل ادناه انواع الجرائم الالكترونية المتنوعة في العراق لعام(2013)



المصدر، علي محمود سلمان، الفضاء السيبراني و دوره في صياغة و توجيه مسار القوة في العلاقات الاقتصادية الدولية (نماذج مختارة) للمدة (2010-2020)، اطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2021، ص 149.

شكلت هذا الحالات فضلا عن التحديات الخارجية تهديدا كبيرا لأعاقلة التقدم التكنولوجي والتقني والعلوم الحديثة وبالتالي تنعكس سلباً على منظومة الأمن الوطني للدولة، فأغلب الأحيان تستهدف التهديدات غير المرئية السيبرانية المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية للدولة وبالتالي تصبح خطراً يتطلب مواجهة رادعة لهذه التهديدات .

مما تقدم يمكننا القول إن سمات و واقع الامن الاقتصادي العراقي مر بأزمات وتحديات كبيرة انهكت كاهل الدولة وقوضت القدرة على التقدم والتطور في مختلف المجالات، فضلاً عن إن المهددات لم تقتصر على المهددات التقليدية المعتاد عليها وإنما على المهددات الامنية السيبرانية غير المرئية وهي الأكثر خطراً وتهديداً لأمن واستقرار البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية كونها غير محددة وغير معروفة من قبل أي جهة تتطلب جهود اكبر وخطط اعمق وسرعة في التنفيذ لردع هذا التهديدات.

الفصل الثالث

المهددات الاقليمية والامن الاقتصادي العراقي:
رؤية في التداعيات والمشاهد المستقبلية

الفصل الثالث

المهددات الاقليمية والامن الاقتصادي العراقي: رؤية في التداعيات والمشاهد المستقبلية

تمهيد:

تحدد معطيات الرؤية المستقبلية لواقع الإقتصاد العراقي من خلال النظر الى ابرز المهددات التي تم استعراضها سابقا في البحث والتي ترسم هذا الواقع بشكل اقرب مايكون الى الواقع الصعب المرتهن بالارادة السياسية العليا ومدى قدرتها على تخطي المهددات والخروج من عنق الزجاجة الذي يمر به العراق الى بر الأمان من خلال تفعيل السياسات والتشريعات و استغلال الثروات وحسن ادارة الازمات والا فإنه على خلاف ذلك فان اقتصاد العراق الريعي لن يتمكن من إنقاذ العراق من إنهيار اقتصادي محتم وسنتناول إستعراض هذه المهددات وآليات الحماية منها والمشاهد المستقبلية للأمن الأقتصادي العراقي في ظل هذه المهددات .

المبحث الاول

المهددات الاقتصادية والبيئية وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي

على الرغم من حدة وتداعيات المهددات الأمنية والسياسية، الا أنها ليست المهددات الوحيدة التي تواجه العراق، بل استحوذت المهددات الاقتصادية جانب كبير منها لكونها تضرب عصب الحياة ،وتؤدي تداعياتها إلى إعاقة النمو الاقتصادي والاستقرار المجتمعي وتراجع مستوى المعيشة للأفراد ،التفاوت الطبقي،وايضا تزيد من حدة المشكلات المرتبطة بالحياة اليومية الصحية والبيئة وبالتالي تؤثر على الأمن المائي والغذائي للأفراد وهما اهم مؤشرات الاستقرار والأمن لأي بلد، وهذا الوضع يزيد من أن يكون البلد منكشفاً امام الدول المجاورة.

المطلب الأول : المهددات الاقتصادية وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي

تعد المياه من أهم الموضوعات والمرتكزات لأي بلد وأمنه القومي، وتكمن حساسية الموضوع لكون مصدر المياه يكون خارج حدود الدولة كما هو الحال في العراق، وهذا يعني فرض دولة المنبع نفوذها وشعورها بالأحقية بمصدر المياه يجعلها تسعى للهيمنة والضغط واستخدامها كورقة ضغط لتحقيق أهدافها ومصالحها ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية والجيوبوليتيكية وهذا ما نشهده بين العراق ودول الجوار المتشاطئة على نهري دجلة والفرات وروافدهما، إذ تعمل كل منها على إقامة المشاريع المائية واستغلال الأنهار لصالحهما على حساب حصة العراق من الأنهر وفي ظل غياب الإدارة والتخطيط الأمثل للموارد المائية من قبل دولة العراق فأن كل الدول تعمل لأستغلال هذا الضعف والضغط على العراق من خلال مقايضة الأمن بالمياه والحصول على مصادر الطاقة التي يتمتع بها العراق مقابل مصدر المياه فضلا عن أهداف أخرى ومنها سياسية .

بعد أن تطرقنا لأهم المشاريع المائية لكل من تركيا وإيران في الفصل الثاني، سيتم مناقشة اثار تلك المشاريع المائية على الأمن الاقتصادي العراقي وما يتضمنه من أمن مائي وغذائي وصحي واهم الحلول والمعالجات التي تحد من اثر هذا التهديد .

اولاً : المشاريع المائية وتداعياتها على الأمن المائي العراقي

إن بناء المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات لا يقتصر على التناقص في كميات مياه في حوض دجلة بل يؤدي إلى تأثيرات أكثر خطورة وحدة على مجمل أوضاع العراق ومنها الامن المائي و الزراعة والصناعة والبيئة وغيرها وسنتطرق إلى تلك الآثار بالشكل الاتي : (1)

1- تداعياتها على الأمن المائي العراقي:-

يواجه العراق اليوم اخطاراً حقيقية كونه يعتمد على مياه مصادرها بالكامل تقريباً تقع خارج حدوده⁽²⁾، فالعراق يعتمد في حاجاته إلى المياه على نهري دجلة والفرات وهذان النهران شكلاً أهمية كبرى في تاريخ هو الذي سمي ببلاد ما بين النهرين وبلاد الرافدين، وكما كانت مصادر ومنابع هذين

(1) حبيب راضي وآخرون، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض دجلة وتأثيرها في الامن المائي للعراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط ، مجلد4، العدد7، عام 2008ص12-13.

(1) Barry Z. The Syrian-Iraqi disputes over the Euphrates waters, International Studies, Saja Journals, 16, 2, 1997, p. 227-244.

النهرين تقع خارج حدود العراق الاقليمية،فهذا يعني عدم استطاعته التحكم بمنابعها ومصادرها وبالمشاريع المقامة عليهما خارج حدوده،وتتخصص مشكلة مياه نهر الفرات في طريقة توزيع المياه غير العادلة بين كل من تركيا وسوريا والعراق،فالعراق يستغل منذ عام (2000)مايقارب الـ(4،3)من مياه هذا النهر،أي ما يعادل(6،8) مليار م³ ،على الرغم من أن النهر الذي يبلغ طوله (2330) كم يجري أطول مسافة على اراضي العراق وهي (12،113) كم مقابل (675) كم في الأراضي السورية و(442) كم في الأراضي التركية،كما أن مساحة حوضه في العراق هي الأكبر (4603 %) من مساحة الحوض الكلية البالغة 444 كم²)،وتبلغ حاجة العراق وحقه المشروع من مياه الفرات (13) مليارم³ وتمثل (380%) من مجمل موارد العراق المائية،علماً بأن العراق تاريخياً كان يصله من نهر الفرات مايقارب(30) مليار م³ في العام من المياه ومن نهر دجلة مايقارب (20) مليار م³ ،أيضا فإلى ذلك مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق كالزبابة الكبير والصغير ونهر ديالى لتصل حصة نهر دجلة من المياه (40) مليار م³،إلا أنه خلال العشرين سنة الأخيرة قلت هذه الكميات بشكل كبير،وبالأخص في نهر الفرات الذي انخفض منسوبه إلى أكثرمن(60%)،إذ وصل إلى (9) مليارات م³ فقط.⁽¹⁾

كما أن مشروعات تركيا وإيران المائية التي نفذتها على نهري دجلة والفرات تتيح لها التحكم بتصريف هذين النهرين،وذلك بإطلاق وإنشاء من المياه من خزاناتها المقامة على النهرين،مما يؤدي إلى تذبذب في الوارد المائي إلى العراق وهذا بدوره يؤدي إلى تعثر تنفيذ الخطط الزراعية،إذ تشير الدراسات التي أعدتها وزارة الخارجية التركية منذ عام (2000) إلى إن التحكم المطلق في المياه التي تتدفق من محطات القوى المائية الخاصة بتلك السدود يكون على وفق الحاجة إلى الطاقة الكهربائية التي يتم تشغيل وحدات التوليد فيها فعند زيادة الحاجة إلى الكهرباء يتم تشغيل كامل الوحدات المقامة على سد أتاتورك مثلاً البالغ عددها (8) وحدات،وفي حالة عدم الحاجة يتم الإكتفاء بتشغيل واحدة أو اثنتين من هذه الوحدات،وهو مايعني أن التصريف المطلق لن يكون ثابتاً وبمعدلاته الطبيعية كما تدعي تركيا إن الهدف من إقامة سدودها هو تنظيم جريان مياه دجلة والفرات بأن تتراوح ما بين (200_2000) م³/ث الطلب على الطاقة،أما إذا كان التدفق قليلاً ذلك كلفة مترتبة على شراء أعداد

(1)جمال داوود سلمان،أزمة المياه وانعكاساتها على الامن العربي،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية،المجلد 1،العدد 1، 2002، ص 64.

من المضخات الصغيرة أو اتخاذ اجراءات اخرى لمواجهة النقص أو التخفيف من الاضرار المتوقع حدوثها، كما أن تحقيق الهدف التركيب تشغيل الوحدات يحتاج إلى تكرار قطع المياه مرات عدة.⁽¹⁾ فضلاً عن تركيا سوف تتمكن في حالة الأزمات وعلى ضوء الطاقة التخزينية التي تتوفر لديها من إلحاق اضرار بالعراق، ومن ذلك امكانية احداث فيضان في النهر بأطلاق تصارييف عالية جداً تفوق استيعاب حوضه، كما أن انهيار السدود في اعالي النهر لأي سبب كان يعني انطلاق الخزين المائي كاملاً وبصورة غير مسيطر عليها وخلال مدة قصيرة، وهو مايؤدي إلى تدمير ما يعترضها من منشآت أو مدن أو قرى وغيرها، كما أن تحكم دولة المنبع بتصارييف المياه من الممكن أن يؤثر في وضع ميزانيات خاطئة بسبب المعلومات غير الدقيقة، وذلك كون العملية بالمياه المتشعبة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية و الجغرافية .

لقد أدت مشكلة انخفاض الوارد السنوي لمياه نهري دجلة والفرات إلى رداءة نوعية المياه فقد ازدادت الاملاح الذائبة فيها وكذلك المواد الصلبة الأخرى ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها⁽²⁾:-

1- زيادة تركيز الاملاح نتيجة لإنخفاض التصريف عن معدلاتها الطبيعية، إذ نجد أن تركيز الأملاح المذابة في مياه الفرات تحد الحدود العراقية لم يتجاوز (450) جزءاً بالمليون قبل عام (2000) ، إلا انها اليوم ازداد إلى (1375) جزء بالمليون، أما نوعية المياه فمياه دجلة إزداد تركيزها من (250) جزء بالمليون إلى (375) جزءاً بالمليون، وهذه المياه التي تحتوي على تركيز ملوحة عالية لاتصلح للري بل أنها تكون مصدر لملوحة التربة، وانخفاض الانتاجية الزراعية.

2- ضعف الاجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي ونفايات الزراعة، فالفلاح يعانون من الزراعة بسبب رداءة نوعية المياه بوسائل مختلفة كالمواد الكيماوية الناتجة عن الاسمدة والمبيدات المستخدمة في الزراعة أو الملوثات السامة كالنفايات السائلة ومخلفات الوقود، فضلاً عن الأنشطة الانسانية الصحية (المجاري) المتمثلة بالنفايات الصلبة والسائلة، إذ ازدادت نسبة المواد الصلبة بمقدار (17%) في مياه نهر الفرات بعد قيام تركيا بتنفيذ برامج سياساتها المائية .

(1) مجذاب بدر العناد، وأحمد عمر الراوي، السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الموارد المائية والامن الغذائي في

العراق، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 8، 2000، ص 16.

(2) ايمن عبد الحميد البهلول، الاطماع الخارجية في المياه العراقية- الحروب القادمة، دار السوسن للنشر، سوريا،

2000، ص 172.

3- ارتفاع درجات الاحترار المائي نتيجة تبريد محطات الطاقة الكهربائية ومن ثم التأثير على الكائنات الحية مما يهدد الثروة السمكية، كما أن هذه المحطات تؤدي إلى تلوث المياه لما تطرحه من فضلات الوقود و الزيوت.

4- كما أن إنخفاض مناسيب المياه السطحية وصعوبة تصفية مياه الشرب أدت إلى انتشار الامراض الوبائية .⁽¹⁾

إن السياسة المائية التركية أدت إلى تذبذب الوارد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات، بسبب المشروعات التركية على النهرين والتي تهدف تركيا من ورائها تحقيق العديد من الاهداف لغرض ابتزاز العراق والضغط عليه لتحقيق معادلة المياه مقابل النفط، لذا فهي ترفض مبدأ القسمة العادلة لتوزيع المياه بينها وبين سوريا والعراق وتسوية المشكلة وفق مبادئ القانون الدولي ومواصلة مشروعها الكبير (الغاب) على نهري دجلة والفرات دون الاهتمام بآثارها السلبية حاضراً ومستقبلاً على العراق، وعليه ينبغي لغرض مواجهة وتجنب أزمة مائية قد تكون شديدة الخطورة في المستقبل لابد للعراق أن يعمل على صياغة سياسة مائية شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجات العراق إلى المياه في المستقبل، وتستند إلى بناء المزيد من الخزانات والسدود، وإستغلال مياه الامطار الجوفية، وترشيد الاستهلاك المائي بأنواعه الزراعي والصناعي، وكذلك الحال بالنسبة لسياسات الدول المتشاطئة الأخرى لها تأثير كبير في الشحة المائية في العراق، وأهمها السياسة الإيرانية حالياً التي قامت بقطع المياه عن الحدود الشرقية من الشمال إلى الجنوب بما يقارب (42) رافداً، بعد أن أكملت الجزء الأول من مشروعها الإستراتيجي المسمى بمشروع المياه الاستوائي، ويشمل ما مجموعه (53) سداً معاً لإنفاق الماء منها (نفق نوسود المائي) العملاق لنقل (1) مليار م³ سنوياً إلى الأراضي الزراعية في محافظة عيلام و إلى أجزاء من محافظة الاحواز، هذا المشروع سيحرم سدود: دوكان، دربندخان وحميرين من المياه ويخرج آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في محافظات: السليمانية، ديالى، والكوت من الخدمة، إذ اكتمل الجزء الأكبر من مشروع المياه الاستوائي (TWP، Tropical Water Project) ليكون العراق على حافة الفقر المائي.

(1) محمد بديوي الثمري، التعطيش السياسي تفصيل في مسألة المياه في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،

1- تداعياتها على القطاع الزراعي العراقي:-

إن العراق من اقدم البلدان الذي يملك مناطق زراعية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي ميز غالبية سكانه بممارسة الزراعة وتربية الحيوانات وتعتمد بنسبة كبيرة على مصدر مياه حوض دجلة⁽¹⁾، وحسب إحصائيات وزارة الموارد المائية العراقية انه في حال نقص (1 مليار متر مكعب سنوياً) من واردات النهر سيؤدي إلى تجريف مساحات زراعية تقاس بحوالي (696,000 هكتار من مجموع الأراضي المزروعة)⁽²⁾، مما يعني انخفاض كبير في مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج المحلي، وحتى مدخول الفلاحين مما يدفعه لتغيير مهنته و الهجرة لمناطق أخرى مما يؤدي إلى إتساع وزحف مساحات التصحر في العراق وانتشار الكثبان الرملية وبالتالي تغير مناخ ينعكس على أحوال الطقس في العراق وتكرار للعواصف الترابية والرملية فضلاً عن التدهور للمراعي الطبيعية وانخفاض انتاجيتها في المناطق المتاخمة للأراضي الزراعية التي ستتعرض لنقص المياه والجفاف، فضلاً عن التلوث بسبب مياه بدون معالجة إلى مجالات الري في الأراضي التركية ولعدم تدويرها وإعادة خلطها مع مياه الانهار، مما يؤدي إلى زيادة في المشكلات الصحية⁽³⁾ .

2- تداعياتها على الامن البيئي العراقي

تزداد ظاهرة التصحر في العراق بسبب عدة عوامل منها شحة المياه، النشاط البشري المختلف والتغيرات المناخية⁽⁴⁾ وهي من مظاهر التدهور الكبير في البيئة، أي يسبب في حدوث الخلل والتغير السلبي في التوازن الطبيعي والبيولوجي للتربة نتيجة نشاطات وضغوطات شديدة على الأراضي واستنزاف لطاقتها الإنتاجية وهذا بحد ذاته مشكلة بيئية خطيرة وذات انعكاسات سلبية على المناخ والبيئة والأمن الغذائي وملوحة المياه وازدياد العواصف الرملية⁽⁵⁾.

(1) سالم الياس سليمان، الموارد المائية في حوض دجلة والفرات في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 1988، ص 107.

(2) مشروع gap التركي: نتائج خطرة على المياه في العراق، <http://acpss.ahrom.org.e/index-arabic.asp>.

(3) فرح عبد الكريم، مصدر سابق، ص 128.

(2) Arnell, N.W., "Climate change and global water resources: SRES scenarios and socio-economic scenarios." Global Environmental Change, 14, 2004, p. 31-52.

(5) زين الدين عبدالمقصود، البيئة والانسان، ط1، مصر، الاسكندرية، 1978، ص ١٠٨.

وهذا الآثار نتيجة المشاريع المائية الاقليمية سواء التركية أو الايرانية ،فالآثار التي تسببها مقارنة وانعكاساتها مباشرة على الامن الاقتصادي العراقي وكذلك اهدافها مقارنة فكلتا الدولتين تسعى لبسط نفوذها وممارسة دورها الاقليمي من خلال استغلال المصادر والمصالح المشتركة في العراق .

ثانيا: المهددات التجارية الاقليمية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

1-الاغراق وتداعياتها على الأمن التجاري العراقي

إن ظاهرة الاغراق في العراق قد ازدادت بعد عام 2003 نتيجة لزيادة الإستيراد بشكل كبير لأنواع مختلفة من السلع والمواد الغذائية،ولغياب السياسة التجارية السبب الكبير في ذلك،كما وان الدول المجاورة سعت بشكل كبير لتنفيذ سياسة التصدير لغرض التنافس في السوق العراقية والهدف من ذلك هو العمل على إضعاف الاقتصاد العراقي لأسباب سياسية واقتصادية وجعل البلد تابعاً لسياساتهم وعليه نجد إن ظاهرة الاغراق لها تأثيرات سلبية جمة على أمن وسيادة الإقتصاد العراقي نلخصها فيما يأتي⁽¹⁾:

أ-اثر الاغراق التجاري على الاستثمار الأجنبي

إن أساس أي عملية نمو وتحقيق إزدهار تجاري تعتمد على الإستثمار الأجنبي الذي يهدف لتحقيق التكامل والنمو والتطور تزامناً مع الاستثمار الوطني،وعليه نجد إن اغلب الدول النامية تسعى لتقديم ضمانات وحوافز بهدف جذب اكبر عدد من رأسمال الأجنبي،وهنا تأتي خطورة الاغراق التجاري كونه خارج عن الأصول القانونية والاخلاقية للتعامل التجاري وطنياً وخارجياً،لذا يخشى اغلب المستثمرين من التواجد في دول تعاني من الاغراق مما يضعف هذا العامل من الاستثمار الأجنبي داخل البلد⁽²⁾.

ب-اثر الاغراق على المشاريع الوطنية

حيث يسبب انعدام للأمان والثقة والشعور بقلة قيمة الإنتاج وصولاً لتوقفه احياناً،إذ إن انخفاض أسعار السلع المستوردة اقل من الأسعار المحلية وهذا يشكل خسارة واضرار كبيرة للمعامل

(1) عبير سامي هادي العبيدي،الحماية المدنية للمنتج الوطني من الاغراق التجاري،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد،كلية القانون،2014،ص9-10.

(2)بتول صراوة عبادي،الاغراق التجاري في ضوء احكام قانون حماية المنتجات الوطنية،مجلة علمية،مجلد3،العدد11.12،الجامعة المستنصرية،كلية القانون،2010،ص25.

والمصانع والمشاريع الوطنية الناشئة، ويزيد من معدلات البطالة بسبب إغلاق اغلب المصانع غير القادرة على المنافسة الشديدة، وكذلك هروب الدخل القومي إلى خارج البلد، يعتبر الاغراق هجومي يهدف المنافسة المحتملة والانفراد بالسوق فإنه يكون ضارا بالمنتجين والمستهلكين والاقتصاد المحلي.⁽¹⁾

ثانيا- اختراق المنافذ الحدودية وتداعياتها على الامن التجاري العراقي

ان الاحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية المختلفة التي طرأت على العراق عملت على تعطيل عمل المنافذ البرية للعراق من بعد (2003) ان الضعف الجيوبولتيكي للمنافذ الحدودية خلق اثار سلبية وشكل تحدي على مجالات مختلفة ومنها:-⁽²⁾

1- الجانب السياسي

إنَّ التحديات التي تواجه عمل المنافذ البرية للعراق لا تقتصر على الصراعات الإقليمية بل حتى الصراعات السياسية في الداخل العراقي كل هذه المؤثرات الجيوبولتيكية انعكست على النشاط والحركة التجارية عبر هذه المنافذ وجعلت من هذه المنافذ تفتقد للتأثيرات السياسية من الناحية التجارية وتفقد وزنها الجيوبولتيكي.⁽³⁾

2- الجانب الاقتصادي

ترى دول الجوار ان العراق المقام الأول بالنسبة لها من حيث انه فرصة لسوق متنامي لمنتجاتهم وفرصة استثمارية ذات ربح كبير، حيث يستورد العراق من دول الجوار كافة السلع والخدمات الغذائية وغير الغذائية والطاقة الكهربائية أي أن اغلب الواردات ذات طابع استهلاكي يسد إحتياجات الأفراد وهذا يشكل ضعف ومحدودية قدرة البلد على تحقيق أي نمو وإنتاجية لعدم استيراد موارد وخبرات تكنولوجية تساعد على التصنيع والإنتاجية.⁽⁴⁾

-
- (1) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص132.
- (2) للمزيد ينظر : احمد هلال، الوزن الجيوبولتيكي للمنافذ الحدودية البرية الشرقية ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2018، ص93.
- (3) للمزيد ينظر :المصدر السابق، ص64.
- (4) جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص81-82.

3- الجانب الاجتماعي

لم تقف الآثار السلبية للضعف الذي تعاني منها المنافذ البرية العراقية على الجوانب السياسية والإقتصادية بل على الجانب الاجتماعي الذي يتمثل بالإتجار بالمخدرات بأنواعها المختلفة سواء عبر المنافذ الحدودية أو التهريب عبر نقاط أخرى من الحدود تتميز بخصائص جغرافية متضرة، إنَّ عمليات التهريب عبر الحدود بين العراق ودول الجوار تتم عبر شبكات قبل عام 2003 وعلى وجه الخصوص في المناطق الجنوبية والشمالية الشرقية إذ كان النفط والنحاس والزيت أهم السلع المهربة والغرض منه لتجنب عقوبات الأمم المتحدة المطبقة على العراق.⁽¹⁾

الأمر الذي يترك آثاراً إجتماعية سيئة على سكان البلاد ويقلل من التمثل الدبلوماسي للدولة التي ينتشر بها تجارة المخدرات، فضلاً عن التأثير على المستوى الثقافي للسكان خصوصاً أن المستوى الثقافي للسكان يُعد عنصراً من عناصر قوة الدولة بمنظور الجغرافية السياسية المعاصرة.⁽²⁾

وهذا جعل من الإقتصاد العراقي من الاقتصادات التي تعاني من مشكلات اقتصادية والتي ادت بدورها الى ضعف في القرار السياسي، ونظراً لأنَّ العراق يعتمد في اغلب إحتياجاته على خارج البلد فأن المنافذ الكمركية تعد بحق المورد الثاني ما بعد النفط من حيث الاهمية والقدرة في تمويل العجز المالي للحكومة وعليه لابد من سياسات واجراءات وطنية حقيقية ذات فعالية لأستعادة هبة واهمية هذا المنافذ ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية والجيوبولتكية لتحقيق مصلحة ، وضرورة تحقيق التكامل الإقتصادي مع دول الجوار بدل من الاعتماد الكلي على الاستيراد.⁽³⁾

(1) Report of the unodc fact finding mission, Addressing organized crime and drug trafficking in Iraq, Vienna, 2003, P1-33.

(2) اسامة احمد محمد النعيمي، السياسة الجنائية العقابية في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017، مجلة الزافدين، المجلد 19، العدد 68، 2020، ص15-17.

(3) ينظر احمد هلال، مصدر سابق، ص101-102.

ثالثاً: المهددات المالية (جريمة غسيل الاموال) وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي

أ-التداعيات الاقتصادية

أن لعملية غسيل الأموال مخاطر تُؤثر على مجمل الإقتصاد ويمكن تلخيص تلك المخاطر بمايأتي :-

1-إستنزاف لقدرات الإقتصاد الوطني أن ممارسة عملية غسيل الأموال في بلدان أخرى يؤدي إلى هروب الأموال والأرصدة الموجودة فيها خارج الإقتصاد الوطني مما يؤدي لعدم الإفادة منها في تنمية مشاريع تنموية وإقتصادية تسهم في زيادة مصادر الدخل للأفراد وتعمل على زيادة التشغيل وتحد من البطالة،وينعكس ذلك إلى استنزاف الإقتصاد الوطني وزياده الدين الخارجي مما يشكل عبء على الدولة فضلاً عن زيادة عجز الموازنة العامة .⁽¹⁾

2-زيادة العجز في ميزان المدفوعات وإرتفاع المديونية الخارجية أن التراجع في معدلات الادخار المحلي الى لجوء الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية والبنوك الاجنبية مما يشكل عبء على الإقتصاد المحلي ويسبب عجز في ميزان المدفوعات لعدم الإلتزام بسداد الديون .⁽²⁾

3-تسهم عملية غسيل الأموال إلى زيادة تدفق الاموال المشبوهة الى داخل البلد مما يؤدي إلى ارتفاع السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة وفي انتاج السلع والخدمات مما يؤدي لإرتفاع الاسعار وتدهور في القوة الشرائية للنقود كما أنها تؤدي لتحويل العملة إلى مجوهرات وموجودات ذات قيمة والتي تم بيعها في الخارج مقابل العملات الاجنبية وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية لذلك البلد.

(1)احمد حسين الهيتي وآخرون،ظاهرة غسيل الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال،المصادر والاثار ،دراسة في البلدان

المختارة (1989_2008)مجلة الادارة والاقتصاد،عدد81،2010،ص18.

(2)مصنوعة احمد وآخرون ، مصدر سابق ، ص67.

ب-التداعيات الاجتماعية

تدني في مستوى المعيشة إذ أن توزيع الدخل بشكل سيء بين أفراد المجتمع واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع واختلال الهيكل الاجتماعي بسبب زيادة الفقر، إذ إن نسبة الفقر في العراق بلغت (25 %) من إجمالي السكان في العام (2022)، إلى أن هذه النسبة ارتفعت مقارنة بعامي (2019- 2020)، حيث كانت النسبة لا تتجاوز (20%)¹. وهذا يؤدي الى إنحلال القيم الاجتماعية وعدم القدرة في التعليم وتقصي الأمراض والفايروسات والابوة وانتشار الفساد والجرائم وارتفاع معدلاتها ينعكس ذلك على المجتمع بشكل سلبي، فضلاً عن إنعدام التماسك والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.⁽²⁾

ج-التداعيات السياسية

تتمثل هذه التداعيات بما يأتي :-

1-تحجم الدول تعاملاتها مع الدولة التي ينتشر فيها غسيل الأموال ويقل تمثيلها الدبلوماسي وتقل فيها نسبة الإستثمار الأجنبي.

2-تتأثر الدولة المنتشر فيها غسيل الأموال بعلاقتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، إذ أن هذه المؤسسات تتميز بمعايير معينة وعليها يتم التعامل مع الدول، فأى دولة لا تنطبق عليها تلك المعايير والبرامج والضوابط الاقتصادية وأن عدم إلزام الدولة المقترضة بهذه المعايير المفروضة عليها بسبب عدم وجود مناخ إقتصادي مستقر وإنعدام سياسات الإصلاح مما يؤثر على علاقة هذه الدولة بالمؤسسات المالية.⁽³⁾

4-ضعف التشريعات يُعد من المخاطر الرئيسة التي تواجه المجتمع العراقي وعجزها عن مواكبة واستيعاب المتغيرات الحديثة واصدارها لمعالجة حالات انية طارئة وخاصة إضعاف ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها والقانون لعدم توقعهم المشروع للقوانين الصادرة، وعدم إستقرار المعاملات والمراكز القانونية، مما يؤدي الى حالة التشطي التشريعي التي هي مظهر من مظاهر تضخم في

¹() وزارة التخطيط العراقية: نسبة الفقر في عام 2022.

(2) نادر عبدالعزيز شافي، تبيض الاموال، دراسة مقارنة، بيروت، 2001، ص 15.

(3) صفر بن هلال، جريمة غسيل الاموال، جامعة الرياض، 2004، ص 55.

التشريعات العراقية وانتهاك الحقوق والحريات من خلال عدم العلم بتغييرات هذه القوانين وهذا يؤدي إلى زعزعة الامن القانوني وانتهاك الحقوق المكتسبة. (1)

د.التداعيات الأمنية الداخلية

إن إرتفاع معدلات الجريمة وانتشار أشكال جديدة منها يؤدي إلى مضاعفة الجهود الأمنية وزيادة الإنفاق واثقال ميزانية الدولة المخصصة لتطبيق القوانين وتحديث المعدات والتقنيات اللازمة لمواجهة خطر جريمة غسيل الاموال التي تتناسب مع خطورة وتطور عميلة غسيل الاموال بشكل كبير وتعدد اشكالها واساليبها وتزايد اثارها الضارة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتحتاج الى تعاون سلطات الدولة الداخلي والخارجي وتفعيل سبل الرقابة الجدودية والالكترونية والمصرفية فضلا عن سن التشريعات القانونية الصارمة بحق من يرتكب مثل هكذا جرائم تهدد امن الاقتصاد العراقي. (2)

المطلب الثاني : المهددات البيئية وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي

يواجه العراق الكثير من المهددات والتحديات ومنها التغيرات المناخية في الأونة الأخيرة والتي بدأنا نلمس آثارها على كل من البيئة والاقتصاد وخاصة في قطاع المياه وقطاع الزراعة لكونها قطاعين مرتبطين ببعض، إذ إن العراق من أكثر الدول التي ستعاني من ظاهرة التغير المناخي وذلك بسبب الموقع الجغرافي والخصائص المناخية التي يتميز بها .اذ يقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة يسود فيها المناخ القاري القاحل، ويتميز بقلة هطول الأمطار ونُدرة في مصادر المياه وخاصة بعد المشاريع المائية التي أقيمت على حوضي دجلة والفرات والتي تسبب بمشاكل وازمة مائية كبيرة وتشكل خطر على الأمن المائي العراقي وكذلك الأمن الغذائي العراقي وبالتالي على الأمن الاقتصادي العراقي ككل .

نرى تعاظم التغيرات المناخية وتأثيرها السلبي على مناخ العراق وذلك جراء الأعمال البشرية والتدخل الإنساني في الدورة الطبيعية للمياه منها أصبحت الحصص المائية وإطلاقها تخضع

(1) فدوا بنبن عيسى: الأمن القانوني كضمان لحماية الحقوق والحريات الإنسانية، المجلة المغربية للحكمة القانونية والقضائية، العدد السادس 2019، ص28.

(2) دانه نبيل شحادة، الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الاموال، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، قسم القانون العام، كلية الحقوق ،الاردن، عمان، 2018، ص132.

لأعتبارات معينة، مما أدى إلى زيادة الهشاشة في الانظمة الايكولوجية المرتبطة بها ومنها الاهوار العراقية.

اولاً: من الاثار الملموسة لتغيرات البيئية على العراق تتمثل في الآتي:

أ-تقويض الانتاج الزراعي

إن انتاج المحاصيل الزراعية في الأراضي العراقية المروية تتأثر في إي تغييرات حاصلة بتوقيتات الموارد المائية في موسمها المعتاد ،فأن النتيجة الحاسمة لزيادة التحكم وقلة الحصص المائية وندرتها يؤدي إلى التأثير على الأمن الغذائي العراقي وأن علماء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يعتقدون أن الزيادة في متوسط درجات الحرارة بدرجة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية الزراعية للتربة. ولاعجب إذ إنتاجية الأراضي المزروعة في العراق باتت هامشية لدرجة أن الغذاء المنتج محليا لايعطي سوى (30%) من حاجة السوق المحلي مما اضطر الحكومة إلى الاعتماد على استيراد (70%) من تلك الحاجة⁽¹⁾.

ب_التدهور في الأوضاع البيئية

أن العراق شهد العديد من المشكلات الخطيرة التي يمكن أن تعزى إلى تغير في الظروف المناخية السائدة،ويتجلى ذلك في تفاقم عملية التصحر وانتشارها السريع في اراض خصبة تاريخياً،وتقلص الغطاء النباتي،وتكرار العواصف الترابية الكثيفة،وامتداد فترات الجفاف،وانخفاض معدل هطول الأمطار في جميع أنحاء البلاد،وموجات الحر الشديد،إذ سجلت درجات حرارة غير مسبوقة زادت على 50 درجة مئوية في الصيف الماضي وكبدت العراق إضرارا فادحة.

ج_تدهور المراعي وانخفاض الانتاج الحيواني

نتيجة لتدهور التغيرات المناخية وانتشار ظاهرة التصحر حيث يتكون غطاء نباتي هش وضعيف غير مفيد مما يؤدي لتحويله إلى اراضي قاحلة جرداء ،فضلا عن ظهور النباتات غير المرغوب فيها لاتوافر تغطية جيدة للتربة مما يقلل من إنتاجية هذه الأراضي .فضلاً عن الرعي الجائر لبعض

(1)علي كريم محمد،دراسة التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين،مجلة جامعة بابل،العلوم الانسانية،العراق،مجلد18،العدد3،2010،،ص7.

الاراضي كانت له عواقباً واثاراً سيئة في تدني حجم الانتاجية الحيوانية،مما ينعكس سلباً على احتياجات السكان وبذلك الأمن الغذائي العراقي.(1)

د-تعاضد الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن

إن الهجرة احدى المشكلات التي تولدها ظاهرة التغيرات المناخية في المناطق الريفية والقريبة من الانهار والارياف المعتمدة على مياه الانهار والأراضي الزراعية ونتيجة لشحة المياه والرعي الجائر، وانتشار ظاهرة التصحر ادى إلى نزوح الكثير من السكان (2) إلى المدن بالاضافة إلى إنتشار التحضر والخدمات العامة ادت إلى جذب السكان إلى هذه المناطق مما شجع على الهجرة والتي ولدت مشكلتين اساسيتين وهي ترك الاراضي الزراعية وتناقص الإيادي العاملة في قطاع الرزاعة والثروة الحيوانية ، وزيادة كبيرة في حجم سكان المدن بما يفوق معدل الناتج القومي ،مما يشكل خطراً وخلاً بين الانفاق والإنتاج(3).

وبذلك إن هذه الاثار والمشاكل تسبب ازمات اقتصادية واجتماعية تثقل كاهل الاقتصاد وتشتت موارده و تستنزف طاقته وقدرة ميزانيته المالية لحل مشكلات بعيدة عن التنمية المستدامة فضلاً عن المشكلات والاضطرابات التي تخلقها الهجرة والمتغيرات الجديدة المصاحبة لها في الحياة الاجتماعية(4).

(1) محمد سعيد على زيدان،التصحر واثاره في التنمية البشرية والاقتصادية،عمان،دار امنة للنشر والتوزيع،2012،ص279.

(2)سكنة جبهة فرج،تغريد قاسم محمد،التصحر والتلمح في العراق واثاره الاقتصادية مع اشارة خاصة الى محافظة البصرة،(2004-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي،جامعة البصرة،العدد3،2017،ص59.

(3)مصدر سابق،ص282.

(4) للمزيد ينظر: محمد عياد مقيلي،مخاطر الجفاف والتصحر،دار الشموع الثقافية،2003،ص107.

المبحث الثاني

المهددات السياسية والأمنية وتداعياتها على الأمن الاقتصادي العراقي

أعطيت الجغرافية التي يتميز بها العراق ميزة و عبء عليه في ذات الوقت ،مما جعله محط أنظار في العلاقات السياسية الاقليمية والدولية،كلما تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة المعنية،إلا أن بالوقت نفسه يفرض عليه عبء استمرار التعاون والتكامل في علاقاته الاقليمية ويتطلب من الدولة استمرار الاستثمار لإمكاناتها وتأهيلها حتى تتكافئ مع متطلبات الدور السياسي من التزامات سياسية،وتنفيذها لأدوار مرسومة مسبقا وفق رؤى علمية ،ولكن واقع الحال يفسر المأزق الذي وقع فيه العراق نتيجة تأثره بأجندات متقاطعة لاتخدم مصالحه الوطنية والاقتصادية فبعضها كان نتيجة الإختلاف القومي والمذهبي والسياسي،وللبعض الآخر ارتباطات سياسية دولية تجعلها تحصل على إمكانات وموارد خارج دائرة القياس للإمكانات الذاتية (تركيا،ايران،دولمجلس التعاون الخليجي)يعد العراق من الدول العربية التي احتلت مكانة إقليمية ودولية فرضت عليه تبعات،انعكست في كل أبعادها على الشأن الداخلي سياسا وإقتصاديا وإجتماعيا وامنيا،إذ يواجه الامن الاقتصادي العراقي مهددات سياسية وأمنية خارجية إنتجتها المتغيرات الإقليمية والدولية،خصوصا بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)،والاحداث التي شهدها منذ عام (2007)،وتداعيات الملف النووي الإيراني والتنافس بين دول الجوار ومن الآثار التي أنتجتها الصراعات الاقليمية والتنافس بين الدول التي بدورها انعكست اثارها سلباً على الامن الاقتصادي العراقي وتتمثل هذه الآثار بالاتي⁽¹⁾:-

1-اضطراب اوضاعه الامنية في الداخل وعدم استقرار الوضع السياسي والامني ضعف السلطة وعدم وحدة قراراتها وبالتالي انتشار الجريمة والفساد ولاسيما غسيل الاموال وتجارة المخدرات التي تنخر في المجتمع بكل فئاته .

2-تعرض العراق لاعتداءات متكررة من قبل دول الجوار بحجة ملاحقة خارجين عن السلطة او بالخطا مما يشكل انتقاصا واضحا للسيادة الوطنية

(1) للمزيد ينظر:إيمان احمد رجب،النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد احتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٥.

3-تعرض مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الى الجفاف والتصحر بسبب المهددات الاقليمية المائية لدول الجوار وهذا بدوره يؤثر على الانتاج الزراعي والثروة السمكية التي تعد مصدر معم للغذاء في المجتمع العراقي .

المطلب الأول : المهددات السياسية و تداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

سبق وان اوضحنا التشابك والترابط بين ماهو سياسي واقتصادي، فالأمن الاقتصادي العراقي يتطلب بيئة سياسية وامنية مستقرة ،لكون البيئة السياسية تدعم الأمن الاقتصادي العراقي وتقويه ،لذا أن عدم وجود استقرار سياسي وامني يؤدي إلى تداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي .

أن الصراعات والتنافس الاقليمي بين دول الجوار (الايرواني -التركي و الايرواني السعودي و التدخل الاسرائيلي غير المباشر) في العراق أنعكس سلباً على استقرار بيئة العراق السياسية والاقتصادية ، وجعلت من العراق بيئة غير مستقرة وتحقيق المصالح والمنافع على حساب مصلحة وحقوق العراق ،شكل هذا تداعيات كبيرة وإضعاف لسيادة البلد، إذ بعد عام (2003) شهد العراق العديد من المهددات الإقليمية التي اثرت بشكل سلبي على أمنه السياسي والإقتصادي ونلاحظ ذلك من خلال⁽¹⁾:-

1-التدخل المستمر في القرار العراقي والإنقاص من سيادته بالاعتداءات المتكررة من خلال توجيه ضربات لعناصر حزب العمال داخل الاراضي العراقية ودون إذن أو مشورة مع الحكومة العراقية.

2-التأرجح الكبير في أسعار العملة بين الإرتفاع والإنخفاض وعدم إستقرار أسعارها بسبب ازمت الحروب ، فضلاً عن التضخم الذي حصل في الإقتصاد العراقي نتيجة الإنعزال عن العالم الخارجي بسبب الحصار.

3-التراجع الكبير في مستويات التنمية والاعمار وإنعدام الرفاهية والتفاوت الطبقي بين فئات المجتمع، فضلاً عن التبعية الإقتصادية والنقص الكبير في الإمكانيات والكفاءات نتيجة المخاطر التي يتعرض لها البلد، كل هذه المهددات التي أضعفت البلد جعلت من الصعوبة مواجهتها وتحقيق امن سياسي واقتصادي للبلد .

(1) ايمان احمد رجب،مصدر نفسه،ص 146.

- 4-توقف الإستثمار من قبل القطاعات والشركات الأجنبية وماتوافره من تنمية وفرص عمل وانتقال للتكنولوجيا الحديثة بسبب البيئة غير الأمنة الطارئة للإستثمار الاجنبي .
- 5-أدت الصرعات والحروب والحصار الى انخفاض دخل الفرد وبالتالي ضعف المستوى الإقتصادي وتعرضه للعوز والبطالة وبذلك انتشار الجريمة ومظاهر التسول والعنف الاسري .
- 6-إضطراب وتضخم سعر العملة وانهارها أمام العملات العالمية وبذلك اضطراب العراق لبيع المزيد من الثروة النفطية لسد العجز المالي دون تخطيط مسبق على أسس التنمية المستدامة للأجيال القادمة .

المطلب الثاني : المهددات الأمنية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

ليس الإهتمام بالجانب الاقتصادي للدول بالشئ الجديد وان كانت اهميته تزداد يوما بعد يوم لادراك اثره المتعظم في تحريك وانعاش قطاعات الدولة كافة وبالموازاة مع هذه الأهمية المتزايدة لابد من أن تكون التهديدات متعاضمة من حيث العدد والنوع ومن حيث التأثير على الأمن الاقتصادي وفي هذا المطلب سنتناول بعضا من هذه المهددات الأمنية وأثرها على الأمن الاقتصادي العراقي بالتحديد .

اولا : ظاهرة الارهاب العابر للحدود وتداعياته على الامن الاقتصادي العراقي

إن ظاهرة الإرهاب من أخطر المشكلات التي يتعرض لها بلد ما كونها تدمر أهم مرتكزاتها الإقتصاد الوطني الذي يُعد شرياناً أساسياً لحياة المجتمعات ، إذ أدت ظاهرة الإرهاب إلى التأثير على إقتصاديات دول العالم ، وبما أن العراق تعرض لهجمات ارهابية شرسة من حيث عدد العمليات الارهابية والاضرار التي نتجت عنها فكان لهذه الظاهرة الاثر الكبير على الاوضاع الاقتصادية في العراق بمختلف مجالاتها⁽¹⁾.

و في الواقع أن المرتكز الأساس الذي يقوم عليه الإقتصاد العراقي هو النفط الذي تحتل عائداته نسبة كبيرة في تمويل الميزانية العامة للدولة لا سيما و أن الإقتصاد العراقي احادي الجانب فأن

(1) للمزيد ينظر : عماد جاسم حسن، مصدر سابق، ص129. وسعد بن علي الشهراني، العامل الاقتصادي في الظاهرة الارهابية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، العدد 59، 2014، ص57-58.

تحسن اوضاعه وإرتفاع أسعاره يساعد في تحسن الوضع الاقتصادي للبلد وكذلك إي انتكاسة تنعكس سلباً على أمنه وإستقراره و وتعيق نموه.⁽¹⁾

وبدأً من عام (2003) تعرض العراق إلى العديد من الهجمات الارهابية ساهمت بشكل كبير في تراجع مستويات التصدير وتدمير الانابيب النفطية وتناقص العوائد المالية، وفي عام (2014) عندما سيطر تنظيم داعش الارهابي على المدن العراقية ومنها الانبار ،صلاح الدين ،نينوى فإنه استطاع إن يستولي على حقول نفطية مهمة .⁽²⁾ إذ أن الاعمال الارهابية التي تعرض لها العراق أدت إلى إستنزاف الطاقة الانتاجية والثروة والموارد التي يمتلكها البلد .⁽³⁾

إذ أثر الإرهاب سلباً على الإستثمار الأجنبي الذي يتطلب إستقرار البيئة والأمان وهبوط في الأسواق المالية والاستثمارية ،حيث انسحبت العديد من الشركات الاجنبية المستثمرة نتيجة تعرضها للخطر ،فضلاً عن تعرض البلد إلى تدهور السياحة ونلاحظ ذلك من الانخفاض الكبير في مساهمة الدخل السياحي وخاصة لعامي (2006_2007) بلغت حوالي (50.0%).⁽⁴⁾

إن الإرهاب في العراق تسبب في تدمير البنى التحتية ومنها عشرات الجسور والبنائات الحكومية والخدمية ومشاريع حكومية وخاصة وهذا جعل الحكومة تستنزف طاقتها وتكلفتها اموال طائلة لإعادة اعمارها والتي لازال الكثير منها غير مكتمل ⁽⁵⁾.

إذ يمكن القول بأن الحروب التي خاضها العراق مع الإرهاب من بعد عام (2003 وحتى 2016) ادت إلى استنزاف قدرات البلد وخلق ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ⁽⁶⁾.

(1) عماد جاسم حسن، اثر الارهاب على الاوضاع الاقتصادية في العراق وانعكاساته الاجتماعية:الاسباب والمعالجات،مجلة بحوث،العدد18، 2018، ص121.

(2) هاشم كوجر، الاثار الارهاب على الاقتصاد،الحوار المتمدن،العدد2864،2009.

(3) علي ميرزا، اثار اقتصادية لوضع جيوسياسي متغير في العراق،شبكة العراقيين،2015،ص3.

(4) ماجد حميد العوادي،تحليل الاثار الاقتصادية للتنمية السياحية ، رسالة ماجستير،غير منشورة،جامعة المستنصرية،كلية الادارة والاقتصاد،2011،ص108.

(5) اسعد بن علي الشهراني،العامل الاقتصادي في الظاهرة الارهابية،جامعة نايف الامنية للعلوم العربية،المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب العدد 59، الرياض،2014، ص57-58.

(6) هيثم كريم صيوان،تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية،على

الموقع،. <https://mcsr.net/news123>

ثانياً: المهددات غير المرئية (السيبرانية) وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

إن المهددات الالكترونية غير المرئية تؤثر بشكل كبير على أجهزة الأمن الوطني العراقي فغياب الأمن الإلكتروني وضعفه لدى البنى العراقية التحتية جعل العراق يتعرض لأنكشاف استراتيجي، وجعل البلد اداة لشن هجومات الكترونية على الأمن المعلوماتي لدول أخرى وإختراقه وسرقة المعلومات وإستخدامها المساومة وتنفيذ افعال ارهابية.(1)

إن تأثير المخاطر السيبرانية على الأمن الوطني بشكل عام والإقتصاد العراقي بشكل خاص يتضح من خلال مؤشرات منها؛إنعدام فعالية البنى التحتية الرقمية في العراق الذي يعد من الدول المتخلفة في مجال التبويب الرقمي وخصوصاً في المجال الإقتصادي،فالعراق في الفضاء المعلوماتي في عزلة نسبية، فضلاً عن أنه مترابط مع دول أخرى عبر الشبكات ترابطية للبنى المعلوماتية الرقمية،حتى اتضح بالإمكان من خلال الذبذبات للاتصال الرقمي بوساطة نظاماً حاسوبياً يتم إدراته في دول أخرى من خلال الموجات الأثرية التي بدورها قد تهاجم في إي لحظة مركز الثقل الإ وهو المجال الإقتصادي وبذلك يعيق تطور ونمو الأمن الإقتصادي العراقي،وبذلك تسيطر على إمكانياته وتتحكم بمقدراته وموارده وتستهدف المراسلات الحكومية لتكتمل بذلك العمليات التجسسية،وأن إستخدام الفضاء السيبراني وتوظيفه لإستغلال المصالح الاقتصادية تمثل إحدى أهم المهددات التي تهدد الأمن الإقتصادي العراقي ومنها الإرهاب الإلكتروني والتجسس الإلكتروني والقرصنة وعملية غسيل الاموال بأحدث الطرائق والجرائم المالية .(2)

(1)علي زياد العلي،مصدر سابق، ص96.

(2)مروان سالم العلي،التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية،جامعة الموصل،كلية العلوم السياسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية،العدد20،2020،ص4.

المبحث الثالث

المشاهد المستقبلية للأمن الاقتصادي العراقي في ظل المتغيرات الاقليمية

إن البيئة السياسية والاقتصادية الداخلية فضلا عن المهددات الاقليمية غير المستقرة التي يعاني منها العراق منذ عام (2003)، كانت السبب الرئيسي لعدم توفر استقرار وامن اقتصادي، ومنذ عام (2003) ووفقا للمدة الزمنية للدراسة وحتى الآن لم يتحقق الأمن الاقتصادي العراقي، بالرغم من أن أي عملية تحول ديمقراطي من نظام إلى آخر يصحبها اعمال عنيفة مختلفة، إلا إن هذه الاعمال يكون لها وقت وتنتهي ، وبعد إن تثبت التجربة السياسية وتطبق على ارض الواقع وتحافظ على البلد داخليا وخارجياً.

لكن نلاحظ استمرار الاساليب والنهج والخطط الترقيعية والتكؤ في التنفيذ والتخطيط الذي لا يؤدي الهدف المنشود وبذلك عدم القدرة على المحافظة والاستقرار .

من أجل النظر في أبعاد المهددات وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يتوافق مع قدرة العراق على تحقيق اهداف الأمن الاقتصادي العراقي وبلوغ غايته فقد تم افتراض ثلاث افتراضات للأمن الاقتصادي العراقي في (2022_2050) مابين مشهد إتجاهي يفترض استمرار تأثير المهددات الاقليمية أو الخارجية التي حكمت الماضي والحاضر حتى عام 2025، والمشهد الثاني يفترض أن الوضع الحالي يتجه نحو التقدم حتى عام (2050) متوقعا تغير تأثير المتغيرات بالاتجاه الإيجابي، والمشهد الأخير يقوم على إفتراض احتمالية تدهور وتراجع الأوضاع وتفاقم المشكلات على أساس عدم وجود ارادة حقيقة لتعزيز الأمن الاقتصادي العراقي. ⁽¹⁾

(1) خيرى الدين حسيب، مستقبل الامة العربية: التحديات والخيارات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)،

ص 74. كذلك عبد علي كاظم المعموري، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، بغداد، العدد 18، 2009، ص 71.

المطلب الأول : المشهد الأول يفترض استمرار متغيرات الحاضر حتى عام (2050)

يقوم هذا المشهد على إفتراض أن المتغيرات التي حكمت واقع الأمن الإقتصادي العراقي وأهدافه ستبقى على نفس الحال بشكل إتجاهي، وهذا الأمر يدفع العراق إلى مواجهة المهددات المتعددة والمتغيرة التي لم تستعد لها ولدعم هذا المشهد هناك عدة عوامل داعمة لهذا المشهد منها:

أ- التجربة الديمقراطية المتعثرة التي لم تستطع أن تُحقق وتطبق مبادئ الديمقراطية ومن أهمها المحافظة على المجتمع وتطوره نحو الأفضل ،لأن الإستقرار يؤدي إلى نمو وإزدهار وعكسه يقود إلى تراجع وتدهور البلد ودخوله في متاهات وعقبات سياسية واقتصادية.

ب- إستمرار الصراعات والتوتر بين الأحزاب والكتل السياسية واتباع سياسة التهميش والاقصاء وحالة الشد والجذب بين الأحزاب مما ينعكس سلبيا على الواقع السياسي والأمني والإقتصادي والخدمي للبلد .

ت- استخدام نفس السلوك من قبل الدولة في استخدام الموارد واتخاذ نفس الخطوات والاجراءات التي لا تخدم نمو الأمن الإقتصادي العراقي وبقاء تراجع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.

ث- عدم وجود رؤية واضحة لمواجهة السياسة الاقتصادية لإدارة الازمات الطارئة والتي قد تتطلب وقت طويل لمواجهتها والحد منها كما حصل في ازمة جائحة كورونا وتأثيرها الكبير على مجال الإقتصاد والصحة ، مما دفعت إلى نشوء أزمة كبيرة من ناحية إرتفاع الأسعار وتزايد الفقر ومعدلات البطالة.

ج- توازن نسبي في أسعار النفط واستقراره ما بين (50_60) دولار، فضلا عن استقرار احتياطات النفط.

ح- استمرار معدلات النمو السكاني ، إذ إن العراق يشهد نمو سكاني مقارنة مع بقية بلدان العالم ،ويتوقع زياده سكانه بنسبة (40%) من حجم سكانه عام (2015)،وهذا يعني من الممكن إن يتجاوز بنسبة (50%) نسمة عام (2030).⁽¹⁾

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقرير السكان والتنمية، العدد الثامن، الامم المتحدة، الاسكوا، 2019،ص29.

- خ- استمرار عدم الإستقرار السياسي والامن و هذا يعود سلبا على البيئة الاقتصادية والاستثمار وما ترافقه من مشكلات اقتصادية اخرى.
- د- دول الجوار الاقليمي ومصالحها في العراق، كان ومازال العراق محط انظار تنافس استراتيجي بين مشروعين متناقضين من حيث الهدف فالمملكة العربية السعودية يهدف إلى الحفاظ على ضمان أمن الخليج العربي كجزء من الأمن القومي العربي، أما إيران فتسعى إلى بسط نفوذها في العراق لتحقيق مصالحها، فضلا عن انها تعمل على إن تكون قوة اقليمية ذات تأثير يضمن هيمنتها في الخليج والبحر الابيض المتوسط. أما بالنسبة لتركيا فهي الدولة المجاورة للعراق التي تعمل على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والجيوليتيكية في العراق لذلك تخشى من هيمنة نفوذ إيران في العراق كونها ايضا تسعى إلى إن تبصح القوة المؤثرة اقليمياً وهذا يتعارض مع مشروع إيران ومصالحها في المنطقة. اما اسرائيل بالرغم من انها ليست من دول الجوار لكنها لاعب اقليمي يرتبط مع الولايات المتحدة الامريكية وترى أنها معنية بالشأن العراقي لضمان مصالحها فيه ،فهي تعمل على أن يبقى العراق في فوضى وتراجع فهذا يُساعد على تحقيق غاياتها لان الاستقرار العراقي واستعادة القوة يهدد امنها في المنطقة .⁽¹⁾

وأن تداعيات هذه الافتراضات تنعكس تأثيراتها على مؤشرات الامن الاقتصادي العراقي :

- أ- تراجع المستوى المعيشي للأفراد ،زيادة الفقر وعدم المساواة وزيادة حدة التفاوت بين الطبقات وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- ب- تدني وتراجع خدمات مجال الصحة و التعليم .
- ت- تأخر عجلة الصناعة والابتكار والاختراع في العراق .
- ث- عدم توسيع وتنويع الاقتصاد وتهميش القطاع الخاص وعدم توفير الدعم .
- ج- اختراق الأمن المائي، إذ إن استمرار الصراع الاقليمي بين العراق والدول المتشاطئة تؤدي إلى تعرض العراق إلى ازمات في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية والتغيرات المناخية .
- ح- نمط الحياة حيث يعاني العراق من نمط حياة غير مستدام ينعكس على الامن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

(1) مازن أسماعيل الرمضاني، ثلاثة مشاهد لمستقبل العراق في عام <https://iraqi-forum2014.com>

- خ- إستمرار إختلاف في التوجه بين بعض الكتل السياسية وعدم العمل على خدمة العمل السياسي للنهوض بالواقع.
- د- إستمرار التراجع والتقصير الحكومي في تدارك الأزمات وعدم التوجه إلى الحلول السياسية بعيدا عن استخدام القوة.
- ذ- إستمرار التدخلات الخارجية بالشؤون الداخلية للبدل والتأثير على البيئة السياسية والدفع لتعطيل العملية الديمقراطية، للمحافظة على مصالحها في البلد .

المطلب الثاني :المشهد الثاني يفترض تراجع قدرة العراق في تعزيز الأمن الاقتصادي العراقي حتى عام (2050)

يقوم هذا المشهد على أن المؤشرات الحالية تتجه نحو إتجاه متدني يعني ذلك عدم وجود القدرة في السيطرة على جميع الاوضاع الحالية والاختلالات الهيكلية والمهددات الاقليمية ،ومنها الصراعات، والتغيرات المناخية، التحديات الداخلية للفترة (2021-2050) وينعكس هذا المشهد على زيادة تدني الاوضاع في مختلف مجالات ونشاطات الحياة الانسانية .

فضلا عن عوامل داعمة لهذا المشهد وهي كالآتي :

- أ- إستمرار الإعتماد على قطاع النفط بنسبة (93%) وتهميش القطاع الخاص وهذا يعني تراجع قطاعي الصناعة والزراعة وعدم امكانية النهوض بالواقع الصناعي والتجاري والزراعي.
- ب- انخفاض في اسعار النفط إلى مستويات متدنية، التخوف من انخفاض الاسعار بعد هذا الارتفاع في الاسعار والوفورات المالية العائدة من إرتفاع الأسعار خلال السنوات القادمة لظروف قد تطرأ بشكل مفاجئ كما حدث في مدة جائحة كورونا .
- ت- انخفاض نسبة الانفاق على التعليم والصحة الامر الذي يؤدي إلى تراجع مستوى التطور وخلق مشاكل اقتصادية عديدة .
- ث- إستمرار أزمة المياه وعدم إيجاد حلول رادعة لسياسات الدول المجاورة .
- ج- تزايد التلوث البيئي والتغيرات المناخية وانعكاسها على القطاع الزراعي والمائي والصحي .

- ح- عدم الإستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة الاقليمية وتأثيراتها على الأمن العراقي، وهذه الافتراضات تنعكس بشكل عكسي على الأمن الاقتصادي العراقي بأبعاده كافة..⁽¹⁾
- خ- زيادة المدن غير المستدامة والمناطق العشوائية وتراجع أنماط الإستهلاك والإنتاج وزيادة الضغط على الموارد المتاحة مما قد يؤدي إلى نضوبها.
- د- تراجع حجم الشراكات الدولية نتيجة تراجع الواقع السياسي وتراجع مؤشرات الإقتصادية والسياسية الأمر الذي يزيد من صعوبة النهوض بواقع الأمن الإقتصادي العراقي.

أما العوامل الكابحة لهذا المشهد فهي :-

- أ- إستغلال الموارد المتاحة وحسن توظيفها بالشكل الصحيح لتحقيق الاهداف المرجوة.
- ب- الإعتماد على المقومات التي يمتلكها البلد وإيجاد البدائل .
- ت- الإهتمام بالواقع المائي والغذائي والصحي للبلد وتوافر السبل والأليات التي تؤدي إلى حماية الموارد المائية وترشيد توظيفها والاستعانة بالخبرات التقنية والتكنولوجية لمعرفة المحافظة على المياه.
- ث- التطور في سياسيات الحكومة وتجاوز مرحلة العجز والوصول للتفاهم حول ضرورة الحد من الصراعات والتوتر والتوجه نحو التعاون والتفاهم.
- ج- التمكن من وضع أسس لبناء البنى التحتية وتطوير الموجود منها وصيانتها ،فضلا عن دعم القطاعات والمشاريع الخاصة .⁽²⁾

(1) حسن عبدالله احمد،المشاهد المستقبلية لإمكانية بلوغ اهداف التنمية المستدامة في العراق،مركز البيان للدراسات والتخطيط،بغداد،2021،ص 14.

(2)احمد فاضل جاسم،عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية:الافاق المستقبلية على الرابط،<https://www.iasj.net/iasj/download/0383124f0f9e7903>.

المطلب الثالث : المشهد الايجابي زيادة قدرة العراق على تعزيز الأمن الاقتصادي العراقي حتى عام (2050)

يقوم هذا المشهد على إن المؤشرات الحالية تتجه نحو إتجاه إيجابي (اصلاحي) بمعنى قدرة الدولة في تغيير الاوضاع الحالية نحو الافضل في المدة (2021_2050) وينعكس هذا المشهد على انخفاض الفقر وتوافر وظائف وتقليل معدلات البطالة واستقرار العملة وانخفاض قيمة الدولار، فضلا عن ايجاد حلول لأزمة التغير المناخي وايضا عقد اجتماعات لمناقشة القضايا المشتركة بين العراق والدول المجاورة و التعاون مع الدول الجوار لأيجاد حلول مشتركة بعد استقرار الوضع السياسي واختيار رئيس وزراء للعراق الذي تعهد في إيجاد سياسة جديدة للنهوض بالواقع العراقي ويمكن إعتماد المقومات الآتية داعمة لهذا المشهد:⁽¹⁾

- أ- إدارة الموارد الاقتصادية والتشارك بين القطاعين العام والخاص، وتنويع الانتاج وتحقيق النمو في القطاع الزراعي والصناعي وازدهار القطاع الخاص .
- ب- ارتفاع اسعار النفط الخام إلى (80) دولار وهذا ينعكس على زيادة العوائد المالية للعراق، مما يحفز النمو في الاقتصاد العراقي وتعزيز الامن الاقتصادي العراقي.
- ت- زيادة الإنتاج وتقليل الاستيراد والاعتماد على الخارج ودعم بالمنتجات الوطنية وتقليل المنافسة.
- ث- الإستقرار السياسي و الاستقرار الامني من اهم المؤشرات لتحقيق الامن الاقتصادي العراقي، إذ إن العلاقة طردية كلما زاد الاستقرار السياسي اصبح بيئة داعمة لتعزيز وتحقيق الامن الاقتصادي العراقي .
- ج- توجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى اعادة تفعيل العلاقات الدبلوماسية مع العراق.
- ح- نزوح ايران إلى تجنب إي صراع مع الولايات المتحدة الامريكية تأميناً لمصالحها في العراق وحفاظا على علاقاتها الجديدة معها والناجم عن الاتفاق النووي بينهما .
- خ- بالنسبة لتركيا فهي تسعى للحفاظ على علاقاتها مع العراق كونه سوقاً مهماً لمنتجاتها على الجانب الإقتصادي أما على الجانب السياسي تحول دون إعلاء مكانة إيران الإقليمية على حساب مصالحها في العراق والشرق الاوسط.

(1) حسن عبدالله احمد، المصدر السابق، ص22.

د- مواجهة مصادر التهديد المحلية والاقليمية ،والاعتماد على استغلال المقومات التي يمتلكها العراق ومنها تجاريا فهو سوق لمنتجات الدول الاقليمية وفي حال إستغلال هذا الأمر سوف يعود بالنفع إلى العراق.

ذ- معالجة المشكلات الدستورية وتفعيل العمل بت،وتقليل الفجوة بين السلطات بما يضمن تحقيق الموازنة من خلال المراقبة و تعزيز القانون لسير العمل وتحقيق الأهداف.

كل هذه الافتراضات تنعكس بشكل مباشر على الأمن الإقتصادي العراقي حتى سنة(2030)، وفي حال طبقت هذا الاجراءات ستكون نقلة نوعية في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية كافة وتحقيق الأمن الإقتصادي العراقي لأفراد المجتمع كافة،اماالعوامل الكابحة لهذا المشهد فهي قد تم الاشارة اليها في المشهد الأول ليس بصدد ذكرها مرة اخرى.

وبعد توضيح المشاهد الثلاثة للأمن الإقتصادي العراقي،فالمشهد المرجح هو المشهد الاول إستمرار المتغيرات الإقليمية في الوقت الحاضر وهو الأكثر واقعية الذي يقوم على إستمرار متغيرات الحاضر حتى عام (2050)،وذلك لان التحديات التي يواجهها العراق كثيرة منها الاتي:

أ- تحديات داخلية وأقليمية و دولية .

ب- الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد العراقي منذ عام (2003) وحتى الوقت الحاضر لعام(2023).

ت- مشكلات التلوث البيئي والتغيرات المناخية .

ث- ندرة المياه التي يعاني منها العراق في الفترة الحالية على اثر المشاريع المائية الاقليمية وعدم وجود سياسيات اصلاحية للمحافظة على المياه وبناء السدود وترشيد الاستهلاك لتوافير المياه، وعليه العراق يواجه تحديات من كل جانب وشبه معقدة، تتطلب خطط متوسطة و طويلة الأجل وحلول حقيقة جذرية وليست وقتية من أجل تحقيق الأمن الإقتصادي العراقي ،اذن لابد من اتخاذ خطوات جادة وفعالة مع مدة تتلائم مع حجم التحديات للتنفيذ وصولا إلى الهدف وهو تعزيز وتحسين الأمن الإقتصادي العراقي.

الخاتمة

الخاتمة:

ختاماً لما تقدم يواجه العراق بشكل عام والأمن الاقتصادي العراقي بشكل خاص مجموعة من المهددات الإقليمية والمتمثلة في المهددات الاقتصادية ومنها المشاريع المائية الإقليمية، ظاهرة الاغراق، ظاهرة غسيل الأموال، اختراق المنافذ الحدودية، فضلاً عن المهددات للتغيرات المناخية (والمهددات السياسية والأمنية المتمثلة في (الصراع والتنافس الاقليمي على العراق، مهددات الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة والمهددات غير المرئية السيبرانية وتداعيات هذا المهددات الخطيرة على الأمن الاقتصادي العراقي والاستقرار السياسي للدولة.

اذ ان انظمة الحكم المتتالية من بعد عام (2003) بالرغم من إختلاف اهدافها وتوجهاتها وسياساتها، وتوفر الموارد البشرية والمادية لم تسهم في تعزيزها لتحقيق الامن الاقتصادي العراقي، إذ نلاحظ مزيد من التدهور في معظم مجالات الامن الاقتصادية والسياسية والصحية والبيئية نتيجة للحلول والخطط الوقتية التي لا تؤدي الغرض ولا تحقق الاهداف المرجوة في تعزيز وحماية الامن بمختلف مجالاته في العراق، مما سبب اشكالية كبيرة على العراق و وضعته في بيئة وظروف صعبة، نتيجة لغياب السياسات القادرة على حل المشكلات وتوفير ابسط حقوق الافراد .

فالمجتمع العراقي مازال يعيش في بيئة تتسم بشبه إنعدام الأمن الإقتصادي نتيجة التحديات والمعوقات والأزمات المركبة التي يواجهها البلد، وقد تسببت في عرقلة الأمن الإقتصادي العراقي، هذا الوضع جعل العراق منكشفاً سياسياً وإقتصادياً أمام الدول الأخرى في أختراقه والتحكم بمقدراته وتحقيق مصالحهم على حساب المصالح الوطنية للعراق.

وعليه لتحقيق أمن وإستقرار ونمو إقتصادي مستقل ومستدام صامد أمام مختلف المهددات التقليدية وغير التقليدية والمتوقعة منها وغير المتوقعة، لا بد من آليات وحلول حقيقية وتبنى خطابات رسمية موحدة تقف امام إي تهديد تتعرض له الدولة، ومن هذه الاليات اضافة للتوصيات المذكورة في البحث فضلاً عن وضع سياسات وتشريع قوانين واعتماد استراتيجيات حقيقة موجهة نحو إيجاد هيكلية لبناء اقتصاد قوي متنوع ومنتج وضع رؤية مستقبلية تتضمن اسلوب ادارة الازمات والتعامل معها على أساس منطلق إنساني و وطني لحماية أمن الفرد والمجتمع والدولة ككل .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

وفي ضوء ما سبق قد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات وهي كالآتي:-

- 1- إن الأمن حاجة اساسية لكل فرد وليس فقط امن عسكري أو امن قومي بل يشمل ابعاداً اهم ومنها إن تتمتع المجتمعات بأمن صحي و امن بيئي وامن اقتصادي ،فهو بشكل عام الشعور بالأمان والطمأنينة من دون خوف أو قلق بشأن امر ما، ويعد احد المرتكزات الاساسية لأي دولة لتحقيق النمو الاقتصادي المتناسك ضد إي مخاطر ومهددات.
- 2- إن الهشاشة والضعف الذي اتسم به النظام والاقتصاد العراقي من بعد عام (2003) جعل العراق بلد مخترق سياسياً واقتصادياً.
- 3- انعدام القدرة على مواجهة الازمات الطارئة التي تحدث مما يجعلها تصل حد التقاوم وتؤثر تداعياتها على اغلب المجالات.
- 4- سوء الادارة والفساد في المؤسسات،فسحت المجال امام المهددات الاقليمية إن تكون عائقاً امام النمو والتطور وتراجع الامن الاقتصادي العراقي.
- 5- التأخر في مجال الصناعة والابتكار وتقنيات حماية وتطوير مجال الامن السيبراني،مما جعله بأن يكون عرضة لكثير من الاختراق ومحاولات التجسس والسرقة والاحتيال والمراقبة .
- 6- لا يوجد تخطيط أو سياسيات جدية بضرورة تنويع الاقتصاد العراقي والاعتماد فقط على مورد النفط إلى وقتنا الحالي،على الرغم من ارتفاع حجم الايرادات النفطية،ما زالت قنوات تصريفها التي تعود بالوفورات المالية معطلة ومتعثرة بسبب عدم وضوح الرؤيا المستقبلية والخطط الصحيحة ،فضلا عن الفساد الذي انهك البلد،وضياع العوائد في مشاريع غير مجدية .
- 7- إن آليات تحقق الأمن الاقتصادي العراقي تتمثل في ارادة سياسية واقتصادية قوية، يكون من واولوياتها استعاد القوة الاقتصادية للعراق ورفض لأي تدخل خارجي ومواجهته بسياسة دبلوماسية قوية تبين احقية الدولة في حماية حقوقها وامنها وبناء علاقات اقتصادية متينة مبنية على حسن الجوار مع الدول التي لها مصالح اقتصادية في العراق ورفع شعار مصلحة العراق اولاً.
- 8- بالرغم من كل مايملكه العراق من موارد ومقومات قادر من خلالها على البناء والتطور والنمو إلا إنه لم يحقق الشروط المطلوبة بسبب غياب الحس الوطني والسياسات الرشيدة العقلانية بعيدة المدى والانتشار الكبير للفساد وتقاطع المصالح بين المسؤولين والرضوخ لدول الجوار .

التوصيات:

تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير على الدولة إن تضعها بشكل قانوني متكامل الجوانب والمجالات كافة التي تم مناقشتها في البحث لتعزيز الأمن الاقتصادي العراقي سوف نلخص كل مجال على حدى كالآتي :

أولاً: على الصعيد المحلي

1- لتعزيز الأمن المائي العراقي

تعزيز التعاون الإقليمي لإدارة ملف المياه على أن يتم تنفيذ هذه الخطة بغض النظر عن التغيرات السياسية وغيرها بما يضمن مصالح الاطراف كافة بشكل عادل، من اجل محاربة التصحر والجفاف بسبب السياسات المائية لدول الجوار وسوء ادارة المشاريع المائية وعدم الاهتمام الجدي بتطويرها واستثمار الطاقة التي تتولد عن اقامة مشاريع مائية كبيرة واستراتيجية في شمال شرقي وشمال غربي العراق مع التركيز في الأولويات على انشاء ثلاثة سدود وخزانات في شرق واسط للإفادة من المياه الواردة من الجارة ايران، وكذلك في منطقة الطيب (نهر الدويريج) لتغذية محافظة ميسان والبصرة وكذلك هور الحويضة لتغذية البصرة ،ويكون ذلك بتخصيص اموال من الموازنة السنوية لوزارة الموارد المائية لغرض اكمال مشاريع الوزارة، وانقاذ البلاد من الشحة المائية ، و تبطين الجداول الناقلة للمياه وفروعها واستخدام الأنابيب المغلفة للمغذيات الموصلة للأراضي الزراعية، إلى جانب انشاء الخزانات الكونكريتية لحفظ المياه داخل الأراضي الزراعية لغرض إستخدامها في تقنيات الري الحديث، فضلاً عن توفير البيوت البلاستيكية للزراعة المغطاة، واستخدام التقنيات الحديثة لتصفية المياه وتعقيمها لتصل إلى الافراد،فضلا عن مواكبة التطور التقني والاساليب الحديثة التي تتبعها الدول المتطورة في حماية المياه المتاحة .

2- لتعزيز الأمن الغذائي العراقي

يُعد الغذاء مصدراً أساساً لديمومة حياة الافراد ومن العوامل المهمة للقيام بوظائفهم البيولوجية وبذلك اداء واجباتهم بالشكل الامثل،ومنذ فترة تزايدت مشكلة الغذاء في العراق نتيجة لمهددات تعرض لها البلد داخلية منها وخارجية،مع ازدياد البطالة وإنتشار الفقر وإرتفاع الاسعار زادت مشكلة الأمن الغذائي،لذا يتطلب الإهتمام الكبير في هذا الجانب من خلال تفعيل الخطط وتشريعها والالتزام بتنفيذها لتحسين المستوى المعيشي لكل فرد من خلال زيادة وتنويع المواد الموزعة على الافراد وضمانة تخزين المواد الغذائية الاساسية وتذليل العقبات والصعوبات التي تواجهها في حالة ارتفاع

الاسعار، يتطلب ذلك توافر المراقبة والتشديد على عدم رفع الأسعار وإحتكار المواد، مما يؤثر على وضع الفرد المعيشي .

3- لتعزيز الامن البيئي العراقي

تبنى مشاريع لصيانة التربة من أجل التخفيف من الاثار السلبية لظاهرة التصحر كتثبيت الكثبان الرملية وتحويلها لمساحات خضراء لحماية التربة من التدهور للغطاء النباتي وزحف الكثبان الرملية باساليب التثبيت بالمواد النباتية الجافة عن طريق اقامة مصدات لمنع تحرك الرمال والأتربة بإستخدام النباتات بطرق عامودية مثلا نبات السبط، وبوساطة التشجير من خلال زرع البذور والغرس بالغراس المقاوم لظروف الكثبان ،من أجل تكوين غطاء نباتي مقاوم لتخفيف حدة الرياح وتطوير المشاتل لأنتاج كميات ضخمة وهائلة لتنفيذ عمليات ومشاريع التشجير من خلال استخدام تكنولوجيا متطورة في انشاء الواحات الصناعية الخضراء للحد من ظاهرة التصحر و التدهور الحاصل في الوضع البيئي، وتقليل الهجرة من المناطق الريفية من خلال تقديم الدعم والاهتمام الكافي للمزارعين وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها واستخدام التقنيات الحديثة لتوفير اكبر نسبة من المياه لتقليل مشكلة شحة المياه الناتجة جراء التغيرات المناخية والسياسات المائية الاقليمية .

4- لتعزيز الأمن التجاري العراقي

1- سن قوانين وتشريعات تحد من ظاهرة الاغراق السلي وتتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير تزامنا مع وضع خطط وبرامج عمل قصيرة وطويلة الأمد للحد منها عبر تفعيل دور التقييم والسيطرة النوعية واستيراد اجهزة حديثة متخصصة بالفحص على السلع المستوردة وإختيار ملاكات كفوءة للعمل عليها.

2- دعم الصناعة الوطنية من خلال تشجيع الدولة للمؤسسات والشركات في القطاع العام والخاص والقيام بشراء سلعها ودعمها وبيعها للمستهلك بأسعار مخفضة، فضلا عن خفض قيمة الرسوم والضرائب على استيراد المواد الخام الداخلة بالصناعة لتقليل استيراد الموارد والسلع والخدمات الاستهلاكية وعدم الاعتماد على الاستيراد الخارجي الا بالمواد والتقنيات التكنولوجية الحديثة لتطوير المشاريع والاستثمار الوطني ولا يكون ذلك الا بانشاء المصانع ودعم الموجودة منها وتشجيعها وتنويع قطاعاتها.

3- تشريع قوانين رادعة و تشديد العقوبات لمرتكبي جريمة غسيل الاموال وجرائم المخدرات بما يتناسب مع حجم واثار هذه الجرائم مع ضرورة تفعيل التعاون الاقليمي بشكل ضروري للعمل

على الحد من ظاهرة جريمة غسيل الأموال وحماية الحدود من الإستغلال البشع لهطذا جرائم، وعقد اتفاقيات بهذا الجانب للاستفادة من ادخال التكنولوجيا المتطورة وتدريب الكوادر الكفوة الوطنية لكشف والتحقيق بفعالية قصوى لمصادر غسيل الاموال وتحقيق التعاون بين المؤسسات المالية والرقابية والمصرفية للكشف عن جرائم غسل الاموال .

4- الإستفادة من تجارب الدول الناجحة التي استطاعت من تحقيق طفرة في إقتصادها ومنها الإمارات ،السعودية،مصر وغيرها من الدول العربية وغير العربية.

5- احكام سيطرة الدولة على جميع المنافذ الحدودية من خلال الإهتمام بالبنى التحتية للمنافذ الحدودية من حيث الطرق، والتشجير، وإنشاء الساحات، والمخازن المكيفة، وأجهزة السونار والميزان، وصالات الإنتظار، ومراكز فحص العوز المناعي لتلافي نقل الأمراض إلى البلد، وإنشاء الفنادق في مجمعات المنافذ لإضافة إيرادات مالية جديدة، اضافة الى كشف وتحديد السبل والإجراءات التي يقوم بها الموظفون لأخذ الرشى من التجار ومعالجة مختلف أساليب التحايل والتزوير والإبتزاز والتواطؤ، والحد من والتفاوت في الوزن الجيوبولتيكي للمنافذ الحدودية البرية عن طريق تحديد القدرة الإستيعابية لكل منفذ من الناحية التجارية، وإضافة الطابع التخصصي لكل منفذ لتجنب الفوضى التي يصعب السيطرة عليها في مجمعات المنافذ الحدودية والحد من فقدان الأهمية الجيوإقتصادية لبعض المنافذ الحدودية كمنفذي المنذرية ومنذلي، فضلاً عن الى إدخال نظم معلوماتية حديثة في التفتيش والرقابة على السلع الداخلة إلى العراق وفي كافة المنافذ الحدودية و الإستعانة بنظم الجباية الإلكترونية للحيلولة دون التلاعب في كميات ونوعيات السلع الداخلة والحد من إجتهاد العنصر البشري في عمليات النقيص والإدخال.

5- لتعزيز الأمن السيبراني العراقي

لحماية المصالح الوطنية وتعزيز التفاعلات السلمية وانشاء المبادرات لحماية البنى التحتية التقنية والمعلوماتية يتطلب:-

1- بناء مؤسسات مختصة بالفضاء السيبراني وفق ما هو موجود في الدول المتقدمة لترتبط مع وزارتي الداخلية والخارجية،تختص بالمجال الأمني والاقتصادي والتكنولوجي .

2- إجراء التقييم والمراقبة من أجل تحديد نقاط الضعف والخلل في النظم المعلوماتية في العراق والبنية الأساسية الحيوية .

- 3- انشاء منظومة تنظيمية وقانونية تتعلق بالجرائم السيبرانية لضمان حقوق براءات الاختراع والملكية من السرقة والاحتيايل.
- 4- تقليل نسبة الضرائب للشركات التكنولوجية المحلية
- 5- تكوين مؤسسات أمنية سيبرانية (شرطة وجيش ومخابرات سيبرانية) في العراق لحماية ومكافحة التهديدات الداخلية والخارجية المختلفة
- 6- الاستثمار الجيد في التجارة الالكترونية في العراق خاصة بعد إطلاق منصة إلكترونية لتجارة في العراق لعام (2019) التي تعنى في تطوير ودعم المعلومات وفتح أسواق جديدة أمام القطاعات الإنتاجية والمشروعات الصغيرة من خلال الترويج الإلكتروني عبر الشبكات الدولية.

ثانياً: على الصعيد الأقليمي

- 1- تعزيز التعاون الاقليمي لإدارة ملف المياه على أن يتم تنفيذ هذه الخطة بغض النظر عن التغيرات السياسية.
- 2- عقد المؤتمرات و الندوات ولا سيما مع دول الجوار للاتفاق على الية عمل مشتركة لمكافحة الارهاب لحفظ الامن الاقليمي، والتوعية بقيم المواطنة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام الفعال في دعم الطاقات وتوافر بيئة تعمل في تطوير القدرات الشبابية وتأهيلها من خلال القضاء على الفقر والبطالة والمشاركة السياسية الفعالة كلها اجراءات تصنع بيئة بعيدة عن التفكير العدواني الإرهابي.
- 3- تفعيل الشراكات الدولية للنهوض بالواقع السياسي والمؤشرات الإقتصادية الأمر الذي يزيد من يزيد من امكانية النهوض بواقع الامن الاقتصادي العراقي.
- 4- عقد الإتفاقيات الدولية المشاركة في المؤتمرات الخاصة بالفضاء السيبراني وإستثماره بالشكل الإيجابي.
- 5- التواصل الفعال مع منظمة الاتصالات العالمية (ITU) لتطوير العاملين بهذا المجال.
- 6- تفعيل البرامج التوعوية في مجال الأمن السيبراني في العراق من خلال الندوات والمؤتمرات.

قائمة المصادر

قائمة المصادر:-

القران الكريم

- 1- سورة قريش، الاية (3-4)،.
- 2- سورة ابراهيم، الاية (35).
- 3- سورة النحل، الاية (114).

اولاً: المعاجم والموسوعات

- 1- ابو الفضل ابن منظور، لسان العرب المحيط، ط1، بيروت.
- 2- عبدالله بن حسين، ضمانات الحصانة الدبلوماسية في الفقه الاسلامي والقانون الدولي، ط1، الرياض ، 2016.

ثانياً: الكتب العربية

- 1- إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي المشكلة والحلول، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 1999.
- 2- انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط1، السليمانية، العراق، 2007.
- 3- ايمن عبد الحميد البهلول، الاطماع الخارجية في المياه العراقية- الحروب القادمة، دار السوسن للنشر، ط1، سوريا، 2000.
- 4- ايمن عبد الحميد البهلول، الاطماع الخارجية في المياه العراقية: الحروب القادمة، دار السوسن للنشر، سوريا، 2000.
- 5- جاسم محمد العزاوي، العلاقات التركية الايرانية، المركز الديمقراطي العربي، ط1، بغداد، 2019.
- 6- جاسم محمد العزاوي، العلاقات التركية الايرانية، المركز الديمقراطي العربي، ط1، بغداد، 2019.
- 7- جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي و الدولي في العراق وانعكاساته على العلاقات الخارجية بعد الاحتلال الامريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2016.
- 8- جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي و الدولي في العراق وانعكاساته على العلاقات الخارجية بعد الاحتلال الامريكي، ط1، عمان، 2016.

- 9- جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016.
- 10- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، المينا، مصر، 2005.
- 11- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة المالية، ط1، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، الامارات، 2004.
- 12- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984.
- 13- حسام جاد الرب، جغرافية العالم العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005.
- 14- خالد المعيني، (كي لا تسرق الثورات دراسة موضوعية في ثورات الربيع العربي)، منشورات ضفاف، بيروت، 2017.
- 15- خديجة عرفة محمد امين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف للعلوم العربية الأمنية، الرياض، ط1، ٢٠٠٩.
- 16- زين الدين عبدالمقصود، البيئة والانسان، ط1، مصر، الاسكندرية، 1978.
- 17- زين الدين عبدالمقصود، البيئة والانسان، ط1، مصر، الاسكندرية، 1978.
- 18- زين العابدين محمد عبد الحسين، صادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، ط1، بيروت، 2018.
- 19- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- 20- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2004.
- 21- سكوت بورتشيل واخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014.
- 22- سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم النشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، ٢٠١٧.
- 23- شعبان عبد الله سعيد، حقوق العراق وتركيا في حوضي دجلة والفرات بحسب القانون الدولي للمدة 1970-2010، ط1، بغداد، 2013.

- 24- صلاح عبد الحميد الجنابي، سعدي على غالب، جغرافية العراق الاقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992.
- 25- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 26- طه الهاشمي، جغرافية العراق، مطبعة الكشاف، ط2، بيروت، 1939.
- 27- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، البعد المائي وأثره على العلاقات بين دول حوض النيل، السودان، ط1، 2012.
- 28- عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، ط1، بيروت، 2008.
- 29- عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، ط1، بيروت، 2008.
- 30- عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ط1، بيروت، 2010.
- 31- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط1، بيروت، 1996.
- 32- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط1، بيروت، 1996.
- 33- عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية فيالعراق تحليل سوسيولوجي، المعارف للمطبوعات، ط1، بيروت، 2009.
- 34- علاء الدين شحاته، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، ايترك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2000.
- 35- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، درار الكتاب العربي، بغداد، 2014.
- 36- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، دار الكتاب العربي، بغداد، 2014.
- 37- غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1999.
- 38- غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1999.
- 39- فارس محمد العمارات، الامن الانساني في ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2019.
- 40- فارس محمد العمارات، دور المرأة الاردنية في الامن العام، ط2، الاردن، 2017.

- 41- فائزة يونس، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- 42- فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم، دار الغد للنشر، ط1، العراق، بغداد، 2010.
- 43- فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم، العراق، ط1، بغداد، دار الغد للنشر، 2010.
- 44- اللكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبدالله بن جبر العتيبي، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض، 2006.
- 45- محسن بن العجمي، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2017.
- 46- محمد ازهر سعيد، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988.
- 47- محمد سعيد على زيدان، التصحر واثاره في التنمية البشرية والاقتصادية، عمان، دار امنة للنشر والتوزيع، 2012.
- 48- محمد محمود المندلاوي، الارهاب عبر التاريخ، دار ومكتبة الهدال، بيروت، 2009.
- 49- محمد محمود المندلاوي، الارهاب عبر التاريخ، دار ومكتبة الهدال، ط1، بيروت، 2009.
- 50- محمود مدين، الجريمة الإلكترونية وتحديات الأمن القومي، ط2، القاهرة، 2019.
- 51- منذر خدام، الأمن الغذائي العربي: الدوافع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.
- 52- منذر خدام، الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها، ط1، سوريا، 2001.
- 53- نادر عبدالعزيز شافي، تبيض الاموال، دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2، بيروت، 2005.
- 54- هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الاموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2003.

ثالثاً: التقارير

- 1- تقرير منظمة العمل الدولية، الحرية النقابية على ارض الممارسة: الدروس المستخلصة، مكتب العمل الدولي، جنيف ، 2008.
- 2- تقرير الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية، 2007.

رابعاً: الدوريات والندوات

- 1- ابراهيم نصر الدين، حال الامة العربية 2014-2015 الاعصار: من تغيير النظم إلى تفكك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
- 2- احمد ابراهيم محمود: الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 147، 2002.
- 3- احمد ابراهيم محمود، الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 2002.
- 4- احمد حسين الهيتي وآخرون، ظاهرة غسيل الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار، دراسة في البلدان المختارة (1989_2008)، مجلة الادارة والاقتصاد، عدد 81.
- 5- احمد حسين الهيتي وآخرون، ظاهرة غسيل الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار، دراسة في البلدان المختارة (1989_2008) مجلة الادارة والاقتصاد، عدد 81، 2010.
- 6- اسامة احمد محمد النعيمي، السياسة الجنائية العقابية في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة الرافدين، العراق المجلد 19، العدد 68، 2020.
- 7- بتول صراوة عبادي، الاغراق التجاري في ضوء احكام قانون حماية المنتجات الوطنية، مجلة علمية، مجلد 3، العدد 11.12، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، 2010.
- 8- تمارا كاظم الاسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق (٢٠٠٠_٢٠٢٠)، مجلة اضواء للبحوث والدراسات، العراق، ٢٠٢١.
- 9- جمال داوود سلمان، ازمة المياه وانعكاساتها على الامن العربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد 1، العدد 1، 2002.
- 10- جمال داوود سلمان، ازمة المياه وانعكاساتها على الامن العربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 1، العدد 1، 2002.

- 11- جريدة حمزاوي، من الامن القومي الى الامن الانساني، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، مجلد 2، العدد 6، 2020.
- 12- حامد عبيد حداد، تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)، دراسات دولية، عدد 51.
- 13- حبيب راضي وآخرون، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض دجلة وتأثيرها في الامن المائي للعراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، مجلد 4، العدد 7، 2008.
- 14- حسن عادل، أزمة المياه في العراق روية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢١.
- 15- حسن عادل، أزمة المياه في العراق روية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العراق، ٢٠٢١.
- 16- حسين عليوي عيوش، العلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها: ايران انموذجا، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد 45، 2017.
- 17- حميد الجميلي، الأمن الاقتصادي العربي ومهام بناء التنمية المستقلة في ضوء العولمة الاقتصادية، مجلة المنتدى، مجلد 29، العدد 260، 2014.
- 18- حيدر علي حسين، العراق و دول الجوار: اهداف ومصالح، مجلة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، عدد 33، 2011.
- 19- حيدر علي حسين، العراق و دول الجوار: اهداف ومصالح، مجلة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 33، العراق، 2011.
- 20- خالد عكاب حسون، أسماء عامر عبد الله رجا، موقف القانون الدولي من استغلال الأنهار الدولية (دراسة قانونية عن نهري دجلة والفرات)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 2، العدد 2013، 6.
- 21- خالد عكاب حسون، التهديدات التي تواجه الانسان في نطاق القانون الدولي دراسة مقارنة، جامعة تكريت، العراق، مجلد 4، عدد 3، 2018.
- 22- خولة محي الدين يوسف، الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، سوريا، المجلد 28، العدد 2، 2012.

- 23- خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد 2 ، 2012.
- 24- خيرى الدين حسيب، مستقبل الامة العربية: التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
- 25- داوود خير الله، الفساد مظاهره عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، 2004.
- 26- داوود خير الله، الفساد مظاهره عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، العدد 309، 2004.
- 27- ذكرى جميل محمد حسين البناء، تهديد الامن الانساني في العراق الجماعات الارهابية انموذجا، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، العدد 1، 2016.
- 28- رايق سليم البريزات، الصراع السعودي الايراني وتأثيره على دول الجوار العربي، جامعة قناة السويس، كلية التجارة العربية، 2017.
- 29- رشيد باني شنان الظالمي، الامن الغذائي بالعراق المشكلات والحلول، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012.
- 30- سعد بن علي الشهراني، العامل الاقتصادي في الظاهرة الارهابية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، العدد 59، 2014.
- 31- سكه جبهة فرج، تغريد قاسم محمد، التصحر والملح في العراق واثاره الاقتصادية مع اشارة خاصة الى محافظة البصرة، (2004-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد 3، 2017.
- 32- سلوى احمد ميدان، محمد سليم محمد امين، اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار (دراسة قانونية)، مجلة النوافذ، العدد 46، 2020.
- 33- سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد 19 ، 2008.
- 34- شاري خالد معروف نانه كلي، ياسين ميسر عزيز، التنظيم القانوني لانشاء السدود على الانهار الدولية وفق مبادئ القانون الدولي العام، مجلة قه لاي زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، كوردستان العراق، المجلد الاول، العدد 2021، 4.

- 35- طروب بحري، الأمن الغذائي: مفاهيم متعددة، جامعة بائنة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر، العدد 4، 2007.
- 36- طروب بحري، الأمن الغذائي، مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 4، 2017.
- 37- ظافر طاهر حسن، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي ومشكلة البطالة وحلها، دراسات دولية، العراق، العدد 52، 2012.
- 38- ظافر طاهر حسن، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي ومشكلة البطالة وحلها، دراسات دولية، العراق، العدد 52، 2012.
- 39- عاطف مرزوق، اشكاليات التحول الاقتصادي العراقي مبادئ في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد 16، 2007.
- 40- عامر هاشم جواد، مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، العدد 36، 2008.
- 41- عبد الأمير احمد، الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران، مجلة تكريت للعلوم، العراق، العدد 1، 2012.
- 42- ¹عبد الأمير احمد، الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران، مجلة تكريت للعلوم، العراق، عدد 1، 2012.
- 43- عبد العاطي شتيوي، الضوابط القانونية الحاكمة لانشاء المشروعات المائية على الانهار الدولية دراسة تطبيقية على حوض النيل، جامعة القاهرة مجلة افاق افريقية، المجلد 11، العدد 39، 2013.
- 44- عبد العزيز محمد سرحان، تعريف الارهاب الدولي وتحديد مضمونه، مجلة للقانون الدولي، 1973.
- 45- عبد الكريم صالح، عبد الله فاضل حامد: تضخم القواعد القانونية - التشريعية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد 23، السنة 2014.
- 46- عبد علي كاظم المعموري، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، بغداد، العدد 18، 2009.

- 47- عبد الجبار احمد، منبجل العواد، الديمقراطية والأمن الإنساني، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦، بغداد، 2013.
- 48- عبد الخالق الجبوري، الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وأثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، العراق، 2014.
- 49- عبد الستار، محمد رضا واخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، عدد 1، العراق، 1987.
- 50- عبد الوهاب محمود المصري، التنمية الزراعية والعوامل المؤثرة في الإنتاجية الزراعية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، السودان، عدد 1، 2000.
- 51- علي الدين هلال، الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، شؤون عربية، العدد 35، جامعة الدول العربية، 1984.
- 52- علي جبار كريدي القاضي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الانهار الدولية بين الدول المجاورة، مجلة الخليج العربي المجلد 41، العدد (1-2)، 2013.
- 53- علي كريم محمد، دراسة التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، العراق، 2010.
- 54- عماد جاسم حسن، اثر الارهاب على الاوضاع الاقتصادية في العراق وانعكاساته الاجتماعية: الاسباب والمعالجات، مجلة بحوث، العدد 18، 2018.
- 55- عمر بغزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد 6، 2004.
- 56- فرح رشيد وفرحي كريمة، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد 18، ص 138-139، 2017.
- 57- قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية السعودية بعد العام 2003 وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة بغداد، العراق، العدد 38، 2006.
- 58- كرم مصطفى الزغبى، بناء السدود على الانهار الدولية وفقا لقواعد القانون الدولي العام، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 63، 2017.
- 59- كفاح صالح الاسدي، وسن هادي، الأمن المائي في العراق: المشكلات والمعالجات (محافظة البصرة انموذجاً)، اداب الكوفة، المجلد 6، العدد 15، 2013.

- 60- كوثر عباس، أموال العراق وسوء الإدارة الأمريكية، مجلة أوراق دولية، العدد 142، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية - 2005.
- 61- لوهاب محمود المصري، التنمية الزراعية والعوامل المؤثرة في الإنتاجية الزراعية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد 1، 2000.
- 62- مجذاب بدر العناد، واحمد عمر الراوي، السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الموارد المائية والامن الغذائي في العراق، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 8، 2000.
- 63- مجذاب بدر العناد، احمد عمر الراوي، السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الموارد المائية والامن الغذائي في العراق، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 8، 2000.
- 64- محمد حسان دواجي، محمد سنوسي، حق الإنسان في الأمن البيئي - جهود المجتمع المدني في حماية البيئة، واقع و آفاق (الجزائر نموذجاً)، المركز الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المانيا، العدد 3، 2018.
- 65- محمد ولد دده ،التجزئة السياسية العربية والامن القومي العربي، المجلة البحثية، المغرب، العدد 1، 2013.
- 66- مراد لطالي، الامن الانساني ضمانه اساسية لامن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، عدد 5، 2002.
- 67- مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 20، 2020.
- 68- مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 20، 2020.
- 69- مروج هاشم، كاظم عبد الوهاب، التغيرات المناخية العالمية، مجلة دياالى، العدد 6، 2013.
- 70- مصطفى عباس معرفي، التغير المناخي، مجلة عالم الفكر، المجلد 37، العدد 2، الكويت، 2008.
- 71- مصنوعة احمد واخرون، الامن الاقتصادي العربي، الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاد الاعمال، الجزائر، المجلد 2، العدد 3، 2016.

- 72- مي حمودي الشمري، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجته، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013، ص 142.
- 73- نورة شلوش، القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني " التهديد المتصاعد لأمن الدول"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، بابل، المجلد 8 العدد 2، 2018.
- 74- نيفين مسعد، العلاقات لسعودية الايرانية منذ احتلال العراق، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 74، 19، مصر، 2008.
- 75- هيثم كريم صيوان البدر، أزمة الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الامريكي بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 15، 2009.

خامساً: رسائل الماجستير والدكتوراه

- 1- احمد باهض تقي الحميداوي، مستقبل الامن الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية الراهنة، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2005.
- 2- احمد علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الاسلام، اطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير، الجزائر، 2006.
- 3- حسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الاغراق واثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2011.
- 4- حيدر عبد الجبار الخفاجي، التنافس السياسي والاقتصادي التركي-الايراني وانعكاساته الاقليمية، اطروحة منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2015.
- 5- حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، التنافس السياسي والاقتصادي التركي الايراني وانعكاساته الاقليمية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015.
- 6- دانه نبيل شحادة، الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الاموال، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، قسم القانون العام، كلية الحقوق، الاردن، عمان، 2018.
- 7- ذنايب اسية، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2010.
- 8- سالم الياس سليمان، الموارد المائية في حوض دجلة والفرات في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 1988.

- 9- طارق محمد ذنون، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون، اطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2019.
- 10- عبير سامي هادي العبيدي، الحماية المدنية للمنتج الوطني من الاغراق التجاري، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون، 2014.
- 11- علي محمود سلمان، الفضاء السيبراني و دوره في صياغة و توجيه مسار القوة في العلاقات الاقتصادية الدولية (نماذج مختارة) للمدة (2010-2020)، اطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2021.
- 12- غدير محمد سجاد العبيدي، الأمن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية دراسة مستقبلية لحوضي دجلة والفرات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2002.
- 13- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول شمال وجنوب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010.
- 14- ماجد حميد العوادي، تحليل الاثار الاقتصادية للتنمية السياحية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2011.
- 15- نزار عبد الأمير تركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية القانون، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، 2017.
- 16- هدى مهدي علي، ظاهرة الاغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة كربلاء، 2018.

سادساً: الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

- 1- الأمن الإقتصادي أداة للتنمية في العراق، عدنان مناتي، على الرابط، <https://www.azzaman.com>
- 2- الأمن الاقتصادي من منظور سياسي - اصلاحات خارج قطاع النفط، على الرابط، <https://economy-news.net/content.php?id=20775>

- 3- التحكم الإيراني بمياه العراق خلفيات الأزمة ومستقبل الصراع، صحيفة المستقبل، على الرابط، <https://www.alestiklal.net/ar/view/4500/dep-news-1586964588>.
- 4- ايسر ياسين، دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الاموال، على الرابط، <https://alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=106221>.
- 5- حارث حسن، المعابر الحدودية والسياسات الاقليمية في العراق، على الرابط، <https://carnegie-mec.org/2021/07/13/ar-pub-84947>.
- 6- حقائق أساسية عن التغير المناخي ،مجلة الإنساني ،عدد 65، 2019، على الرابط، <https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/08/27/318>.
- 7- علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأمن الوطني العراقي، 2018، متاح على الرابط ، <https://www.bayancenter.org/2018/06/4565>.
- 8- مشروع (gap) التركي: نتائج خطرة على المياه في العراق، <http://acpss.ahrom.org.e/index-arabic.asp>.
- 9- أزمة الطاقة الكهربائية في العراق : دراسة ميدانية، المنتدى العربي للنخب والكفاءات، على الرابط <https://iraqi-forum2014.com/>.
- 10- هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الرابط، 2017، www.9/8inAccssed ، [www.9/8inAccssed](http://www.news123/net.m) ، www.news123/net.m.
- 11- عبدالكريم قيس عبدالكريم، الرؤية الحالية والمستقبلية للأمن الاقتصادي العراقي، على الرابط، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=712837>.
- 12- مازن الرمضاني، ثلاث مشاهد لمستقبل العراق في عام 2025، على الرابط <https://iraqiforum2014.com>.
- 13- النظرية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية: المفاهيم الأساسية في التحليل الليبرالي الجديد، على الرابط <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6987&chapterid=1869>.

- 14- توفيق باستي، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، 2018، على الرابط، <https://eipss-eg.org>
- 15- صلاح الاركواري، مقدمة في أبعاد الأمن القومي، 2020، على الرابط، <https://kitabab.com>
- 16- عادل عبدالصمد، دور المؤسسات في تحقيق الامن الاجتماعي مؤسسة دار الهلال انموذجاً، على الرابط، <https://www.politics-dz.com>
- 17- منى حسن علي، مفهوم الامن الانساني والتنمية، على الرابط <http://sudanpolie.gov.sd/pdf/55555/pdf>
- 18- عدنان مناتي، الأمن الاقتصادي أداة للتنمية في العراق، على الرابط، <https://www.azzaman.com>
- 19- شاكر محمد، قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات القومية"، الموسوعة الجزائرية، ٢٠١٨، على الرابط: <https://www.politics-dz.com>
- 20- حسين باسم عبد الامير ، تطور مفهوم "الأمن الصحي" وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، على الرابط، <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq>
- 21- الامان الاقتصادي و الاجتماعي، على الرابط، <https://alnnour.com/?p=45805>
- 22- ما هو الأمن البيئي، <https://www.arageek.com>
- 23- عبد الكاظم محمد حسون، واقع التعليم في العراق، <https://www.azzaman.com>
- 24- المنافذ الحدودية، متاحة على الرابط <https://images.app.goo.gl/sEGDtSJNK7pRwdUFA>
- 25- عدنان فرحان الجوار، غسيل الاموال في العراق الاسباب والاثار والمعالجات، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2016، ص 18، مقالة على الرابط، <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=518127&r=0>
- 26- كرم سعيد، التقاطع التركي الايراني في العراق، مجلة السياسة الدولية، 2017، متاح على الموقع، <http://www.siyassa.org.eg/News/11987.aspx>

- 27- الدور الاسرائيلي في شرق اوسط متغير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015، متاح على الرابط، <https://futureuae.com>.
- 28- الصراع الاقليمي و دوره في زعزعة الامن القومي العراقي، المركز العربي الديمقراطي، 2020، متاح على الرابط، <https://democraticac.de/?p=67507>.
- 29- احمد السلطان، الجريمة المنظمة في العراق، مقرحات وحلول، <https://www.alkulasa.net>.
- 30- محمد بديوي الثمري، التعطيش السياسي تفصيل في مسألة المياه في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص 92-95، على الرابط، <https://almoqtabas.com/ar/publications/view/26800509189260>.348
- 31- احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية: الافاق المستقبلية، ص 19، على الرابط، <https://www.iasj.net/iasj/download/0383124f0f9e7903>.

Seventh: References

- 1- Addullah, A. A, "Shared Rivers between Iraq and Iran and its effect on Agricultural lands and Food Security", Tikrit University J., 20, 1, 2012.
- 2-Harry Istepanian,"Iraq's Electricity:from crisis to IsIs",power engineering International 22,no8,2014.
- 3-Gallia lindenstrauss and yoel Guzansky,the rise and future fall of a Turkish-Iranian axis,foreign policy research institute,2011.
- 4-Tali.r.grumet, new middle east cold war:Saudi arabia and Iran's, rivalry University of Denver, 2015.
- 5- Barry Z. The Syrian-Iraqi disputes over the Euphrates waters, International Studies, Saja Journals, 16, 2, 1997.
- 6-Arnell, N.W., "Climate change and global water resources: SRES scenarios and socio-economic scenarios." Global Environmental Change, 14, 2004.
- 7-Report of the unodc fact finding mission, Addressing organized crime and drug trafficking in iraq, Vienna, 2003.
- 8-Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962).
- 9-Samiahmedsalih,Iraqs security dilemma in the post 2003 era, Journal of Political and Legal Sciences, Volume 7, Issue 2,collega of law and political science,aliraqi univesity,2018.

Abstract:

In conclusion, what Iraq presents in particular in terms of political and security threats in economic and water threats, dumping projects, the phenomenon of money laundering, penetration of border crossings, Iraq, threats of cross-border terrorism, organized crime and invisible cyber threats and the repercussions of this threat and the return of Iraqi security and political stability.

Since the successive regimes after the year (2003) despite their different goals, orientations and policies, and the availability of human and material resources did not contribute to strengthening them to achieve Iraqi economic security, as we notice a further deterioration in most areas of economic, political, health and environmental security as a result of temporary solutions and plans that It does not serve the purpose and does not achieve the desired goals in promoting and protecting security in its various fields in Iraq, which caused a great problem for Iraq and placed it in a difficult environment and circumstances, as a result of the absence of policies capable of solving problems and providing the most basic rights of individuals.

The Iraqi society still lives in an environment charact

erized by semi-economic insecurity as a result of the complex challenges, obstacles and crises facing the country, and this has hindered the growth, development and prosperity of Iraq's economic security, calculating the national interests of Iraq.

Accordingly, to achieve security, stability, and independent and sustainable economic growth that is steadfast in the face of various traditional and non-traditional, expected and unexpected threats, there must be real mechanisms and solutions and the adoption of unified official letters that stand before any threat to the state, and among these mechanisms is in addition to the recommendations mentioned in the research as well as the development of policies and legislation Laws and the adoption of real strategies directed towards creating a structure to build a strong, diversified and productive economy.

Developing a future vision that includes the method of managing crises and dealing with them on the basis of a humanitarian and national standpoint to protect the security of the individual, society and the state as a whole.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

AL-Nahrain University/College of Political Sciences

Department of International Economic Relations



Iraqi Economic Security : Regional Threats and Future Prospects

Master thesis Submitted By

Rowiada Abbas Abduljaleel

**To The Council of Political Science Faculty / University of Alnahrain
As aPartial fulfillment of Requirments to get the master degree
in Political Science / International Economic Relations**

**Supervised By
Prof. Dr.Haithem Kareem Sawan**

1444A.H

Baghdad

2023A.D